المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مشاركة المملكة المغربية

في

الدورة 62

لمجلس حقوق الإنسان

التابع للأمم المتحدة

جنيف: من 22 إلى 26 يونيو 2026

رصد إعلامي

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مشاركة المملكة المغربية

في

الدورة 62

لمجلس حقوق الإنسان

التابع للأمم المتحدة

جنيف: من 22 إلى 26 يونيو 2026

رصد إعلامي

بلاغ صحفي

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان

يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.
وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

2M.ma

الأولى

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

le360

مدار 21
MADAR21.COM

M24

الصباح

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS

اليوم 24
alyaoum24.com

L'ODJ MEDIA

L'Opinion

HESPRESS

أنفاس بريس

آشكاين

العرب

النهار
WWW.ALNAHAR.MA

حدث كم
جريدة إلكترونية مغربية
HADATCOM

ريتاج بريس
WWW.RITAJEPRESS.COM

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

MarocHebdo

هبة بريس
HIBAPRESS

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

العلم

24

maacom.ma

THE NORTH AFRICA POST

The Arab Weekly

Journal éléctronique assahafa

eurasiareview
news & analysis

msn

MAGLOR.fr
média DES MAGHRÉBINS DU MONDE

لينا بريس

بالواضح
www.bilwadeh.com
وضوح في الرؤية.. ومراة للأخبار وللافكار

أكادير اليوم
agadirtoday

دين بريس
DINPRESSE

ANM
مصداقية حيادة موضوعية

مجلة 24

المجتمع

SAFIRCOM

VOIX D'ABIDJAN

الألباب

إعلام TV


المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights


نساء من المغرب


مجلة نادي الصحافة
Magazine Club de Press
WWW.CLUBDEPRESS.COM


آخر خبر


Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
كفا
kafapress.ma@gmail.com


المنظار


DPress




PRESS


AL BAYANE


بلبريس


medmar


WWW.ALMACHHADTV.MA
المشهد
عينكم على المشهد..بكل وضوح


شبكة تواصل الإخبارية


حدث بريس
HadatPress.ma
نبض الحدث لحظة بلحظة


RASSD
ALMAGHREBE


أصداء الجهة



youtube.com

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/06/25





youtube.com

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/06/25









youtube.com

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/06/25





youtube.com

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/06/24





youtube.com

Al Aoula du 24/06/2026





youtube.com

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/06/23





youtube.com

السيد بلكوش يجري سلسلة مباحثات على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان







maptv.ma

Série d'entretiens de M. Belkouch à Genève en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme





youtube.com

جنيف.. تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان





youtube.com

بلكوش ومشاركة المغرب في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان





youtube.com

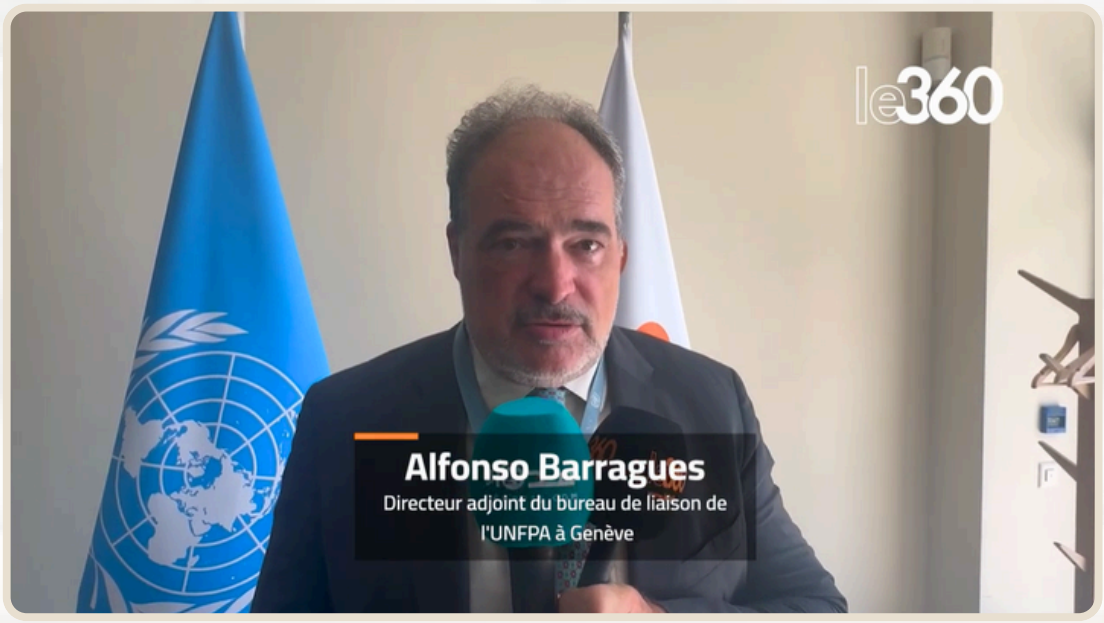
بلكوش يستعرض بجنيف أهمية انخراط المغرب في تجويد منظومة حقوق الإنسان الدولية





youtube.com

L'UNFPA salue un partenariat «stratégique» avec le Maroc sur les droits humains





وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

mapexpress.ma

جنيف.. تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان



جنيف - سلط المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الخميس بجنيف، الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج رهانات الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال لقاء مواز نظمه المغرب على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأكد السيد بلكوش في كلمته أن هذه القناعة في التجربة المغربية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تعكس أهمية اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على التكامل بين الوقاية من الفساد والحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن تنظيم هذا اللقاء يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعززان بشكل متبادل.

وذكر المسؤول المغربي بأن هذا التطور يعكس تناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد "لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

فعندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، يضيف بلكوش، فإنه "يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة".

وإذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، يردف السيد بلكوش "فإنها غالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة، إذ أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحا لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين.

وأمام هذه التحديات، يؤكد السيد بلكوش تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا التوجه تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلا عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، ذكر السيد بلكوش بأن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، حيث يمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير.

وشاركت في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وجمع اللقاء مسؤولين وطنيين وخبراء دوليين بارزين، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، دراغو كوس، إلى جانب مسؤولين سامين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

mapexpress.ma

جنيف.. بلكوش يتباحث مع مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان



جنيف - أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أمس الثلاثاء، بقصر الأمم الأمتحدة، بجنيف، مباحثات مع مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك ذات الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، محمدان سيسي غورو، تناولت نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنها المغرب يومي 5 و6 يونيو 2026.

وكانت هذه الورشة التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة (يو بي آر أنفو) قد خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وبهذه المناسبة، هنأ السيد سيسي غورو المملكة على تنظيم هذا اللقاء الهام لأنه أتاح إطلاق حوار غني وبنّاء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية بين جولات الاستعراض الدوري الشامل.

كما تناولت المباحثات آفاق المواكبة وتبادل الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى رئاستها المغرب بصفة مشتركة مع كل من البرتغال والباراغواي.

وأكد السيد سيسي غورو الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات الوطنية، التي أصبحت بمثابة آليات مبتكرة تساهم في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع التوصيات والتنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما شكل اللقاء مناسبة للتطرق إلى آفاق الاشتغال المرتبطة بالشبكة خلال عام 2027، لا سيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية.

وفي هذا السياق، أشاد السيد غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة وتعزيز جهود التفكير والتقييم المتعلقة بآليات أممية أخرى، بهدف تحويل لحظات عدم اليقين إلى فرص للحوار والتشاور وتعميق التفكير الجماعي.

وفي ختام اللقاء، نوه السيد بلكوش، الذي يترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، بالدينامية الإيجابية التي أطلقها أخيرا التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، والذي رحب بهذه المبادرة والآفاق التي تفتحها.

وفي هذا السياق، تبادل الطرفان وجهات النظر حول السبل الكفيلة بالمساهمة في أعمال هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

mapexpress.ma

المغرب يشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



الرباط - تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو الجاري في جنيف، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن المشاركة المغربية في هذه الدورة تتميز بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو الجاري حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" وذلك بشراكة بين المندوبية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الندوة التي سيحضرها السيد بلكوش ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، ستعرف مشاركة خبراء دوليين، على رأسهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وستشكل مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح الندوة التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر

بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية. وستشارك المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في اللقاء المبرمج يوم 23 يونيو الجاري لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت من الشركاء المنظمين له حول موضوع "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

وسيعقد السيد بلكوش على هامش هذه الدورة مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

2m.ma

المغرب يشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو الجاري في جنيف، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن المشاركة المغربية في هذه الدورة تتميز بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو الجاري حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" وذلك بشراكة بين المندوبية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الندوة التي سيحضرها السيد بلكوش ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، ستعرف مشاركة خبراء دوليين، على رأسهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وستشكل مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح الندوة التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وستشارك المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في اللقاء المبرمج يوم 23 يونيو الجاري لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت من الشركاء المنظمين له حول موضوع "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

وسيعقد السيد بلكوش على هامش هذه الدورة مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

2m.ma

السيد بلكوش يجري سلسلة مباحثات بجنيف على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان

أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، سلسلة مباحثات بجنيف على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، تناولت، على الخصوص، تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، والنهوض بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقاسم التجربة المغربية في مجال الآليات الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير، وتتبع تنفيذ التوصيات.

وفي هذا الصدد، تباحث السيد بلكوش مع السيدة مونا مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة "يو بي آر إنفو" المتخصصة، لبحث سبل استثمار خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهذه المنظمة، يومي 5 و6 يونيو بالرباط، بمناسبة الذكرى العشرين لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأشاد المسؤولان بنجاح هذا اللقاء الدولي، الذي جمع مسؤولين أمميين وخبراء في حقوق الإنسان من حوالي ثلاثين بلدا، من بينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان.
كما جددا التأكيد على أهمية تقديم تقرير رسمي، خلال لقاء مواز للدورة المقبلة للمجلس، يضم التوصيات المنبثقة عن ورشة الرباط، وذلك قبل إطلاق الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

ويتوقع أن يشكل هذا التقرير مرحلة مفصلية ذات إضافة نوعية في النقاش الدولي الدائر حول أهمية الاستعراض الدولي الشامل كآلية متميزة داخل المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.
وبهذه المناسبة، هنأت السيدة مبيكاي المندوبية الوزارية على النجاح الفائق لملتقى الرباط تنظيما ومضمونا، معربة عن اعتزازها بنوعية وجودة تعاون منظمتها مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ورغبتها في تعزيزه أكثر.
من جهة أخرى، وبطلب من البعثة الدائمة لغامبيا لدى الأمم المتحدة بجنيف، عقد السيد بلكوش لقاء مع نائب الممثل الدائم لهذا البلد في مجلس حقوق الإنسان، السيد شيرنو ماريهان،

قدم خلاله التجربة المغربية في مجال إحداث وتطوير الآلية الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير، وتتبع تنفيذ التوصيات.
وسلط المندوب الوزاري الضوء على الدور الريادي الذي يضطلع به المغرب في هذا المجال، وخاصة داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية، التي ساهمت المملكة في إحداثها وتقوم بتنسيق أعمالها إلى جانب البرتغال والبارغواي.

كما عبر عن استعداد المغرب لتقاسم تجربة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقديم الخبرة الضرورية لمواكبة غامبيا من أجل إرساء هذه الآلية الحقوقية التي تشكل الجيل الجديد من الآليات المحدثة ضمن منظومة حقوق الإنسان وطنيا ودوليا.

وفي تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء، أعرب المسؤول الغامبي عن رغبة بلاده في الاستفادة من التجربة المغربية المتميزة بما يقوي التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات ويمكن بلده من الانخراط في هذه الدينامية الدولية.كما عبر عن شكره للتفاعل الإيجابي للمغرب مع طلب بلاده وعلى الدعوة للمشاركة في الملتقى القادم للشبكة الدولية للآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير وتتبع إعمال التوصيات في مجال حقوق الإنسان الذي سينعقد بالمغرب خلال ربيع سنة 2027.
وعلى هامش هذه الدورة أيضا، أجرى السيد بلكوش، لقاءات ثنائية مماثلة مع مسؤولين أمميين، تمحورت حول تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تباحث السيد بلكوش مع السيدة جولييت دي ريفيرو، رئيسة مصلحة الاستعراض الدوري الشامل بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.وفي تصريح للصحافة، أكدت السيدة دي ريفيرو أن "المغرب يضطلع بدور مهم جدا في دعم آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان"، مشيدة بـ"النماذج الجيدة" التي تقدمها المملكة في مجال تنفيذ التوصيات.وأشادت، في هذا السياق، بتنظيم المغرب، في مطلع يونيو، لقاء دوليا مغلقا خصص لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرة أنه يشكل مساهمة مهمة في التحضير لدورتها الخامسة.وتمحورت المباحثات أيضا حول تتبع مخرجات هذا اللقاء، الذي نظم بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر إنفو"، وكذا حول سبل تحويل توصياته إلى مقترحات عملية.
كما ناقش الجانبان تنظيم حدث مواز خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان من أجل التعريف بهذه الخلاصات.
وفي السياق ذاته، تباحث المندوب الوزاري مع السيد محمان سيسي-غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وانصبت المباحثات على نتائج اللقاء الدولي المخصص لتقييم الاستعراض الدوري الشامل، وعمل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع التوصيات التي تعد أداة مبتكرة لتتبع الالتزامات الدولية.

كما تناول الجانبان استحقاقات سنة 2027، وخاصة الاجتماع السنوي للشبكة، الذي سيحتضنه المغرب.
وبهذه المناسبة، أكد السيد بلكوش أن هذه الدينامية تندرج في إطار إرادة المملكة "مواصلة مساهمتها من خلال تقديم مقترحات إصلاح جديدة"، بهدف تحسين فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أجرى السيد بلكوش مباحثات مع السيد ألفونسو باراغيس، نائب مدير مكتب الاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان بجنيف.

وأشاد المسؤول الأممي في تصريح للصحافة، بشراكة "قائمة منذ فترة طويلة" مع المغرب، تعززت باتفاق للتعاون يهدف إلى تنفيذ التوصيات الدولية، وخاصة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما نوه بانخراط المملكة في مجالات ذات أولوية، من قبيل "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات"، و"ضمان ولوج النساء والفتيات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية".

وعلى صعيد ذي صلة، شاركت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في لقاء خصص لتقديم خلاصات "حوار غليون الحادي عشر"، الذي كانت من بين الشركاء المنظمين له، تحت شعار: "بعد ثلاثين عاما على إعلان ومنهاج عمل بكين: تعبئة منظومة الأمم المتحدة".

وركزت مداخلة المندوبية على دور الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع التوصيات، باعتبارها آليات تمكن من تحويل التوصيات الدولية إلى إجراءات عملية ومنسقة.

بلكوش: الفساد لم يعد قضية حكامة بل تهديد مباشر لحقوق الإنسان



دعا محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى ترسيخ مقاربة تجعل من الوقاية من الفساد مدخلا لحماية الحقوق الأساسية، معتبرا أن كل مورد يهدر بسبب الفساد هو حق ينتزع من المواطنين في التعليم والصحة والعدالة والحماية الاجتماعية.

وقال بلكوش، في كلمته في في الندوة الموازية حول: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان أمس الخميس في جنيف، إن تناول حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد له أهميته المتزايدة ضمن النقاشات الدولية، مؤكدا أن تنظيم هذا الملتقى يجسد "قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتعززان بشكل متبادل".

وأشار إلى أنه لسنوات طويلة، جرى تناول الفساد أساساً من زاوية الحكامة أو التدبير العمومي أو الزجر الجنائي، مبرزا أنه "رغم أن هذه الأبعاد تكتسي أهمية كبيرة، فإن التطورات التي شهدها القانون الدولي والممارسة الدولية خلال السنوات الأخيرة أبرزت حقيقة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في كون الفساد يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان".

وأكد أنه عندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، فإنه "يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها، كما أنه

كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فإذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، فإنها غالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة"، في إشارة منه إلى أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين.

وأوضح بلكوش أنه أمام هذه التحديات، "تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وهذا هو التوجه الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلاً عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية".

وفي السياق نفسه، أشار المندوب الوزاري إلى أن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، ويُمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير.

ولفت المتحدث عينه إلى أن هذا يعكس "تطورا متناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان"، مشددا على أن "الشفافية والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة المواطنة وحرية التعبير، والمساءلة وسيادة القانون، لا تمثل فقط حقوقاً وضمانات ديمقراطية، بل تشكل أيضا أدوات أساسية للوقاية من الفساد".

وشدد على أنه في هذا الإطار، تبرز أهمية تظافر جهود الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، التي تتوفر على إمكانيات كبيرة للتكامل والعمل المشترك، كأولوية أساسية من أجل الرفع من فعالية السياسات العمومية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة من خلال إثراء النقاش الجماعي، وتشجيع تبادل التجارب والخبرات، وتعزيز جسور التعاون بين مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وبخصوص التحديات التي نواجهها اليوم وتستدعي تعزيز التعاون الدولي، أكد المندوب الوزاري أن هذا يستوجب مزيداً من الانسجام والتكامل بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء تلك التي تحتضنها جنيف في مجال حقوق الإنسان، أو فيينا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد، أو نيويورك في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
وأكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في ختام كلمته، أن توسيع دائرة حاملي هذه الرسالة ستساهم في بلورة أفكار عملية لتعميق هذا النقاش، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز الشراكات خدمة لهدف مشترك يتمثل في بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد.

alyaoum24.com

بلكوش من جنيف: الفساد يهدد التمتع بحقوق الإنسان ويقوض جهود التنمية المستدامة



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن تناول حقوق الإنسان من خلال مدخل الوقاية من الفساد بات يكتسي أهمية متزايدة ضمن النقاشات الدولية، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين المجالين وتأثير كل منهما في الآخر.

وأوضح بلكوش، خلال مداخلته في الندوة الموازية المنظمة حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، على هامش أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، يوم الخميس 25 يونيو 2026، أن تنظيم هذا اللقاء يعكس قناعة دولية متنامية مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يشكلان مسارين متكاملين ومتبادلي التأثير.

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن مقاربة الفساد ظلت لسنوات طويلة محصورة في أبعاد الحكامة والتدبير العمومي والزجر الجنائي، غير أن التطورات التي عرفها القانون الدولي والممارسة الدولية خلال السنوات الأخيرة أبانت عن بعد آخر لا يقل أهمية، يتمثل في كون الفساد يشكل عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

وأضاف أن الفساد، عندما يمس الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل والخدمات العمومية، يحرم الأفراد من حقوقهم المشروعة، كما يضعف الثقة في المؤسسات ويعمق الفوارق الاجتماعية، ويقوض جهود التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها النساء والأطفال والفئات المهمشة.

وسجل بلكوش أن كل مورد عمومي يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد يعني حرمان المجتمع من إمكانيات تمويل قطاعات أساسية، من قبيل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مبرزاً أن الوقاية أصبحت اليوم من أنجع المداخل لمكافحة الفساد وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، استحضر المندوب الوزاري المرجعيات الدولية المؤطرة لهذا التوجه، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، إلى جانب القرارات المتعاقبة الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

كما أبرز أن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماماً متزايداً لهذه الإشكالية، مشيراً إلى القرار رقم 59/6 المعتمد في يوليوز 2025، والذي أكد صراحة على تكامل مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وضرورة إدماج مبادئ الشفافية والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة المواطنة والمساءلة وسيادة القانون ضمن الاستراتيجيات الوقائية.

وشدد بلكوش على أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وآليات التتبع والتنفيذ، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، بما يضمن رفع فعالية السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة.

وختم المسؤول الحكومي مداخلته بالتأكيد على أن التحديات الراهنة تستوجب مزيداً من الانسجام بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء في جنيف أو فيينا أو نيويورك، داعياً إلى توسيع دائرة الفاعلين المعنيين بهذا الورش من أجل بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية.

assabah.ma

خدمات عمومية معلقة بسبب الرشوة

جريدة الصباح: ياسين قُطيب
بلكوش قال إن الفساد يؤثر سلبا على الولوج إلى العدالة والرعاية الصحية والتعليم والشغل

نبه محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان،إلى أن الفساد يؤثر سلبا على الولوج إلى العدالة والرعاية الصحية والتعليم والشغل والخدمات العمومية، ويحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها، كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وسلط المندوب الوزاري ، أول أمس (الخميس) بجنيف، الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج رهانات الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، خلال لقاء مواز نظمه المغرب على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مؤكدا في كلمته أن هذه القناعة في التجربة المغربية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تعكس أهمية اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على التكامل بين الوقاية من الفساد والحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.

وأشار بلكوش إلى أن تنظيم هذا اللقاء يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعززان بشكل متبادل.مع التذكير بأن هذا التطور يعكس تناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد «لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان».

وأوضح المندوب أن آثار الفساد تمس المجتمع بأسره وغالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، سيما النساء والأطفال، والفئات المهمشة، إذ أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحا لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين. وأمام هذه التحديات، يؤكد بلكوش، تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى أن هذا التوجه تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن

الوقاية من الفساد، فضلا عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، ذكر بلكوش بأن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، حيث يمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وشاركت في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وجمع اللقاء مسؤولين وطنيين وخبراء دوليين بارزين، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، دراغو كوس، إلى جانب مسؤولين سامين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

جنيف.. تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان



سلط المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الخميس بجنيف، الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج رهانات الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال لقاء مواز نظمه المغرب على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأكد السيد بلكوش في كلمته أن هذه القناعة في التجربة المغربية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تعكس أهمية اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على التكامل بين الوقاية من الفساد والحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن تنظيم هذا اللقاء يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعززان بشكل متبادل.

وذكر المسؤول المغربي بأن هذا التطور يعكس تناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد "لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

فعندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، يضيف بلكوش، فإنه "يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة".

وإذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، يردف السيد بلكوش "فإنها غالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة، إذ أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحا لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين. وأمام هذه التحديات، يؤكد السيد بلكوش تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا التوجه تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلا عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، ذكر السيد بلكوش بأن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، حيث يمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وشاركت في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وجمع اللقاء مسؤولين وطنيين وخبراء دوليين بارزين، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، دراغو كوس، إلى جانب مسؤولين سامين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

alarab.co

المغرب: من ورش الإصلاح إلى صناعة النموذج العربي

سعيد التمسماني

المغرب انتقل من ورش الإصلاح إلى بناء نموذج حقوقي عربي عزز المؤسسات ودستر الحقوق وقدم تجربة العدالة الانتقالية التي حظيت باهتمام دولي واسع.

لم يعد النقاش حول حقوق الإنسان في المغرب يقتصر على تقييم حصيلة الإصلاحات أو رصد حجم التحولات التشريعية والمؤسساتية التي شهدتها المملكة خلال العقود الأخيرة، بل أصبح يدور اليوم حول سؤال أكثر أهمية: كيف يمكن تحويل هذا التراكم الحقوقي إلى نموذج عربي وإفريقي مرجعي قادر على الإشعاع والتأثير خارج الحدود الوطنية؟

لقد اختار المغرب، تحت قيادة الملك محمد السادس، منذ بداية الألفية الثالثة، مسارًا إصلاحيًا متدرجًا يقوم على التوفيق بين الاستقرار السياسي والانفتاح الديمقراطي، وبين صيانة الثوابت الوطنية وتعزيز منظومة الحقوق والحريات. وقد أفرز هذا الخيار جملة من المكتسبات النوعية التي جعلت التجربة المغربية تحظى بتقدير متزايد داخل المؤسسات الدولية والأممية.

ففي المجال المؤسساتي، رسخ المغرب مكانة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وعزز استقلالية وآليات اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أحدث مؤسسات متخصصة في الوساطة والحكامة ومحاربة التمييز وحماية الحقوق الأساسية. وفي المجال التشريعي، شهدت المملكة إصلاحات عميقة مست مختلف القوانين المرتبطة بالحريات العامة وحقوق النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، فضلًا عن تعزيز الضمانات القانونية المرتبطة بالمحاكمة العادلة والحق في الولوج إلى العدالة.

أما دستور 2011 فقد شكل نقطة تحول تاريخية في البناء الحقوقي المغربي، من خلال دسترة منظومة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة.

«التحدي اليوم هو ترسيخ الثقافة الحقوقية داخل المجتمع، وتحويل الرصيد الإصلاحي إلى قوة ناعمة ومرجعية إقليمية تجعل المغرب منصة للتأثير والإلهام المستدام.»

وتبقى تجربة العدالة الانتقالية من أبرز المحطات التي ميزت النموذج المغربي على المستوى العربي، حيث استطاعت المملكة عبر هيئة الإنصاف والمصالحة أن تقدم تجربة رائدة في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق مقاربة قائمة على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر والمصالحة الوطنية، وهي تجربة ما زالت تحظى باهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية.

كما حقق المغرب تقدمًا ملحوظًا في تعزيز حقوق المرأة من خلال إصلاح مدونة الأسرة، وتوسيع مشاركة النساء في الحياة العامة، وترسيخ مبدأ المناصفة باعتباره هدفًا استراتيجيًا للدولة. وفي الوقت نفسه، واصل جهوده لحماية حقوق الطفل، ومحاربة الاتجار بالبشر، وتطوير السياسات العمومية المرتبطة بالفئات الهشة، وتعزيز الحق في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ولم يعد الحضور المغربي في المجال الحقوقي مقتصرًا على المستوى الوطني، بل أصبح فاعلًا مؤثرًا داخل المنظومة الدولية، سواء من خلال مساهماته في أجهزة الأمم المتحدة، أو عبر احتضان الحوارات الدولية حول الهجرة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، أو من خلال انخراطه في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الحقوقي جنوب-جنوب.

غير أن قوة التجارب لا تُقاس فقط بحجم ما تحقق، وإنما أيضًا بقدرتها على تجديد نفسها واستشراف المستقبل. فالمغرب يقف اليوم أمام مرحلة جديدة تتطلب الانتقال من منطق بناء المؤسسات إلى منطق ترسيخ الثقافة الحقوقية داخل المجتمع، ومن مرحلة إنتاج النصوص إلى مرحلة تعميم الأثر الحقوقي في الحياة اليومية للمواطن.

ومن هنا تبرز أهمية الدور الاستراتيجي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها الحلقة التي تربط بين السياسات العمومية والالتزامات الدولية للمملكة وبين المجتمع ومختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين.

وتقوم خارطة الطريق الحقوقية للمرحلة المقبلة على خمسة محاور أساسية:

أولًا، إدماج ثقافة حقوق الإنسان بشكل أعمق داخل المنظومة التعليمية والتكوينية، بما يجعل الحقوق والحريات جزءًا من التربية المدنية للأجيال الصاعدة.

ثانيًا، تسريع عملية الرقمنة الحقوقية عبر تطوير منصات تفاعلية تتيح الولوج إلى المعلومة القانونية والحقوقية وتبسيط الخدمات المرتبطة بها.

ثالثًا، تعزيز آليات تقييم الأثر الحقوقي للسياسات العمومية وربط البرامج الحكومية بمؤشرات دقيقة لقياس مدى احترام الحقوق الأساسية.

رابعًا، توسيع الشراكات الدولية والإقليمية بما يرسخ مكانة المغرب كمنصة للحوار والتعاون الحقوقي بين إفريقيا والعالم العربي وأوروبا.

خامسًا، الاستثمار في الدبلوماسية الحقوقية وجعل التجربة المغربية نموذجًا للترافع الدولي حول الإصلاح التدريجي المتوازن القائم على التوافق والاستقرار والتنمية.

إن الرهان الحقيقي اليوم لم يعد يتمثل في إثبات وجود إصلاحات حقوقية بالمغرب، فهذه الحقيقة أصبحت معترفًا بها على نطاق واسع، بل في تحويل هذا الرصيد إلى قوة ناعمة وطنية وإلى مرجعية إقليمية قادرة على التأثير والإلهام. فالمملكة تمتلك اليوم كل المقومات التي تؤهلها للانتقال من موقع الدولة المنخرطة في الإصلاح الحقوقي إلى موقع الدولة التي تصنع النموذج الحقوقي العربي الأكثر توازنًا واستدامة في القرن الحادي والعشرين.

المندوب الوزاري في جنيف: مكافحة الفساد مدخل أساسي لتعزيز حقوق الإنسان



قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الخميس 25 يونيو 2026 في جنيف إن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ويتعززان بشكل متبادل، مشددا على أن الوقاية من الفساد أصبحت مدخلاً فعالاً لحماية الحقوق الأساسية.

وجاءت تصريحات بلكوش خلال مداخلته في الندوة الموازية بعنوان «حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد» على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وأوضح أن تناول الفساد لم يعد يقتصر على أبعاد الحكامة أو العقاب الجنائي، بل أظهرت التطورات الدولية أنه يشكل عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق مثل الولوج إلى العدالة، الرعاية الصحية، التعليم، الشغل والخدمات العمومية.

قال المندوب الوزاري إن «كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية»، مؤكداً أن آثار الفساد تضرب المجتمع بأسره لكنها تتفاقم على الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما النساء والأطفال والفئات المهمشة.

أشار بلكوش إلى أن الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد والقرارات الصادرة عن كونفرانس الدول الأطراف تجسد هذا التوجه، كما نوه بالقرار رقم

59/6 لمجلس حقوق الإنسان (يوليوز 2025) الذي اعتبر تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وأكد أن إدماج مبادئ حقوق الإنسان—كالشفافية والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون—يشكل أداة أساسية للوقاية من الفساد.

ودعا المندوب إلى تظافر جهود هيئات الوقاية من الفساد والمؤسسات الحقوقية والآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز فاعلية السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة، مشدداً على أهمية تبادل التجارب وتعزيز التعاون بين المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية.
وذكر بلكوش أن مواجهة التحديات الراهنة تتطلب مزيداً من الانسجام بين المسارات الدولية في جنيف (حقوق الإنسان)، وفيينا (اتفاقية مكافحة الفساد)، ونيويورك (تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030)، داعياً إلى توسيع دائرة الفاعلين لنقل النقاش إلى تطبيقات عملية وتدارس ممارسات أفضل.

لقاء مغربي أممي رفيع بجنيف لتطوير آليات حقوق الإنسان.

عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء 23 يونيو 2026 في قصر الأمم المتحدة في جنيف، اجتماعا مع جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
وخصّص هذا اللقاء لمتابعة نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية حول تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، المنظمة من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يومي 5 و6 يونيو 2026، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة يو بي آر أنفو.

وبهذه المناسبة، هنأت دي ريفيرو المملكة المغربية على هذه المبادرة، مشيدة بإجماع كافة المشاركين من مختلف الدول بنجاح أشغال هذه الورشة الدولية وتحقيق الغايات المرجوة منها.
كما أكدت المسؤولة الأممية أن هذه التظاهرة أسهمت بشكل كبير في إغناء النقاش الدائر حول تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل، ومنحها زخما إضافيا للتفكير في تطويرها وتجويدها.
كما تناولت المباحثات الثنائية السبل الكفيلة بترجمة التوصيات المنبثقة عن الورشة الدولية إلى مقترحات عملية وواقعية، فضلا عن بحث إمكانية الترافع بشأن هذه التوصيات في فضاءات أنسب.
وفي هذا السياق، شدد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية دعم المفوضية السامية لهذا المسار بما يساهم في إدماج مخرجات الورشة الدولية ضمن النقاشات الجارية على مستوى الهيئات المختصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

كما بحث الطرفان إمكانية تنظيم لقاءات موازية على هامش الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، بهدف عرض نتائج الورشة الدولية للتفكير المنعقدة في المغرب، والتحسيس بأهمية تنفيذ توصياتها الرامية إلى تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل من قبل الدول ومختلف الأطراف المعنية.

الجدير بالذكر أن محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يترأس الوفد الذي يشارك باسم المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

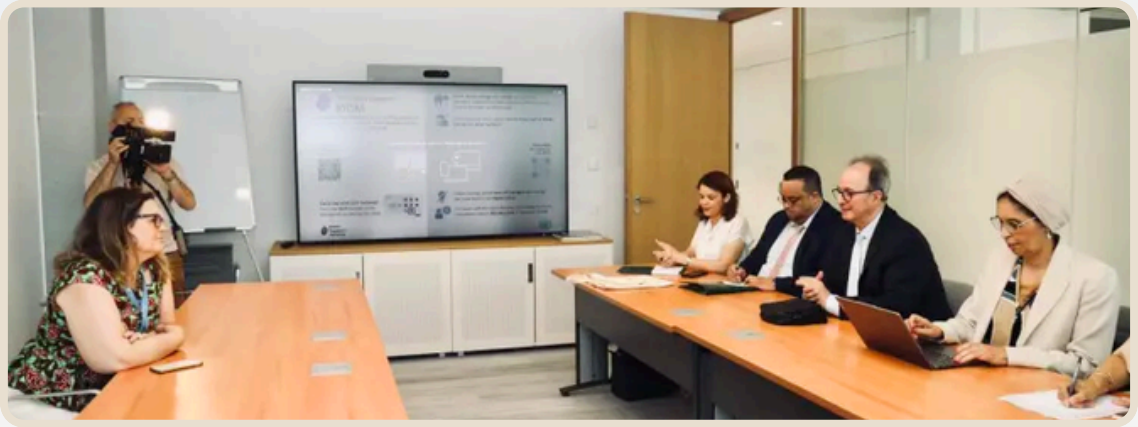
مباحثات في جنيف مع مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع السيد محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك يوم أمس الثلاثاء بقصر الأمم المتحدة في جنيف. وخصص اللقاء لتدارس سبل تعزيز التعاون في مجال آليات حقوق الإنسان الأممية وتبادل التجارب بين مختلف الفاعلين.وتناولت المباحثات نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 التي خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، المنظمة بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو". وقد نوه المسؤول الأممي بهذه المبادرة، معتبراً أنها أطلقت نقاشاً بنّاءً حول تطوير هذه الآلية الأساسية، كما تم التطرق إلى آفاق عمل شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يترأسها المغرب بشراكة مع البرتغال والباراغواي، مع التأكيد على دورها المتنامي في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع الالتزامات الدولية.

كما شكل اللقاء مناسبة لبحث آفاق التعاون خلال سنة 2027، في أفق الاجتماع السنوي المرتقب الذي ستستضيفه المملكة المغربية، إلى جانب مناقشة سبل الانخراط في دينامية "التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان". وفي ختام المباحثات، أشاد الطرفان بأهمية مواصلة تعزيز الحوار والتشاور وتبادل الممارسات الفضلى، بما يسهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على المستويين الإقليمي والدولي.

لقاء ثنائي بين المندوب الوزاري والسيدة رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء 23 يونيو 2026 في قصر الأمم المتحدة في جنيف، اجتماعا مع جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وخصّص هذا اللقاء لمتابعة نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية حول تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، المنظمة من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يومي 5 و6 يونيو 2026، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة يو بي آر أنفو.

وبهذه المناسبة، هنأت دي ريفيرو المملكة المغربية على هذه المبادرة، مشيدة بإجماع كافة المشاركين من مختلف الدول بنجاح أشغال هذه الورشة الدولية وتحقيق الغايات المرجوة منها.

كما أكدت المسؤولة الأممية أن هذه التظاهرة أسهمت بشكل كبير في إغناء النقاش الدائر حول تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل، ومنحها زخما إضافيا للتفكير في تطويرها وتجويدها.

كما تناولت المباحثات الثنائية السبل الكفيلة بترجمة التوصيات المنبثقة عن الورشة الدولية إلى مقترحات عملية وواقعية، فضلا عن بحث إمكانية الترافع بشأن هذه التوصيات في فضاءات أنسب.

وفي هذا السياق، شدد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية دعم المفوضية السامية لهذا المسار بما يساهم في إدماج مخرجات الورشة الدولية ضمن النقاشات الجارية على مستوى الهيئات المختصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

المغرب يحتضن شبكة آليات تنفيذ وتتبع وإعداد تقارير حقوق الإنسان



عقد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 في جنيف لقاء مع كل مع سفيري وممثلي الباراغواي والبرتغال الدائمين لدى الأمم المتحدة، خُصص للتحضير للاجتماع المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي يتوقع استضافته في المملكة المغربية العام المقبل.

وفي مستهل هذا الاجتماع، أكد المندوب الوزاري الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالنسبة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو لدى عدد من الدول نظرا لأهمية المهام الموصولة لها في علاقة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتتبع إعمال التوصيات الصادرة عنها.

و أشار المندوب الوزاري إلى ضرورة التفكير الجماعي بشأن تطور آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسبل التفاعل معها، بما يعزز فعاليتها وتأثيرها، خاصة مع الأسئلة التي تطرحها الظرفية الحالية، معربا عن أمله في أن يساهم الاجتماع المقبل للشبكة في إثراء النقاش حول مستقبل هذه الآليات ودراسة إمكانيات هيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى وتطوير أشكال التواصل والتموقع داخل المنظومة الدولية كمحاور أساسي.
من جانبه، شدد سفير البرتغال على أهمية تشجيع التبادل بين الآليات الأكثر تقدما وتلك التي تواجه

بعض التحديات، واقترح تركيز الجهود حول ثلاث أولويات تتعلق بتوسيع عدد أعضاء الشبكة في أفق سنة 2027، وتعزيز الشبكات الإقليمية، إضافة إلى تطوير أدوات الإعلام والتوعية عبر إعداد حقيبة عملية حول الآلية وأدوارها. كما أشار إلى المبادرات الرامية إلى التعريف بالشبكة لدى البلدان الناطقة بالبرتغالية بالاعتماد على أطر التعاون القائمة بين هذه الدول.
وأعرب السفير عن دعم البرتغال لتحسين هيكلة الشبكة ودراسة مختلف المقترحات التي يمكن إعدادها بشكل مشترك. كما اقترح تنظيم منتدى إقليمي دوري يُعقد بالتناوب في مختلف مناطق العالم لتوسيع المشاركة وتعزيز إشعاع الآلية.

من جانبه، أشاد سفير الباراغواي بجودة التعاون بين البلدان الثلاثة، واستعرض تجربة بلاده التي تتولى فيها وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الآليات الوطنية، مؤكدا أهمية تعزيز القدرات في هذا المجال لضمان تطوير الشبكة مستقبلا.

كما جدد السفير التزام الباراغواي بتشجيع انضمام دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى الشبكة، وأكد دعم حكومته في التحضير للاجتماع المقبل الذي سيعقد في المغرب واستعداده لمواصلة التنسيق سواء في جنيف أو عبر سفارة الباراغواي في الرباط.

إلى ذلك، قدّم المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تعزيز البنية المؤسساتية من خلال إعادة تموقع الآلية الوطنية المغربية وتوفير شروط أفضل للاضطلاع بمهامها وعملها التواصلي، وأبرز الجهود المبذولة لتعزيز انخراط مختلف القطاعات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في هذا المجال. كما أشار إلى أن عدة دول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، أبدت اهتمامها بالشبكة وبالتجربة المغربية. وذكّر كذلك بإبرام اتفاقيات تعاون مع قطر والإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز القدرات، داعيا في الآن نفسه إلى ضرورة اعتماد هيكلة تدريجية للشبكة، لاسيما عبر إحداث كتابة دائمة لضمان هذه الدينامية وتشجيع انضمام أعضاء جدد واعتماد خطة تواصلية لتعزيز حضور الشبكة.
وفي ختام اللقاء، عبر المندوب الوزاري عن ارتياحه لتقارب وجهات النظر بين الوفود الثلاثة، معلنا أن المغرب سيعد سلسلة من المقترحات العملية استعدادا للاجتماع المقبل للشبكة بالمغرب، للمساهمة في تطويرها المؤسساتي وتعزيز إشعاعها الدولي.
وفي الأخير تم الاتفاق على العمل المشترك لإعداد حقيبة عمل توجيهية حول هذه الآليات يمكن تقديمها في لقاء موازي خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان ومواصلة التشاور خلال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان في أفق انعقاد لقاء المغرب.
الجدير بالذكر أن الدول الثلاث، (المغرب والبرتغال والبارغواي) تشكل هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع.

hona24.net

بلكوش يدعو إلى تعزيز الشفافية لحماية حقوق الانسان



قال السيد محمد الحبيب بلكوش،المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن تناول حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد له أهميته المتزايدة ضمن النقاشات الدولية.

وأوضح السيد المندوب الوزاري في كلمته في الندوة الموازية حول: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان يوم الخميس 25 يونيو 2026 في جنيف، أن تنظيم هذا الملتقى يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتعززان بشكل متبادل.

وأضاف السيد المندوب الوزاري أنه لسنوات طويلة، جرى تناول الفساد أساساً من زاوية الحكامة أو التدبير العمومي أو الزجر الجنائي. ورغم أن هذه الأبعاد تكتسي أهمية كبيرة، فإن التطورات التي شهدها القانون الدولي والممارسة الدولية خلال السنوات الأخيرة أبرزت حقيقة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في كون الفساد يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

وأوضح أنه عندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، فإنه يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، إذ أنه إذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، فإنها غالباً ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة.

في إشارة منه إلى أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين.
كما تطرق السيد المندوب الوزاري إلى أنه أمام هذه التحديات، تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وهذا هو التوجه الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلاً عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، أولى مجلس حقوق الإنسان اهتماما متناميا لهذه الإشكالية. ويُمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير.

كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى أن هذا يعكس تطور متناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فالشفافية، والحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة المواطنة، وحرية التعبير، والمساءلة، وسيادة القانون، يوضح السيد بلكوش لا تمثل فقط حقوقاً وضمانات ديمقراطية، بل تشكل أيضاً أدوات أساسية للوقاية من الفساد.

وفي هذا الإطار، تبرز اهمية تظافر جهود الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، التي تتوفر على إمكانيات كبيرة للتكامل والعمل المشترك، كأولوية أساسية من أجل الرفع من فعالية السياسات العمومية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة من خلال إثراء النقاش الجماعي، وتشجيع تبادل التجارب والخبرات، وتعزيز جسور التعاون بين مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وبخصوص التحديات التي نواجهها اليوم وتستدعي تعزيز التعاون الدولي، قال السيد المندوب الوزاري إن هذا يستوجب مزيداً من الانسجام والتكامل بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء تلك التي تحتضنها جنيف في مجال حقوق الإنسان، أو فيينا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو نيويورك في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
وختم السيد المندوب مداخلته بتأكيد أن توسيع دائرة حاملي هذه الرسالة ستساهم في بلورة أفكار عملية لتعميق هذا النقاش، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز الشراكات خدمة لهدف مشترك يتمثل في بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد.

محمد الحبيب بلكوش: الفساد يقوض الحقوق الأساسية ويعمق الفوارق الاجتماعية.



قال السيد محمد الحبيب بلكوش،المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن تناول حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد له أهميته المتزايدة ضمن النقاشات الدولية.
وأوضح السيد المندوب الوزاري في كلمته في الندوة الموازية حول: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان يوم الخميس 25 يونيو 2026 في جنيف، أن تنظيم هذا الملتقى يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتعززان بشكل متبادل.

وأضاف السيد المندوب الوزاري أنه لسنوات طويلة، جرى تناول الفساد أساساً من زاوية الحكامة أو التدبير العمومي أو الزجر الجنائي. ورغم أن هذه الأبعاد تكتسي أهمية كبيرة، فإن التطورات التي شهدها القانون الدولي والممارسة الدولية خلال السنوات الأخيرة أبرزت حقيقة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في كون الفساد يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

وأوضح أنه عندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، فإنه يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها.

وسجل بلكوش أن كل مورد عمومي يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد يعني حرمان المجتمع من إمكانيات تمويل قطاعات أساسية، من قبيل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مبرزاً أن الوقاية أصبحت اليوم من أنجع المداخل لمكافحة الفساد وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، استحضر المندوب الوزاري المرجعيات الدولية المؤطرة لهذا التوجه، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، إلى جانب القرارات المتعاقبة الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

كما أبرز أن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماماً متزايداً لهذه الإشكالية، مشيراً إلى القرار رقم 59/6 المعتمد في يوليوز 2025، والذي أكد صراحة على تكامل مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وضرورة إدماج مبادئ الشفافية والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة المواطنة والمساءلة وسيادة القانون ضمن الاستراتيجيات الوقائية.

وشدد بلكوش على أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وآليات التتبع والتنفيذ، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، بما يضمن رفع فعالية السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة.

وختم المسؤول الحكومي مداخلته بالتأكيد على أن التحديات الراهنة تستوجب مزيداً من الانسجام بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء في جنيف أو فيينا أو نيويورك، داعياً إلى توسيع دائرة الفاعلين المعنيين بهذا الورش من أجل بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية.

المغرب يبرز بجنيف تكامل مكافحة الفساد وحقوق الإنسان

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، خلال لقاء مواز احتضنته مدينة جنيف، أن التجربة المغربية في مجال مكافحة الفساد ترتكز على مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية من الفساد وتعزيز الحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.وأوضح بلكوش، خلال هذا اللقاء المنظم على هامش الدورة الثانية والستين لـ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن هذه الرؤية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تهدف إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين جهود الوقاية من الفساد وصون الحقوق الأساسية.

وأشار المسؤول المغربي إلى أن المجتمع الدولي بات يدرك بشكل متزايد الترابط الوثيق بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، مبرزاً أن الفساد لا يقتصر تأثيره على الجوانب الاقتصادية والإدارية فحسب، بل يمتد إلى حرمان المواطنين من حقوق أساسية مثل العدالة والصحة والتعليم والشغل والخدمات العمومية.وأضاف أن الفئات الهشة، وفي مقدمتها النساء والأطفال والفئات المهمشة، تعد الأكثر تضرراً من ممارسات الفساد، لما يترتب عنها من هدر للموارد التي كان من الممكن توجيهها إلى مشاريع اجتماعية وخدمات أساسية لتحسين ظروف عيش المواطنين.وشدد بلكوش على أن الوقاية أصبحت اليوم من أنجع السبل لمواجهة الفساد وتعزيز حماية حقوق الإنسان، مستحضراً المرجعيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد.

كما أبرز أن القرار رقم 59/6، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في يوليوز 2025، شكل محطة مهمة أكدت بشكل واضح أن حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد ومكافحته مجالات مترابطة ومتكاملة.وشارك في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، بحضور مسؤولين وخبراء دوليين من مؤسسات أممية وهيئات متخصصة في مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان.

WWW.ALNAHAR.MA
alnahar.ma

جنيف.. تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان



سلط المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الخميس بجنيف، الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج رهانات الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال لقاء مواز نظمه المغرب على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأكد السيد بلكوش في كلمته أن هذه القناعة في التجربة المغربية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تعكس أهمية اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على التكامل بين الوقاية من الفساد والحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن تنظيم هذا اللقاء يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعززان بشكل متبادل.

وذكر المسؤول المغربي بأن هذا التطور يعكس تناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد "لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

فعندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، يضيف بلكوش، فإنه "يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة".

وإذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، يردف السيد بلكوش "فإنها غالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة، إذ أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحا لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين. وأمام هذه التحديات، يؤكد السيد بلكوش تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا التوجه تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلا عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، ذكر السيد بلكوش بأن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، حيث يمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وشاركت في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وجمع اللقاء مسؤولين وطنيين وخبراء دوليين بارزين، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، دراغو كوس، إلى جانب مسؤولين سامين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

maacom.ma

المغرب يتقاسم تجربته مع غامبيا في الآليات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف



قدّم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، التجربة المغربية في إحداث وتطوير الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع التوصيات، وذلك خلال لقاء جمعه بنائب الممثل الدائم لغامبيا لدى مجلس حقوق الإنسان، شيرنو ماريهان، على هامش أشغال الدورة الـ62 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بجنيف.

وأوضح بلكوش، خلال اللقاء الذي جاء بطلب من البعثة الدائمة لغامبيا، الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة في هذا المجال، من خلال تنسيق أعمال الشبكة الدولية للآليات الوطنية إلى جانب البرتغال والباراغواي، مؤكداً استعداد المغرب لتقاسم خبرته ومواكبة غامبيا في إرساء هذه الآلية الحقوقية.

كما دعا المسؤول المغربي غامبيا إلى الانضمام إلى الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بما يعزز حضورها داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

من جانبه، أعرب نائب الممثل الدائم لغامبيا عن رغبة بلاده في الاستفادة من التجربة المغربية، مثمناً تجاوب المملكة مع هذا الطلب، ومؤكداً أن ذلك سيساهم في تعزيز التعاون بين البلدين. كما عبر عن شكره للدعوة الموجهة لبلاده للمشاركة في الملتقى المقبل للشبكة الدولية للآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات، المرتقب تنظيمه بالمغرب خلال ربيع سنة 2027.

لينا بريس

linapress.ma

تقاسم التجربة المغربية مع غامبيا بخصوص الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع على هامش اشغال الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



بناء على طلب من البعثة الدائمة لدولة غامبيا لدى الأمم المتحدة بجنيف، عقد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الخميس 25 يونيو 2026، لقاء مع السيد شيرنو ماريهان، نائب الممثل الدائم لغامبيا في مجلس حقوق الإنسان، بمناسبة الدورة 62 لهذا المجلس المنعقدة في جنيف، قدم خلاله السيد المندوب الوزاري تجربة المملكة المغربية في إحداث وتطوير الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع التوصيات التي تمثلها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والدور الريادي الذي تقوم به في إطار الشبكة الدولية لهذه الآليات التي ساهمت المملكة المغربية في إحداثها وتقوم بتنسيق أعمالها إلى جانب البرتغال والباراغواي.

وعبر السيد الحبيب بلكوش عن استعداد المغرب لتقاسم تجربة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقديم الخبرة الضرورية لمواكبة دولة غامبيا من أجل إرساء هذه الآلية الحقوقية التي تشكل الجيل الجديد من الآليات المحدثة ضمن منظومة حقوق الإنسان وطنيا ودوليا.

كما شدد السيد المندوب الوزاري على أهمية انضمام غامبيا إلى الشبكة الدولية للآليات الوطنية بما يضمن لها تعزيز حضورها داخل المنظومة الحقوقية الدولية.

وعبر المسؤول الغامبي عن رغبة بلاده الاستفادة من التجربة المغربية المتميزة بما يقوي التعاون القائم بين البلدين الإفريقيين في مختلف المجالات ويمكن بلده من الانخراط في هذه الدينامية الدولية، كما عبر عن شكره للتفاعل الإيجابي للمغرب مع طلب بلاده وعلى الدعوة للمشاركة في الملتقى المقبل للشبكة الدولية للآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير وتتبع إعمال التوصيات في مجال حقوق الإنسان الذي سينعقد بالمغرب خلال ربيع سنة 2027.

maroc24.ma

جنيف.. تسليط الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان



سلط المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الخميس بجنيف، الضوء على التجربة المغربية في مجال إدماج رهانات الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال لقاء مواز نظمه المغرب على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأكد السيد بلكوش في كلمته أن هذه القناعة في التجربة المغربية تجسدت من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي تعكس أهمية اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على التكامل بين الوقاية من الفساد والحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن تنظيم هذا اللقاء يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطا وثيقا ويتعززان بشكل متبادل.

وذكر المسؤول المغربي بأن هذا التطور يعكس تناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد "لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

فعندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، يضيف بلكوش، فإنه "يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة".

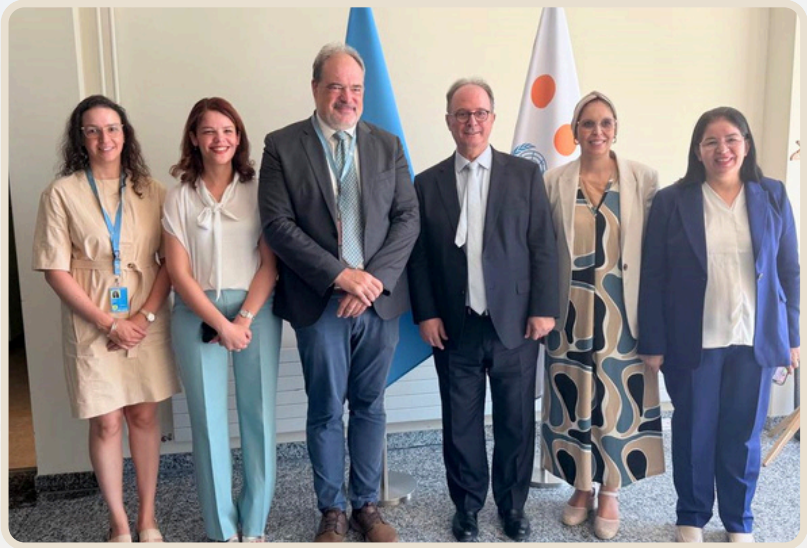
وإذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، يردف السيد بلكوش "فإنها غالبا ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة، إذ أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحا لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين. وأمام هذه التحديات، يؤكد السيد بلكوش تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا التوجه تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلا عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، ذكر السيد بلكوش بأن مجلس حقوق الإنسان أولى اهتماما متناميا لهذه الإشكالية، حيث يمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وشاركت في تنظيم هذا اللقاء كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وجمع اللقاء مسؤولين وطنيين وخبراء دوليين بارزين، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، دراغو كوس، إلى جانب مسؤولين سامين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

جنيف.. مباحثات حول سبل تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل وتوسيع الشراكات الأممية



سجلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان العديد من اللقاءات الثنائية في جنيف يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026، تركزت على تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز الشراكات الدولية لتنفيذ التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

والتقى محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بمحمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حيث نوقشت نتائج الورشة الدولية للتفكير التي نظمتها المندوبية في المغرب يومي 5 و6 يونيو 2026 لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأشاد سيسي غورو بتنظيم المملكة للورشة التي أتاحتها منصة للحوار الغني والبنّاء حول تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بين دورات المراجعة. كما تناول اللقاء آفاق التتبع وتبادل الممارسات الفضلى ضمن شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يرأسها المغرب بالمشاركة مع البرتغال والباراغواي.

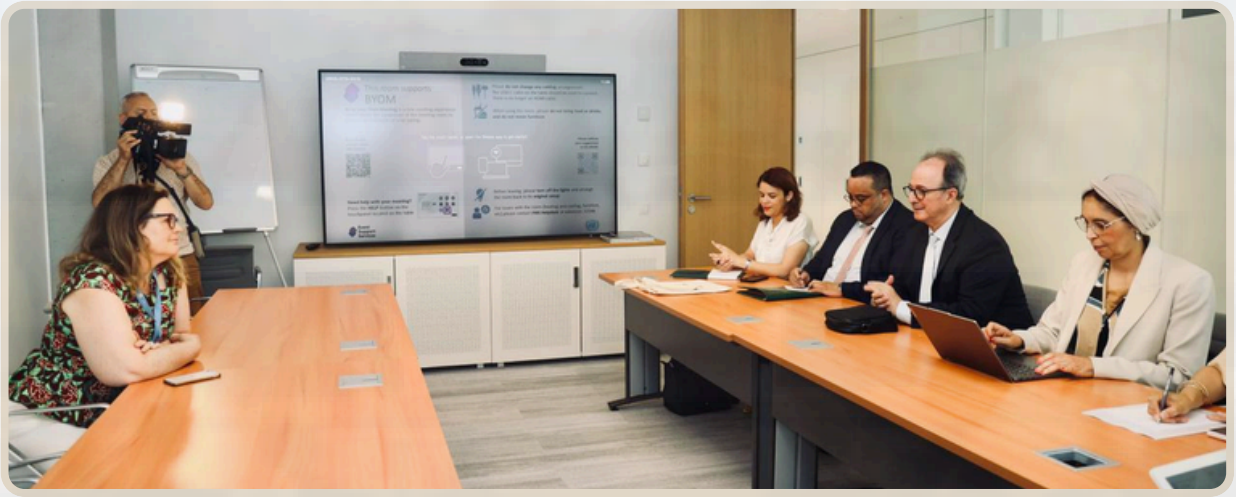
وأكد سيسي غورو تزايد الاهتمام العالمي بهذه الشبكات باعتبارها آليات مبتكرة لتعزيز التنسيق الوطني وتنفيذ التزامات حقوق الإنسان، وناقش الطرفان برنامجا عمليا لشبكة عمل 2027، بما في ذلك الاجتماع السنوي القادم الذي ستستضيفه المملكة.



كما عقد بلكوش أيضا لقاءً مع جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمفوضية، وتم الاتفاق على متابعة ترجمة توصيات الورشة إلى مقترحات عملية وسبل تقديمها في منتديات مناسبة على مستوى مجلس حقوق الإنسان.

ونوّهت دي ريفيرو بنجاح الورشة المغربية والإجماع الدولي على فائدتها، معتبرة أنها أثرت النقاش حول تطوير الآلية. وركزت المباحثات الثنائية على سبل تحويل توصيات الورشة إلى خطوات قابلة للتنفيذ وإمكانية طرحها والترافع عنها في فضاءات المجلس، مع التأكيد على دعم المفوضية لإدماج مخرجات الورشة في النقاشات الرسمية.

وأجرى المندوب الوزاري اجتماعا ثنائيا مع ألفونسو باراغيس، نائب مدير مكتب الاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف، حيث جرى استعراض الشراكة ومشاركة الصندوق في محور "الدعم التقني والمالي" خلال الورشة، وآليات دعم قضايا حقوق النساء والفتيات.
وبدوره أشاد ألفونسو باراغيس بمستوى تنظيم الورشة ومساهمة الصندوق في محور الدعم التقني والمالي، وتم استعراض تنفيذ شراكة المكتب في الرباط الموقعة ديسمبر 2025. وناقش الطرفان تعزيز مساهمة الصندوق في شبكة الآليات الوطنية، وآليات التعاون متعدد الأطراف المتعلق بحقوق النساء والفتيات.



مسؤولون أمميون يشيدون بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان



عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء، سلسة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أمميين، خُصصت لبحث سبل تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتطوير آليات التنفيذ والمتابعة، إلى جانب استشراف الاستحقاقات الدولية المرتقبة، في إطار مواصلة المغرب انخراطه في المبادرات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، أجرى المندوب الوزاري لقاء ثنائيا مع مهامان سيسي-غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث انصبت المباحثات على نتائج الخلوة التقييمية الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب يومي 5 و6 يونيو 2026، بشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "UPR Info".

وخلال هذا اللقاء، هنأ مهامان سيسي-غورو المملكة المغربية على تنظيم هذا الموعد، معتبرا أنه أتاح إجراء حوار غني وبناء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية خلال الفترات الفاصلة بين دورات الاستعراض الدوري الشامل، بما يسهم في تحسين أدائها وتعزيز فعاليتها.
كما تناولت المباحثات آفاق المواكبة وتقاسم الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، التي يترأسها بشكل مشترك كل من المغرب والبرتغال

والباراغواي، حيث أبرز المسؤول الأممي الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات، بعدما باتت تُعتبر آليات مبتكرة لتعزيز التنسيق الوطني، وتتبع تنفيذ التوصيات، وضمان التطبيق الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وشكل اللقاء كذلك مناسبة لبحث استحقاقات سنة 2027 المرتبطة بشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، ولاسيما الاجتماع السنوي المقبل الذي ستحتضنه المملكة المغربية، إذ نوه مهامان سيسي-غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى مواصلة وتعزيز أعمال التفكير والتقييم المتعلقة بآليات أممية أخرى، بهدف تحويل فترات عدم اليقين إلى فرص للحوار والتشاور وتعميق التفكير الجماعي.

وفي ختام هذا اللقاء، أشاد المندوب الوزاري بالدينامية الإيجابية التي أطلقها التحالف العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم الإعلان عنه مؤخرا، حيث عبر الجانبان عن ارتياحهما لهذه المبادرة، وتبادلا وجهات النظر بشأن سبل الإسهام في أعمالها ومواكبة تطورها، بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وفي لقاء ثان، عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان اجتماعا ثنائيا مع ألفونسو باراغيس، نائب مدير مكتب الاتصال التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بجنيف، الذي أشاد بالمندوبية الوزارية لتنظيمها الخلوة التقييمية الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، المنعقدة بالمغرب يومي 5 و6 يونيو 2026، والتي شارك فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال تأطير محور يتعلق بالدعم التقني والمالي.

وتطرقت المباحثات إلى الأولويات المشتركة بين المندوبية الوزارية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما استعرضت التقدم المحرز في إطار الشراكة مع مكتب الصندوق بالرباط، التي انطلقت في دجنبر 2025، فضلا عن بحث سبل مساهمة الصندوق في شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، وآفاق تعزيز التعاون بشأن القضايا المرتبطة بحقوق النساء والفتيات، وفق مقاربة متعددة الأطراف تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان.

واختتم اللقاء بتأكيد الطرفين إرادتهما المشتركة في توطيد هذه الشراكة الاستراتيجية، والعمل على استكشاف آفاق جديدة للتعاون مع وكالات أممية أخرى، بما يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات والنهوض بحمايتها.

hona24.net

بلكوش يبحث مع البرتغال والباراغواي مستقبل شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع



عقد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 في جنيف لقاء مع كل مع سفيري وممثلي الباراغواي والبرتغال الدائمين لدى الأمم المتحدة، خُصص للتحضير للاجتماع المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي يتوقع استضافته في المملكة المغربية العام المقبل.

وفي مستهل هذا الاجتماع، أكد السيد المندوب الوزاري الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالنسبة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو لدى عدد من الدول نظرا لأهمية المهام الموصولة لها في علاقة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتتبع إعمال التوصيات الصادرة عنها.

و أشار السيد المندوب الوزاري إلى ضرورة التفكير الجماعي بشأن تطور آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسبل التفاعل معها، بما يعزز فعاليتها وتأثيرها، خاصة مع الأسئلة التي تطرحها الظرفية الحالية، معربا عن أمله في أن يساهم الاجتماع المقبل للشبكة في إثراء النقاش حول مستقبل هذه الآليات ودراسة إمكانيات هيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى وتطوير أشكال التواصل والتموقع داخل المنظومة الدولية كمحاور أساسي.

من جانبه، شدد السيد سفير البرتغال على أهمية تشجيع التبادل بين الآليات الأكثر تقدما وتلك التي تواجه بعض التحديات، واقترح تركيز الجهود حول ثلاث أولويات تتعلق بتوسيع عدد

أعضاء الشبكة في أفق سنة 2027، وتعزيز الشبكات الإقليمية، إضافة إلى تطوير أدوات الإعلام والتوعية عبر إعداد حقيبة عملية حول الآلية وأدوارها. كما أشار إلى المبادرات الرامية إلى التعريف بالشبكة لدى البلدان الناطقة بالبرتغالية بالاعتماد على أطر التعاون القائمة بين هذه الدول. وأعرب السيد السفير عن دعم البرتغال لتحسين هيكلة الشبكة ودراسة مختلف المقترحات التي يمكن إعدادها بشكل مشترك. كما اقترح تنظيم منتدى إقليمي دوري يُعقد بالتناوب في مختلف مناطق العالم لتوسيع المشاركة وتعزيز إشعاع الآلية.

من جانبه، أشاد السيد سفير الباراغواي بجودة التعاون بين البلدان الثلاثة، واستعرض تجربة بلاده التي تتولى فيها وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الآليات الوطنية، مؤكدا أهمية تعزيز القدرات في هذا المجال لضمان تطوير الشبكة مستقبلا.

كما جدد السيد السفير التزام الباراغواي بتشجيع انضمام دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى الشبكة، وأكد دعم حكومته في التحضير للاجتماع المقبل الذي سيعقد في المغرب واستعداده لمواصلة التنسيق سواء في جنيف أو عبر سفارة الباراغواي في الرباط.

إلى ذلك، قدّم السيد المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تعزيز البنية المؤسساتية من خلال إعادة تموقع الآلية الوطنية المغربية وتوفير شروط أفضل للاضطلاع بمهامها وعملها التواصلي، وأبرز الجهود المبذولة لتعزيز انخراط مختلف القطاعات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في هذا المجال. كما أشار إلى أن عدة دول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، أبدت اهتمامها بالشبكة وبالتجربة المغربية. وذكّر كذلك بإبرام اتفاقيات تعاون مع قطر والإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز القدرات، داعيا في الآن نفسه إلى ضرورة اعتماد هيكلة تدريجية للشبكة، لاسيما عبر إحداث كتابة دائمة لضمان هذه الدينامية وتشجيع انضمام أعضاء جدد واعتماد خطة تواصلية لتعزيز حضور الشبكة.

و في الأخير تم الاتفاق على العمل المشترك لإعداد حقيبة عمل توجيهية حول هذه الآليات يمكن تقديمها في لقاء موازي خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان ومواصلة التشاور خلال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان في أفق انعقاد لقاء المغرب.

الجدير بالذكر أن الدول الثلاث، (المغرب والبرتغال والبارغواي) تشكل هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع.

أنفاس بريس
anfaspress.com

جنيف.. المغرب يستعد لاستضافة اجتماع سنوي لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع



أكد المغرب استعداده لاستضافة الاجتماع السنوي لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع خلال عام 2027، عقب لقاء جمع المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، مع سفراء البرتغال والباراغواي في جنيف يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 للتحضير لهذا الحدث.



وأكد بلكوش في مستهل الاجتماع أهمية هذه الآليات الوطنية لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والدول الأعضاء، مشدداً على دورها في ربط الآليات الأممية بالتطبيق الوطني وتتبع تنفيذ التزامات حقوق الإنسان.وشدد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان على ضرورة التفكير الجماعي لتطوير آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب والممارسات الفضلى، مع اقتراح إحداث كتابة دائمة وخطة تواصلية لتوسيع العضوية وإعطاء الشبكة موقعاً محورياً داخل المنظومة الدولية.

في إشارة منه إلى أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين.
كما تطرق السيد المندوب الوزاري إلى أنه أمام هذه التحديات، تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وهذا هو التوجه الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلاً عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، أولى مجلس حقوق الإنسان اهتماما متناميا لهذه الإشكالية. ويُمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير.
كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى أن هذا يعكس تطور متناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فالشفافية، والحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة المواطنة، وحرية التعبير، والمساءلة، وسيادة القانون، يوضح السيد بلكوش لا تمثل فقط حقوقاً وضمانات ديمقراطية، بل تشكل أيضاً أدوات أساسية للوقاية من الفساد.

وفي هذا الإطار، تبرز اهمية تظافر جهود الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، التي تتوفر على إمكانيات كبيرة للتكامل والعمل المشترك، كأولوية أساسية من أجل الرفع من فعالية السياسات العمومية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة من خلال إثراء النقاش الجماعي، وتشجيع تبادل التجارب والخبرات، وتعزيز جسور التعاون بين مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وبخصوص التحديات التي نواجهها اليوم وتستدعي تعزيز التعاون الدولي، قال السيد المندوب الوزاري إن هذا يستوجب مزيداً من الانسجام والتكامل بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء تلك التي تحتضنها جنيف في مجال حقوق الإنسان، أو فيينا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو نيويورك في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وختم السيد المندوب مداخلته بتأكيد أن توسيع دائرة حاملي هذه الرسالة ستساهم في بلورة أفكار عملية لتعميق هذا النقاش، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز الشراكات خدمة لهدف مشترك يتمثل في بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد.

بلكوش وسيسي غورو يناقشان بجنيف مستقبل آليات التتبع والتقييم الحقوقي



تباحث المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، مع مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، محمدان سيسي غورو، يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 بقصر الأمم المتحدة في جنيف، حول سبل تطوير آليات التتبع والتقييم في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع المنظومة الأممية في هذا المجال.

وتناول اللقاء نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026،والمخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو". وبهذه المناسبة، هنأ سيسي غورو المملكة المغربية على تنظيم هذا اللقاء الذي أتاح إطلاق حوار وصفه بالغني والبناء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية بين جولات الاستعراض الدوري الشامل.

كما بحث الجانبان آفاق المواكبة وتبادل الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى المغرب رئاستها المشتركة إلى جانب البرتغال والباراغواي. وفي هذا السياق، أكد المسؤول الأممي الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات الوطنية باعتبارها أدوات مبتكرة لتعزيز التنسيق الوطني وتتبع التوصيات وضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وشكل الاجتماع أيضاً مناسبة للتداول بشأن آفاق اشتغال الشبكة خلال سنة 2027، لاسيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية. وأشاد سيسي غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة جهود التفكير والتقييم المرتبطة بآليات أممية أخرى، بما يسهم في تعزيز الحوار والتشاور وتطوير التفكير الجماعي بشأن قضايا حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، نوه محمد الحبيب بلكوش، الذي يترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، بالدينامية الإيجابية التي أطلقها أخيراً التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، معرباً عن ترحيبه بهذه المبادرة وما تفتحه من آفاق للتعاون الدولي. كما تبادل الطرفان وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بالمساهمة في أعمال هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يدعم الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

سعيد التمسماني: حين تصبح النزاهة قضية حقوق إنسان

لم يعد الفساد في القرن الحادي والعشرين مجرد انحراف إداري أو جريمة مالية تستوجب العقاب، بل أصبح أحد أخطر التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان والتنمية والاستقرار. فكلما تعمقت شبكات الفساد، تراجعت قدرة الدولة على ضمان العدالة الاجتماعية، وتقلصت فرص المواطنين في التمتع بحقوقهم الأساسية. ومن هنا، يبدو التحول الذي يشهده النقاش الدولي اليوم بالغ الدلالة؛ إذ لم تعد مكافحة الفساد تنتمي حصراً إلى دوائر الحكامة والإدارة العمومية، وإنما أصبحت جزءاً من منظومة حماية حقوق الإنسان نفسها.

هذا التحول كان حاضراً بقوة في جنيف، على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، حيث قدم السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، رؤية تعكس تطوراً نوعياً في المقاربة المغربية، قوامها أن الوقاية من الفساد ليست مجرد سياسة عمومية لتحسين التدبير، وإنما مدخل استراتيجي لحماية الكرامة الإنسانية وترسيخ دولة الحقوق والقانون.

إن القيمة الحقيقية لهذه المقاربة تكمن في انتقالها من معالجة نتائج الفساد إلى استهداف أسبابه البنيوية. فالفساد لا يبدأ عند تلقي الرشوة، بل يبدأ عندما تغيب الشفافية، وتضعف المساءلة، وتتراجع المشاركة المواطنة، ويصبح النفاذ إلى المعلومة استثناءً بدل أن يكون حقاً مكفولاً للجميع. لذلك فإن حماية الحقوق الأساسية تقتضي بناء بيئة مؤسساتية تجعل الفساد أكثر صعوبة، والنزاهة أكثر حضوراً.

فالحق في التعليم لا ينتقص فقط بسبب نقص المدارس، بل أيضاً عندما تُهدر الاعتمادات المالية المخصصة لها. والحق في الصحة لا يُقوض بسبب محدودية الموارد فحسب، وإنما عندما تتحول الأموال العمومية إلى مصالح خاصة. أما الحق في العدالة، فيفقد معناه عندما تصبح النزاهة داخل المؤسسات القضائية والإدارية عرضة للاختلالات. وهكذا، فإن كل ممارسة فساد ليست مجرد مخالفة للقانون، بل اعتداء مباشر على حقوق الإنسان، لأنها تحرم المواطنين من خدمات وفرص كان ينبغي أن تكون متاحة لهم دون تمييز.

ومن هذا المنطلق، يكتسب الخطاب الدولي الجديد أهمية خاصة، لأنه يعيد تعريف العلاقة بين النزاهة والحقوق باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. فالشفافية لم تعد مجرد أداة إدارية، بل

أصبحت ضمانة لحق المواطنين في المعرفة. والمساءلة لم تعد تقنية رقابية فحسب، بل شرطاً لحماية الثقة بين الدولة والمجتمع. كما أن حرية التعبير والمشاركة المدنية لم تعد مطالب سياسية فقط، وإنما وسائل عملية للكشف المبكر عن مظاهر الفساد والحد من تمددها.

ولعل أهم ما يميز هذا التطور هو أنه يستند إلى مرجعية دولية متماسكة أخذت تتبلور بشكل متسارع، بدءاً من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مروراً بإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، وصولاً إلى القرار 59/6 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، الذي كرس لأول مرة بصورة واضحة الترابط العضوي بين حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، بما يعكس نضجاً متزايداً داخل المنظومة الأممية.

غير أن التحدي الحقيقي لم يعد يتمثل في إنتاج النصوص الدولية، وإنما في بناء منظومة مؤسساتية قادرة على تحويل هذه المبادئ إلى سياسات قابلة للقياس والتنفيذ. فالمطلوب اليوم هو تجاوز منطق اشتغال المؤسسات في جزر معزولة، نحو نموذج يقوم على التكامل بين الهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، ومؤسسات الحكامة، وأجهزة الوقاية من الفساد، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث. فالرهان لم يعد قانونياً فقط، بل أصبح رهاناً مؤسساتياً وثقافياً وتنموياً في آن واحد.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة أيضاً إلى ربط المسارات الدولية الثلاث التي كثيراً ما تتحرك بشكل متوازٍ دون أن تلتقي بالقدر الكافي: مسار حقوق الإنسان في جنيف، ومسار مكافحة الفساد في فيينا، ومسار التنمية المستدامة في نيويورك. فالفساد لا يعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل يضعف كذلك فعالية منظومة حقوق الإنسان، ويقوض الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية على السواء.

إن الرسالة التي خرجت بها جنيف تتجاوز حدود الندوات والبيانات الدبلوماسية؛ فهي تعكس تحولاً في الفلسفة الدولية ذاتها. فلم تعد مكافحة الفساد شأناً مالياً أو إدارياً محضاً، بل أصبحت استثماراً في الإنسان، وفي جودة المؤسسات، وفي مستقبل التنمية.

وهذا هو التحدي الحقيقي للدول اليوم: ألا تجعل من مكافحة الفساد مجرد رد فعل على الاختلالات، بل أن تحولها إلى ثقافة مؤسساتية تقوم على الوقاية، وإلى ركيزة أساسية لحماية الحقوق، وترسيخ الثقة، وبناء دولة أكثر نزاهة وعدلاً، حيث تصبح الكرامة الإنسانية هي المستفيد الأول من كل إصلاح.

أنفاس بريس
anfaspress.com

جنيف.. مندوبية حقوق الإنسان تدعو إلى تحويل الالتزامات إلى تنفيذ ملموس



شددت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، خلال مشاركتها في ندوة عقدت بجنيف حول موضوع "بيجين بعد 30 عاماً"، على أن التحدي الأساسي اليوم لم يعد في صياغة معايير جديدة بل في ضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات على المستويين الوطني والمحلي لتحقيق أثر ملموس في حياة النساء والفتيات.

وأبرزت المندوبية أن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أصدرت بين 2007 و2024 أكثر من 44 ألف توصية متعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، مشيرة إلى أن المشكلة ليست بندرة التوصيات بل في تحويلها إلى سياسات وإجراءات ونتائج قابلة للقياس.

وقالت المندوبية إن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع أصبحت من أبرز الابتكارات المؤسساتية لسد الفجوة بين الالتزامات الدولية وواقع التنفيذ، مؤكدة أن هذه الآليات لا تقتصر على إعداد الوثائق بل تشتغل على تعبئة مختلف الفاعلين الحكوميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان والمجتمع المدني والشركاء التنمويين، في مقاربة شمولية تستجيب لمنهج "إشراك المجتمع بأكمله" في إطار "بيجين +30".

وقدمت ياسمين بوطيب، مستشارة المندوب الوزاري المكلفة بالتعاون الدولي، مداخلة سلطت الضوء فيها على جهود المندوبية لتقوية التنسيق بين القطاعات الحكومية وترسيخ التملك الوطني للتوصيات الدولية، معتبرة أن ذلك يعكس دينامية وطنية تهدف إلى تحسين فعالية تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وخلصت المندوبية إلى أن آليات التنفيذ الوطنية وإعداد التقارير والتتبع تشكل اليوم أدوات حاسمة لربط المنظومة الدولية بالسياسات العمومية الوطنية، وتحويل توصيات الآليات الأممية إلى مسارات تنفيذية أكثر تنسيقا وشمولا، بما يتماشى مع طموحات مسار "بيجين +30" لتسريع التقدم نحو المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات.

وجرت الندوة في سياق الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي لا يزال محور نقاش عالمي حول كيفية الانتقال من الالتزامات إلى نتائج ميدانية ملموسة.

المغرب يستعد لاحتضان اللقاء السنوي لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع



يستعد المغرب لاحتضان الاجتماع السنوي المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان وتطوير آليات متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية المختصة.

وفي هذا السياق، عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 بجنيف، لقاءً مع السفيرين والممثلين الدائمين لكل من البرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة، خصص للتحضير لهذا الموعد الدولي المرتقب الذي ستستضيفه المملكة خلال السنة المقبلة.

وأكد بلكوش، خلال الاجتماع، الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مبرزاً دورها المحوري في التفاعل مع آليات الأمم المتحدة ومواكبة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها. كما دعا إلى التفكير الجماعي بشأن سبل تطوير هذه الآليات وتعزيز فعاليتها في ظل التحديات الراهنة، معرباً عن أمله في أن يشكل اجتماع المغرب محطة مهمة لإثراء النقاش حول مستقبل الشبكة وآفاق هيكلتها.

من جانبه، شدد سفير البرتغال على ضرورة تعزيز تبادل الخبرات بين الآليات الوطنية المتقدمة وتلك التي تواجه تحديات في الأداء، مقترحاً التركيز على توسيع عضوية الشبكة بحلول سنة 2027، وتقوية الشبكات الإقليمية، وتطوير أدوات التواصل والتوعية من خلال إعداد حقيبة عملية تعرف بالآلية وأدوارها.

كما عبر عن دعم بلاده للمبادرات الرامية إلى تحسين هيكلة الشبكة، مقترحاً تنظيم منتدى إقليمي دوري بالتناوب بين مختلف مناطق العالم بهدف توسيع المشاركة وتعزيز إشعاع هذه الآليات.

بدوره، أشاد سفير الباراغواي بمستوى التعاون القائم بين المغرب والبرتغال وبلاده، مستعرضاً تجربة بلاده في مجال تنسيق الآليات الوطنية عبر وزارة الشؤون الخارجية، ومؤكداً أهمية تعزيز القدرات المؤسساتية لضمان تطوير الشبكة مستقبلاً. كما جدد التزام بلاده بدعم التحضيرات الجارية للاجتماع المقبل بالمغرب وتشجيع انضمام دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى الشبكة.

وخلال اللقاء، استعرض المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تطوير البنية المؤسساتية للآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مبرزاً الجهود المبذولة لتعزيز انخراط القطاعات الحكومية وتوسيع الشراكات الدولية. وأشار إلى اهتمام عدد من الدول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، بالاستفادة من التجربة المغربية والانخراط في دينامية الشبكة.

واتفق المشاركون، في ختام الاجتماع، على مواصلة التنسيق والتشاور خلال الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، والعمل المشترك على إعداد حقيبة توجيهية حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، على أن يتم تقديمها خلال لقاء موازٍ لإحدى الدورات المقبلة للمجلس.

يشار إلى أن المغرب والبرتغال والباراغواي تشكل حالياً هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

maglor.fr

المغرب يواصل قيادة تطوير شبكة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان استعدادا لاجتماع 2027



عقد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 في جنيف لقاء مع كل مع سفيري وممثلي الباراغواي والبرتغال الدائمين لدى الأمم المتحدة، خُصص للتحضير للاجتماع المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي يتوقع استضافته في المملكة المغربية العام المقبل.

وفي مستهل هذا الاجتماع، أكد السيد المندوب الوزاري الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالنسبة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو لدى عدد من الدول نظرا لأهمية المهام الموصولة لها في علاقة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتتبع إعمال التوصيات الصادرة عنها.

و أشار السيد المندوب الوزاري إلى ضرورة التفكير الجماعي بشأن تطور آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسبل التفاعل معها، بما يعزز فعاليتها وتأثيرها، خاصة مع الأسئلة التي تطرحها الظرفية الحالية، معربا عن أمله في أن يساهم الاجتماع المقبل للشبكة في إثراء النقاش حول مستقبل هذه الآليات ودراسة إمكانيات هيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى وتطوير أشكال التواصل والتموقع داخل المنظومة الدولية كمحاور أساسي.

من جانبه، شدد السيد سفير البرتغال على أهمية تشجيع التبادل بين الآليات الأكثر تقدما وتلك التي تواجه بعض التحديات، واقترح تركيز الجهود حول ثلاث أولويات تتعلق بتوسيع عدد أعضاء الشبكة في أفق سنة 2027، وتعزيز الشبكات الإقليمية، إضافة إلى تطوير أدوات الإعلام والتوعية عبر إعداد حقيبة عملية حول الآلية وأدوارها. كما أشار إلى المبادرات الرامية إلى التعريف بالشبكة لدى البلدان الناطقة بالبرتغالية بالاعتماد على أطر التعاون القائمة بين هذه الدول.

وأعرب السيد السفير عن دعم البرتغال لتحسين هيكلة الشبكة ودراسة مختلف المقترحات التي يمكن إعدادها بشكل مشترك. كما اقترح تنظيم منتدى إقليمي دوري يُعقد بالتناوب في مختلف مناطق العالم لتوسيع المشاركة وتعزيز إشعاع الآلية.

من جانبه، أشاد السيد سفير الباراغواي بجودة التعاون بين البلدان الثلاثة، واستعرض تجربة بلاده التي تتولى فيها وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الآليات الوطنية، مؤكدا أهمية تعزيز القدرات في هذا المجال لضمان تطوير الشبكة مستقبلا.
كما جدد السيد السفير التزام الباراغواي بتشجيع انضمام دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى الشبكة، وأكد دعم حكومته في التحضير للاجتماع المقبل الذي سيعقد في المغرب واستعداده لمواصلة التنسيق سواء في جنيف أو عبر سفارة الباراغواي في الرباط.

إلى ذلك، قدّم السيد المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تعزيز البنية المؤسساتية من خلال إعادة تموقع الآلية الوطنية المغربية وتوفير شروط أفضل للاضطلاع بمهامها وعملها التواصلي، وأبرز الجهود المبذولة لتعزيز انخراط مختلف القطاعات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في هذا المجال. كما أشار إلى أن عدة دول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، أبدت اهتمامها بالشبكة وبالتجربة المغربية. وذكّر كذلك بإبرام اتفاقيات تعاون مع قطر والإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز القدرات، داعيا في الآن نفسه إلى ضرورة اعتماد هيكلة تدريجية للشبكة، لاسيما عبر إحداث كتابة دائمة لضمان هذه الدينامية وتشجيع انضمام أعضاء جدد واعتماد خطة تواصلية لتعزيز حضور الشبكة.

و في الأخير تم الاتفاق على العمل المشترك لإعداد حقيبة عمل توجيهية حول هذه الآليات يمكن تقديمها في لقاء موازي خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان ومواصلة التشاور خلال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان في أفق انعقاد لقاء المغرب.
الجدير بالذكر أن الدول الثلاث، (المغرب والبرتغال والبارغواي) تشكل هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع.

albab.ma

المغرب يستعد لاحتضان اللقاء السنوي لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع



عقد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 في جنيف لقاء مع كل مع سفيري وممثلي الباراغواي والبرتغال الدائمين لدى الأمم المتحدة، خُصص للتحضير للاجتماع المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي يتوقع استضافته في المملكة المغربية العام المقبل.

وفي مستهل هذا الاجتماع، أكد المندوب الوزاري الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالنسبة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو لدى عدد من الدول نظرا لأهمية المهام الموصولة لها في علاقة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتتبع إعمال التوصيات الصادرة عنها.

و أشار المندوب الوزاري إلى ضرورة التفكير الجماعي بشأن تطور آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسبل التفاعل معها، بما يعزز فعاليتها وتأثيرها، خاصة مع الأسئلة التي تطرحها الظرفية الحالية، معربا عن أمله في أن يساهم الاجتماع المقبل للشبكة في إثراء النقاش حول مستقبل هذه الآليات ودراسة إمكانيات هيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى وتطوير أشكال التواصل والتموقع داخل المنظومة الدولية كمحاور أساسي.
من جانبه، شدد سفير البرتغال على أهمية تشجيع التبادل بين الآليات الأكثر تقدما وتلك التي تواجه

بعض التحديات، واقترح تركيز الجهود حول ثلاث أولويات تتعلق بتوسيع عدد أعضاء الشبكة في أفق سنة 2027، وتعزيز الشبكات الإقليمية، إضافة إلى تطوير أدوات الإعلام والتوعية عبر إعداد حقيبة عملية حول الآلية وأدوارها. كما أشار إلى المبادرات الرامية إلى التعريف بالشبكة لدى البلدان الناطقة بالبرتغالية بالاعتماد على أطر التعاون القائمة بين هذه الدول.
وأعرب السفير عن دعم البرتغال لتحسين هيكلة الشبكة ودراسة مختلف المقترحات التي يمكن إعدادها بشكل مشترك. كما اقترح تنظيم منتدى إقليمي دوري يُعقد بالتناوب في مختلف مناطق العالم لتوسيع المشاركة وتعزيز إشعاع الآلية.

من جانبه، أشاد سفير الباراغواي بجودة التعاون بين البلدان الثلاثة، واستعرض تجربة بلاده التي تتولى فيها وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الآليات الوطنية، مؤكدا أهمية تعزيز القدرات في هذا المجال لضمان تطوير الشبكة مستقبلا.

إلى ذلك، قدّم المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تعزيز البنية المؤسساتية من خلال إعادة تموقع الآلية الوطنية المغربية وتوفير شروط أفضل للاضطلاع بمهامها وعملها التواصلي، وأبرز الجهود المبذولة لتعزيز انخراط مختلف القطاعات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في هذا المجال. كما أشار إلى أن عدة دول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، أبدت اهتمامها بالشبكة وبالتجربة المغربية. وذكّر كذلك بإبرام اتفاقيات تعاون مع قطر والإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز القدرات، داعيا في الآن نفسه إلى ضرورة اعتماد هيكلة تدريجية للشبكة، لاسيما عبر إحداث كتابة دائمة لضمان هذه الدينامية وتشجيع انضمام أعضاء جدد واعتماد خطة تواصلية لتعزيز حضور الشبكة.

وفي ختام اللقاء، عبر المندوب الوزاري عن ارتياحه لتقارب وجهات النظر بين الوفود الثلاثة، معلنا أن المغرب سيعد سلسلة من المقترحات العملية استعدادا للاجتماع المقبل للشبكة بالمغرب، للمساهمة في تطويرها المؤسساتي وتعزيز إشعاعها الدولي.
وفي الأخير تم الاتفاق على العمل المشترك لإعداد حقيبة عمل توجيهية حول هذه الآليات يمكن تقديمها في لقاء موازي خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان ومواصلة التشاور خلال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان في أفق انعقاد لقاء المغرب.
الجدير بالذكر أن الدول الثلاث، (المغرب والبرتغال والبارغواي) تشكل هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع.

alalam.ma

المغرب يواصل تعزيز حضوره الدولي في مجال حقوق الإنسان عبر مباحثات رفيعة المستوى بجنيف



أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يومه الثلاثاء 23 يونيو 2026 بقصر الأمم المتحدة في جنيف، مباحثات مع محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وشكل اللقاء مناسبة لاستعراض مخرجات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو الجاري، والمخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو".

وأشاد المسؤول الأممي بالمبادرة المغربية، معتبراً أن هذه الورشة وفرت فضاءً مهماً للنقاش وتبادل الآراء حول سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها بين مختلف دورات التقييم.

كما تناولت المباحثات سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى المغرب رئاستها المشتركة إلى جانب البرتغال والباراغواي. وفي هذا الصدد، أبرز سيسي غورو الأهمية المتزايدة التي تكتسيها هذه الآليات باعتبارها أدوات فعالة لتنسيق الجهود الوطنية وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.

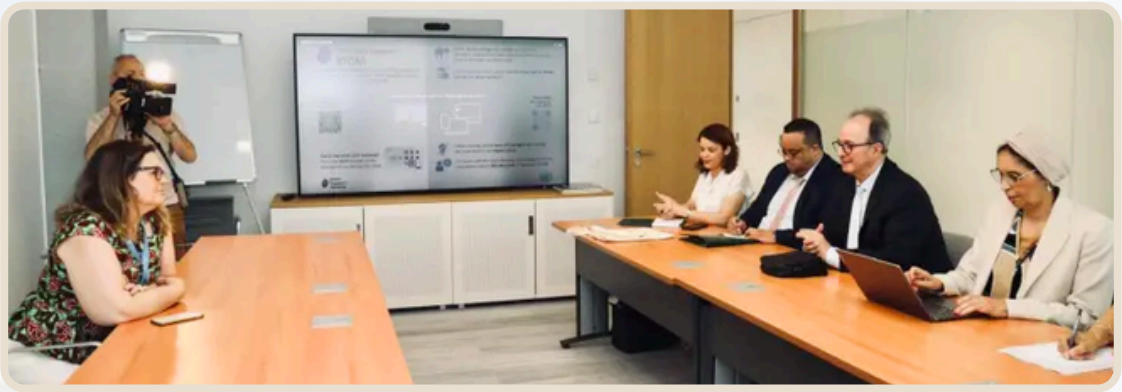
وتطرق الجانبان أيضاً إلى التحضيرات المرتبطة بأنشطة الشبكة خلال سنة 2027، خاصة الاجتماع السنوي المرتقب احتضانه بالمغرب. ونوه المسؤول الأممي بالجهود التي تبذلها المندوبية الوزارية لمواصلة النقاش والتقييم بشأن عدد من الآليات الأممية،

بما يسهم في تعزيز الحوار وتطوير المقاربات المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، ثمن محمد الحبيب بلكوش الدينامية التي أطلقها التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، معبراً عن ترحيب المغرب بهذه المبادرة وما تتيحه من فرص لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

كما تبادل الطرفان وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بدعم أنشطة هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يخدم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

المغرب يعزز حضوره الحقوقي بجنيف.. مباحثات لتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 بقصر الأمم المتحدة في جنيف، مباحثات مع جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وشكل اللقاء مناسبة لمتابعة مخرجات الورشة الدولية للتفكير حول تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو الجاري، بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو".

وخلال هذا الاجتماع، أشادت المسؤولة الأممية بالمبادرة المغربية، معتبرة أن الورشة شكلت فضاء نوعيا للحوار وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين الدوليين، وأسهمت في بلورة رؤى ومقترحات من شأنها الإسهام في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها.
وأكدت دي ريفيرو أن النقاشات التي شهدتها الورشة لقيت صدى إيجابيا لدى المشاركين من مختلف الدول، مشيرة إلى أن النتائج المتوصل إليها منحت زخما جديدا لمسار التفكير الجماعي حول سبل تجويد هذه الآلية الأممية المهمة.

كما تناولت المباحثات السبل العملية الكفيلة بتحويل التوصيات الصادرة عن الورشة إلى مبادرات قابلة للتنفيذ، إلى جانب بحث آليات الترافع بشأنها داخل الفضاءات الأممية والمؤسسات المختصة المعنية بحقوق الإنسان.

من جانبه، شدد محمد الحبيب بلكوش على أهمية مواكبة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لهذا المسار، بما يضمن إدماج مخرجات الورشة ضمن النقاشات الجارية داخل الهيئات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ويسهم في تعزيز الأثر العملي للتوصيات المقترحة.

كما ناقش الطرفان إمكانية تنظيم لقاءات وفعاليات موازية خلال الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، بهدف التعريف بنتائج الورشة الدولية التي نظمها المغرب، وتسليط الضوء على أهمية تفعيل توصياتها من قبل الدول والأطراف المعنية من أجل الارتقاء بآلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز نجاعتها.

ويأتي هذا اللقاء في سياق المشاركة المغربية في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، حيث يترأس محمد الحبيب بلكوش الوفد الرسمي للمملكة المغربية، في تأكيد جديد على انخراط المغرب في الدينامية الدولية الرامية إلى تطوير منظومة حقوق الإنسان وتعزيز آلياتها الأممية.

بلكوش يجري مباحثات بجنيف حول تطوير آليات حقوق الإنسان الأممية



أجرى محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مباحثات بمدينة جنيف مع محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك على هامش أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بقصر الأمم المتحدة.

وتمحورت هذه المباحثات حول سبل تطوير آليات حقوق الإنسان الأممية وتعزيز التنسيق الدولي في مجال تتبع تنفيذ الالتزامات الدولية، إلى جانب تقييم نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو الجاري، والمخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو".

وفي هذا السياق، أشاد المسؤول الأممي بالمبادرة المغربية لتنظيم هذا اللقاء الدولي، معتبرا أنه أتاح إطلاق نقاش غني وبناء حول آفاق تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها بين مختلف الجولات، كما نوه بالدور الذي تضطلع به المملكة داخل منظومة حقوق الإنسان الأممية، خاصة في ما يتعلق بتبادل الممارسات الفضلى وتطوير آليات التتبع والتنفيذ.

كما تناولت المباحثات آفاق الاشتغال داخل شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يترأسها المغرب بشكل مشترك إلى جانب البرتغال والباراغواي، حيث جرى التأكيد على الأهمية المتزايدة التي باتت تحظى بها هذه الآليات الوطنية باعتبارها أدوات مبتكرة لتعزيز التنسيق المؤسساتي وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية المختصة بحقوق الإنسان.

hona24.net

مباحثات في جنيف مع مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع السيد محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 في قصر الأمم المتحدة في جنيف.

وتناولت المباحثات نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 التي خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، من تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة يو بي آر أنفو.

وبهذه المناسبة، هنأ السيد سيسي غورو المملكة المغربية على تنظيم هذا اللقاء الهام لأنه أتاح إطلاق حوار غني وبنّاء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية بين جولات الاستعراض الدوري الشامل.

كما تناولت المناقشات آفاق المواكبة وتبادل الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى رئاستها المغرب بصفة مشتركة مع كل من البرتغال والباراغواي.

وأكد السيد سيسي غورو الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات الوطنية، التي أصبحت بمثابة آليات مبتكرة تساهم في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع التوصيات والتنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما شكل اللقاء مناسبة للتطرق إلى آفاق الاشتغال المرتبطة بالشبكة خلال عام 2027، لا سيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية. وفي هذا السياق،

أشاد السيد غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة وتعزيز جهود التفكير والتقييم المتعلقة بآليات أممية أخرى، بهدف تحويل لحظات عدم اليقين إلى فرص للحوار والتشاور وتعميق التفكير الجماعي.

وفي ختام اللقاء، نوه السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي يترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، بالدينامية الإيجابية التي أطلقها أخيرا التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، إذ رحب بهذه المبادرة والآفاق التي تفتحها.

وفي هذا السياق، تبادل الطرفان وجهات النظر حول السبل الكفيلة بالمساهمة في أعمال هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

آخر خبر
akherkhabar.ma

المغرب يعزز حضوره الحقوقي بجنيف ويستعرض تجربته في تنفيذ التوصيات الأممية



أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يومه الثلاثاء 23 يونيو 2026 بقصر الأمم المتحدة في جنيف، مباحثات مع محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وشكل اللقاء مناسبة لاستعراض مخرجات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو الجاري، والمخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو".

وأشاد المسؤول الأممي بالمبادرة المغربية، معتبراً أن هذه الورشة وفرت فضاءً مهماً للنقاش وتبادل الآراء حول سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها بين مختلف دورات التقييم.

كما تناولت المباحثات سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى المغرب رئاستها المشتركة إلى جانب البرتغال والباراغواي. وفي هذا الصدد، أبرز سيسي غورو الأهمية المتزايدة التي تكتسيها هذه الآليات باعتبارها أدوات فعالة لتنسيق الجهود الوطنية وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.

وتطرق الجانبان أيضاً إلى التحضيرات المرتبطة بأنشطة الشبكة خلال سنة 2027، خاصة الاجتماع السنوي المرتقب احتضانه بالمغرب. ونوه المسؤول الأممي بالجهود التي تبذلها المندوبية الوزارية لمواصلة النقاش والتقييم بشأن عدد من الآليات الأممية،

بما يسهم في تعزيز الحوار وتطوير المقاربات المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، ثمن محمد الحبيب بلكوش الدينامية التي أطلقها التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، معبراً عن ترحيب المغرب بهذه المبادرة وما تتيحه من فرص لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

كما تبادل الطرفان وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بدعم أنشطة هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يخدم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

المغرب والأمم المتحدة يعززان التعاون لتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع السيد محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك يوم أمس الثلاثاء بقصر الأمم المتحدة في جنيف. وخصص اللقاء لتدارس سبل تعزيز التعاون في مجال آليات حقوق الإنسان الأممية وتبادل التجارب بين مختلف الفاعلين.وتناولت المباحثات نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 التي خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، المنظمة بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو". وقد نوه المسؤول الأممي بهذه المبادرة، معتبراً أنها أطلقت نقاشاً بنّاءً حول تطوير هذه الآلية الأساسية، كما تم التطرق إلى آفاق عمل شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يترأسها المغرب بشراكة مع البرتغال والباراغواي، مع التأكيد على دورها المتنامي في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع الالتزامات الدولية.

كما شكل اللقاء مناسبة لبحث آفاق التعاون خلال سنة 2027، في أفق الاجتماع السنوي المرتقب الذي ستستضيفه المملكة المغربية، إلى جانب مناقشة سبل الانخراط في دينامية "التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان". وفي ختام المباحثات، أشاد الطرفان بأهمية مواصلة تعزيز الحوار والتشاور وتبادل الممارسات الفضلى، بما يسهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وتوقف الجانبان عند التحضيرات المرتبطة بأشغال الشبكة خلال سنة 2027، خصوصا في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستحتضنه المملكة المغربية، حيث ثمن المسؤول الأممي طموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة دينامية التفكير والتقييم المرتبطة بالآليات الأممية، بما يساهم في تعزيز الحوار الدولي وتوسيع فضاءات التشاور الجماعي بشأن قضايا حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، نوه بلكوش بالدينامية التي أطلقها التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، معتبرا أن هذه المبادرة تفتح آفاقا جديدة لتعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، فيما تبادل الطرفان وجهات النظر حول السبل الكفيلة بالمساهمة في تطوير هذا التحالف ومواكبة مسارات اشتغاله خلال المرحلة المقبلة.

من جنيف تأكيد الشراكة الاستراتيجية بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان



عقد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026، في جنيف اجتماعا ثنائيا مع ألفونسو باراغيس، نائب مدير مكتب الاتصال التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف.

وأشاد باراغيس بمستوى تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان للورشة الدولية للتفكير، يومي 5 و6 يونيو 2026، التي خصصتها لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال تأطير محور "الدعم التقني والمالي".
وشكل هذا اللقاء الثنائي مناسبة للتباحث بشأن الأولويات المشتركة بين المندوبية الوزارية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض التقدم المحرز في إطار الشراكة مع مكتب الصندوق في الرباط التي تم التوقيع عليها في دجنبر 2025.

كما ناقش الطرفان سبل مساهمة الصندوق في شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع وآفاق تعزيز التعاون بشأن القضايا المرتبطة بحقوق النساء والفتيات، في إطار مقاربة متعددة الأطراف قائمة على حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، جدد الطرفان تأكيد إرادتهما المشتركة لتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية وفتح آفاق مجالات جديدة للتعاون والتكامل مع وكالات أممية أخرى بما يضمن النهوض بحقوق النساء والفتيات.

المغرب يعزز حضوره الحقوقي عبر مشاورات ثلاثية بجنيف

عقد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مباحثات ثنائية بجنيف مع ممثلي البرتغال والباراغواي لدى مكتب الأمم المتحدة، همّت تعزيز التعاون داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان.
وركزت هذه المباحثات على رفع حضور شبكة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، وتحسين فعاليتها، بالتزامن مع التحضير لمحطات مقبلة. من بينها المنتدى المقبل للشبكة الذي سيحتضنه المغرب. واجتماعات رفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

تنسيق داخل اللجنة التنفيذية للشبكة

وقال بلكوش، في تصريح للصحافة، إن هذه اللقاءات تندرج ضمن تنسيق أعضاء اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية. وأوضح أن النقاش تناول أيضا الإعداد للمنتدى المقبل، الذي يراهن المغرب على جعله "أكثر طموحا" من الدورات السابقة.
كما أضاف المندوب الوزاري أن هذا الرهان يمر عبر توسيع المشاركة لتشمل عددا أكبر من الدول. بما يعزز موقع الشبكة داخل منظومة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.
وشدد بلكوش على أن أهمية الشبكة تزداد بالنظر إلى دورها في دعم تنفيذ التوصيات الحقوقية عبر السياسات العمومية. معتبرا أن توسيع المبادرة أصبح رهانا أساسيا في المرحلة المقبلة.

نحو أمانة مخصصة وتدويل أكبر

وأفاد بلكوش بأن المقترحات المغربية لقيت ترحيبا كبيرا خلال هذه المشاورات. وأبرز أن الهدف يتمثل في جعل هذه المرحلة خطوة نوعية نحو مأسسة الشبكة، ومنحها حضورا دوليا أوضح.
كما أوضح أن التصور المطروح يشمل إحداث أمانة مخصصة، تتولى تنسيق الأنشطة وتقديم الخدمات للدول الأعضاء. بما يسمح بتطوير عمل الشبكة على مستوى التنظيم والمتابعة.
وأشاد الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بجنيف، جواو أنطونيو ميرا غوميش، بالمبادرة المغربية. التي جمعت المجموعة الأساسية للشبكة، المكونة من المغرب والبرتغال والباراغواي.
وأضاف الدبلوماسي البرتغالي أن النقاش مع بلقوش لم يقتصر على توسيع الشبكة. بل شمل أيضا سبل زيادة حضورها وضمان انتظام اجتماعاتها دعما لهذا التوجه.

المغرب والبرتغال والباراغواي ينسقون بجنيف

واعتبر الممثل الدائم للباراغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ماريو راوول كانو ريتشيارد، أن هذه المشاورات ساعدت على ترسيخ "تحالف ملموس جدا" بين المغرب والبرتغال والباراغواي حول شبكة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأوضح أن الدول الثلاث اتفقت على منح الشبكة رؤية أوضح، من خلال الترويج لها خلال الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، المرتقبة في شتنبر، أو خلال دورة فبراير التي ستشهد اجتماعا رفيع المستوى.

ويأتي هذا التنسيق الثلاثي في سياق تحضير المغرب لاحتضان المنتدى المقبل للشبكة، مع توجه واضح نحو توسيع المشاركة الدولية، وتقوية أدوات التنسيق بين الدول الأعضاء.

نسخ الرابط

almindar.ma

حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد



قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الخميس 25 يونيو 2026 في جنيف إن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ويتعززان بشكل متبادل، مشددا على أن الوقاية من الفساد أصبحت مدخلاً فعالاً لحماية الحقوق الأساسية.

وجاءت تصريحات بلكوش خلال مداخلته في الندوة الموازية بعنوان «حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد» على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وأوضح أن تناول الفساد لم يعد يقتصر على أبعاد الحكامة أو العقاب الجنائي، بل أظهرت التطورات الدولية أنه يشكل عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق مثل الولوج إلى العدالة، الرعاية الصحية، التعليم، الشغل والخدمات العمومية.

قال المندوب الوزاري إن «كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية»، مؤكداً أن آثار الفساد تضرب المجتمع بأسره لكنها تتفاقم على الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما النساء والأطفال والفئات المهمشة.

أشار بلكوش إلى أن الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد والقرارات الصادرة عن كونفرانس الدول الأطراف تجسد هذا التوجه، كما نوه بالقرار رقم

59/6 لمجلس حقوق الإنسان (يوليوز 2025) الذي اعتبر تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير. وأكد أن إدماج مبادئ حقوق الإنسان—كالشفافية والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون—يشكل أداة أساسية للوقاية من الفساد.

ودعا المندوب إلى تظافر جهود هيئات الوقاية من الفساد والمؤسسات الحقوقية والآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز فاعلية السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة، مشدداً على أهمية تبادل التجارب وتعزيز التعاون بين المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية.
وذكر بلكوش أن مواجهة التحديات الراهنة تتطلب مزيداً من الانسجام بين المسارات الدولية في جنيف (حقوق الإنسان)، وفيينا (اتفاقية مكافحة الفساد)، ونيويورك (تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030)، داعياً إلى توسيع دائرة الفاعلين لنقل النقاش إلى تطبيقات عملية وتدارس ممارسات أفضل.

المغرب والأمم المتحدة يعززان التعاون لتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع السيد محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 في قصر الأمم المتحدة في جنيف.

وتناولت المباحثات نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 التي خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، من تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة يو بي آر أنفو.

وبهذه المناسبة، هنأ السيد سيسي غورو المملكة المغربية على تنظيم هذا اللقاء الهام لأنه أتاح إطلاق حوار غني وبنّاء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية بين جولات الاستعراض الدوري الشامل.

كما تناولت المناقشات آفاق المواكبة وتبادل الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى رئاستها المغرب بصفة مشتركة مع كل من البرتغال والباراغواي.

وأكد السيد سيسي غورو الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات الوطنية، التي أصبحت بمثابة آليات مبتكرة تساهم في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع التوصيات والتنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما شكل اللقاء مناسبة للتطرق إلى آفاق الاشتغال المرتبطة بالشبكة خلال عام 2027، لا سيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية.

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com
kafapress.ma

بلكوش: الفساد يشكل عائقاً رئيسياً أمام التمتع بحقوق الإنسان



قال السيد محمد الحبيب بلكوش،المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن تناول حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد له أهميته المتزايدة ضمن النقاشات الدولية.

وأوضح السيد المندوب الوزاري في كلمته في الندوة الموازية حول: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان يوم الخميس 25 يونيو 2026 في جنيف، أن تنظيم هذا الملتقى يجسد قناعة أصبحت اليوم محل توافق واسع داخل المجتمع الدولي، مفادها أن تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الفساد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتعززان بشكل متبادل.

وأضاف السيد المندوب الوزاري أنه لسنوات طويلة، جرى تناول الفساد أساساً من زاوية الحكامة أو التدبير العمومي أو الزجر الجنائي. ورغم أن هذه الأبعاد تكتسي أهمية كبيرة، فإن التطورات التي شهدها القانون الدولي والممارسة الدولية خلال السنوات الأخيرة أبرزت حقيقة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في كون الفساد يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

وأوضح أنه عندما يؤثر الفساد على الولوج إلى العدالة أو الرعاية الصحية أو التعليم أو الشغل أو الخدمات العمومية، فإنه يحرم الأفراد من حقوق مشروعة يفترض أن يتمتعوا بها. كما أنه يضعف الثقة في المؤسسات، ويعمق أوجه التفاوت، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، إذ أنه إذا كانت آثار الفساد تمس المجتمع بأسره، فإنها غالباً ما تقع بشكل أشد على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، والأطفال، والفئات المهمشة.

في إشارة منه إلى أن كل مورد يتم تحويله أو تبديده بسبب الفساد هو مورد لم يعد متاحاً لتمويل مدرسة أو مستشفى أو برنامج للحماية الاجتماعية أو سياسة عمومية تروم تحسين ظروف عيش المواطنين.
كما تطرق السيد المندوب الوزاري إلى أنه أمام هذه التحديات، تبرز الوقاية اليوم باعتبارها أحد أكثر المداخل فعالية لمكافحة الفساد، وبالتالي لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وهذا هو التوجه الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد، فضلاً عن القرارات المتعاقبة الصادرة في إطار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي السياق نفسه، أولى مجلس حقوق الإنسان اهتماما متناميا لهذه الإشكالية. ويُمثل القرار رقم 59/6، المعتمد في يوليوز 2025، محطة مهمة في هذا المسار، إذ أكد بشكل صريح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما الوقاية من الفساد ومكافحته، مجالات متكاملة ومتبادلة التأثير.

كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى أن هذا يعكس تطور متناميا في الوعي الدولي بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تحقق كامل فعاليتها دون إدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فالشفافية، والحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة المواطنة، وحرية التعبير، والمساءلة، وسيادة القانون، يوضح السيد بلكوش لا تمثل فقط حقوقاً وضمانات ديمقراطية، بل تشكل أيضاً أدوات أساسية للوقاية من الفساد.

وفي هذا الإطار، تبرز اهمية تظافر جهود الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد، والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، التي تتوفر على إمكانيات كبيرة للتكامل والعمل المشترك، كأولوية أساسية من أجل الرفع من فعالية السياسات العمومية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة من خلال إثراء النقاش الجماعي، وتشجيع تبادل التجارب والخبرات، وتعزيز جسور التعاون بين مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وبخصوص التحديات التي نواجهها اليوم وتستدعي تعزيز التعاون الدولي، قال السيد المندوب الوزاري إن هذا يستوجب مزيداً من الانسجام والتكامل بين المسارات الدولية ذات الصلة، سواء تلك التي تحتضنها جنيف في مجال حقوق الإنسان، أو فيينا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو نيويورك في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
وختم السيد المندوب مداخلته بتأكيد أن توسيع دائرة حاملي هذه الرسالة ستساهم في بلورة أفكار عملية لتعميق هذا النقاش، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز الشراكات خدمة لهدف مشترك يتمثل في بناء مجتمعات قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد.

وفي هذا السياق، أشاد السيد غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة وتعزيز جهود التفكير والتقييم المتعلقة بآليات أممية أخرى، بهدف تحويل لحظات عدم اليقين إلى فرص للحوار والتشاور وتعميق التفكير الجماعي.

وفي ختام اللقاء، نوه السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي يترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، بالدينامية الإيجابية التي أطلقها أخيرا التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، إذ رحب بهذه المبادرة والآفاق التي تفتحها.

وفي هذا السياق، تبادل الطرفان وجهات النظر حول السبل الكفيلة بالمساهمة في أعمال هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

السيد بلكوش يجري مباحثات بجنيف على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان

على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، بجنيف، أجرى المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، سلسلة مباحثات، تناولت، على الخصوص، تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، والنهوض بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقاسم التجربة المغربية في مجال الآليات الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير، وتتبع تنفيذ التوصيات.

فقد تباحث السيد بلكوش مع السيدة مونا مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة "يو بي آر إنفو" المتخصصة، لبحث سبل استثمار خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهذه المنظمة، يومي 5 و6 يونيو بالرباط، بمناسبة الذكرى ال20 لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل, وهو اللقاء الذي وجد إشادة بنجاحه في استقطاب مسؤولين أمميين وخبراء في حقوق الإنسان من حوالي ثلاثين بلدا، من بينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان.

كما جددا التأكيد على أهمية تقديم تقرير رسمي، خلال لقاء مواز للدورة المقبلة للمجلس، يضم التوصيات المنبثقة عن ورشة الرباط، وذلك قبل إطلاق الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

ويتوقع أن يشكل هذا التقرير مرحلة مفصلية ذات إضافة نوعية في النقاش الدولي الدائر حول أهمية الاستعراض الدولي الشامل كآلية متميزة داخل المنظومة الأممية لحقوق الإنسان..

من جهة أخرى، وبطلب من البعثة الدائمة لغامبيا لدى الأمم المتحدة بجنيف، عقد السيد بلكوش لقاء مع نائب الممثل الدائم لهذا البلد في مجلس حقوق الإنسان، السيد شيرنو ماريهان، قدم خلاله التجربة المغربية في مجال إحداث وتطوير الآلية الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير، وتتبع تنفيذ التوصيات.

و السيد بلكوش عن استعداد المغرب لتقاسم تجربة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتقديم الخبرة الضرورية لمواكبة غامبيا من أجل إرساء هذه الآلية الحقوقية التي تشكل الجيل الجديد من الآليات المحدثة ضمن منظومة حقوق الإنسان وطنيا ودوليا. وفي تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء، أعرب المسؤول الغامبي عن رغبة بلاده في الاستفادة من التجربة المغربية المتميزة بما يقوي التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات ويمكن بلده من الانخراط في هذه الدينامية الدولية.

كما عبر عن شكره للتفاعل الإيجابي للمغرب مع طلب بلاده وعلى الدعوة للمشاركة في الملتقى القادم للشبكة الدولية للآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير وتتبع إعمال التوصيات في مجال حقوق الإنسان الذي سينعقد بالمغرب خلال ربيع سنة 2027.

وعلى هامش هذه الدورة أيضا، أجرى السيد بلكوش، لقاءات ثنائية مماثلة مع مسؤولين أمميين، تمحورت حول تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان: فقد تباحث مع السيدة جولييت دي ريفيرو، رئيسة مصلحة الاستعراض الدوري الشامل بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي تصريح للصحافة، أكدت السيدة دي ريفيرو أن "المغرب يضطلع بدور مهم جدا في دعم آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان"، مشيدة بـ"النماذج الجيدة" التي تقدمها المملكة في مجال تنفيذ التوصيات. وأشادت، في هذا السياق، بتنظيم المغرب، في مطلع يونيو، لقاء دوليا مغلقا خصص لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرة أنه يشكل مساهمة مهمة في التحضير لدورتها الخامسة.

كما تباحث المندوب الوزاري مع كل من السيد محمان سيسي-غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، و السيد ألفونسو باراغيس، نائب مدير مكتب الاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان بجنيف.

كما شاركت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في لقاء خصص لتقديم خلاصات "حوار غليون الحادي عشر"، الذي كانت من بين الشركاء المنظمين له، تحت شعار: "بعد ثلاثين عاما على إعلان ومنهاج عمل بكين: تعبئة منظومة الأمم المتحدة".

بلكوش يبحث بجنيف سبل تطوير آليات حقوق الإنسان مع مسؤول أممي رفيع



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع السيد محمدان سيسي غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 في قصر الأمم المتحدة في جنيف.

وتناولت المباحثات نتائج الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 التي خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، من تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة يو بي آر أنفو.

وبهذه المناسبة، هنأ السيد سيسي غورو المملكة المغربية على تنظيم هذا اللقاء الهام لأنه أتاح إطلاق حوار غني وبنّاء حول سبل تطوير هذه الآلية الأساسية بين جولات الاستعراض الدوري الشامل.

كما تناولت المناقشات آفاق المواكبة وتبادل الممارسات الفضلى في إطار شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يتولى رئاستها المغرب بصفة مشتركة مع كل من البرتغال والباراغواي.

وأكد السيد سيسي غورو الاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه الآليات الوطنية، التي أصبحت بمثابة آليات مبتكرة تساهم في تعزيز التنسيق الوطني وتتبع التوصيات والتنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما شكل اللقاء مناسبة للتطرق إلى آفاق الاشتغال المرتبطة بالشبكة خلال عام 2027، لا سيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية.

كما شكل اللقاء مناسبة للتطرق إلى آفاق الاشتغال المرتبطة بالشبكة خلال عام 2027، لا سيما في أفق الاجتماع السنوي المقبل الذي ستستضيفه المملكة المغربية. وفي هذا السياق، أشاد السيد غورو بطموح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمواصلة وتعزيز جهود التفكير والتقييم المتعلقة بآليات أممية أخرى، بهدف تحويل لحظات عدم اليقين إلى فرص للحوار والتشاور وتعميق التفكير الجماعي.

وفي ختام اللقاء، نوه السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي يترأس الوفد المغربي المشارك في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، بالدينامية الإيجابية التي أطلقها أخيرا التحالف العالمي من أجل حقوق الإنسان، إذ رحب بهذه المبادرة والآفاق التي تفتحها.

وفي هذا السياق، تبادل الطرفان وجهات النظر حول السبل الكفيلة بالمساهمة في أعمال هذا التحالف ومواكبة تطوره، بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

almindar.ma

المغرب يستعد لاحتضان اللقاء السنوي لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع



عقد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 24 يونيو 2026 في جنيف لقاء مع كل مع سفيري وممثلي الباراغواي والبرتغال الدائمين لدى الأمم المتحدة، خُصص للتحضير للاجتماع المقبل لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي يتوقع استضافته في المملكة المغربية العام المقبل.

وفي مستهل هذا الاجتماع، أكد السيد المندوب الوزاري الأهمية المتزايدة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالنسبة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو لدى عدد من الدول نظرا لأهمية المهام الموصولة لها في علاقة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتتبع إعمال التوصيات الصادرة عنها.

و أشار السيد المندوب الوزاري إلى ضرورة التفكير الجماعي بشأن تطور آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسبل التفاعل معها، بما يعزز فعاليتها وتأثيرها، خاصة مع الأسئلة التي تطرحها الظرفية الحالية، معربا عن أمله في أن يساهم الاجتماع المقبل للشبكة في إثراء النقاش حول مستقبل هذه الآليات ودراسة إمكانيات هيكلة الشبكة بما يسهل تبادل التجارب وتقاسم الممارسات الفضلى وتطوير أشكال التواصل والتموقع داخل المنظومة الدولية كمحاور أساسي.

من جانبه، شدد السيد سفير البرتغال على أهمية تشجيع التبادل بين الآليات الأكثر تقدما وتلك التي تواجه بعض التحديات، واقترح تركيز الجهود حول ثلاث أولويات تتعلق بتوسيع عدد

أعضاء الشبكة في أفق سنة 2027، وتعزيز الشبكات الإقليمية، إضافة إلى تطوير أدوات الإعلام والتوعية عبر إعداد حقيبة عملية حول الآلية وأدوارها. كما أشار إلى المبادرات الرامية إلى التعريف بالشبكة لدى البلدان الناطقة بالبرتغالية بالاعتماد على أطر التعاون القائمة بين هذه الدول. وأعرب السيد السفير عن دعم البرتغال لتحسين هيكلة الشبكة ودراسة مختلف المقترحات التي يمكن إعدادها بشكل مشترك. كما اقترح تنظيم منتدى إقليمي دوري يُعقد بالتناوب في مختلف مناطق العالم لتوسيع المشاركة وتعزيز إشعاع الآلية.

من جانبه، أشاد السيد سفير الباراغواي بجودة التعاون بين البلدان الثلاثة، واستعرض تجربة بلاده التي تتولى فيها وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الآليات الوطنية، مؤكدا أهمية تعزيز القدرات في هذا المجال لضمان تطوير الشبكة مستقبلا.

كما جدد السيد السفير التزام الباراغواي بتشجيع انضمام دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى الشبكة، وأكد دعم حكومته في التحضير للاجتماع المقبل الذي سيعقد في المغرب واستعداده لمواصلة التنسيق سواء في جنيف أو عبر سفارة الباراغواي في الرباط.

إلى ذلك، قدّم السيد المندوب الوزاري التجربة المغربية في مجال تعزيز البنية المؤسساتية من خلال إعادة تموقع الآلية الوطنية المغربية وتوفير شروط أفضل للاضطلاع بمهامها وعملها التواصلي، وأبرز الجهود المبذولة لتعزيز انخراط مختلف القطاعات الحكومية وتطوير الشراكات الدولية في هذا المجال. كما أشار إلى أن عدة دول، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا وجيبوتي وموريتانيا، أبدت اهتمامها بالشبكة وبالتجربة المغربية. وذكّر كذلك بإبرام اتفاقيات تعاون مع قطر والإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز القدرات، داعيا في الآن نفسه إلى ضرورة اعتماد هيكلة تدريجية للشبكة، لاسيما عبر إحداث كتابة دائمة لضمان هذه الدينامية وتشجيع انضمام أعضاء جدد واعتماد خطة تواصلية لتعزيز حضور الشبكة.

و في الأخير تم الاتفاق على العمل المشترك لإعداد حقيبة عمل توجيهية حول هذه الآليات يمكن تقديمها في لقاء موازي خلال دورة مقبلة لمجلس حقوق الإنسان ومواصلة التشاور خلال كل دورة لمجلس حقوق الإنسان في أفق انعقاد لقاء المغرب.

الجدير بالذكر أن الدول الثلاث، (المغرب والبرتغال والبارغواي) تشكل هيئة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع.

le360.ma

وفد مغربي رفيع المستوى يشارك في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان



يقود المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، وفدا مغربيا رفيع المستوى للمشاركة في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، المحتضنة في جنيف السويسرية خلال الفترة الممتدة ما بين 22 و26 يونيو 2026. وتأتي هذه المشاركة لتسليط الضوء على المكتسبات الوطنية وتبادل الخبرات الميدانية مع الشركاء الدوليين.

وستتشهد الأجندة المغربية في المحفل الأممي تنظيما مشتركا لندوة دولية وازنة، يوم الخميس 25 يونيو 2026، بتنسيق بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وتنعقد هذه الفعالية بحضور المندوب الوزاري ورئيس هيئة النزاهة، محمد بنعليلو، تحت عنوان «حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد»، بتعاون وثيق مع البعثة الدائمة للمملكة لدى الأمم المتحدة.

ويشارك في هذا النقاش الحقوقي ثلة من الخبراء الدوليين، يتقدمهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

ويروم اللقاء تدارس سبل تعزيز التكامل بين المنظومات الدولية لحقوق الإنسان وآليات مكافحة الفساد، فضلا عن استعراض الممارسات الفضلى المستلهمة من التجربة المغربية، وإبراز أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية بمتابعة الالتزامات الدولية.

وبرمج الوفد المغربي على هامش الدورة سلسلة لقاءات ثنائية تجمع المندوب الوزاري بمسؤولين أمميين وشخصيات دولية لتدارس قضايا حقوقية راهنة.
ويشكل هذا الحراك مناسبة سانحة لعرض مخرجات ورشة التفكير الدولية التي احتضنتها المملكة يومي 5 و6 يونيو 2026، والتي انصبت على تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل واستشراف آفاقها المستقبلية.

وفي سياق متصل، تحضر المندوبية الوزارية لقاء مبرمجا يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026، مخصصا لتقديم خلاصات حوار «جليون 11» الذي ساهم المغرب في تنظيمه.
ويتمحور الحوار حول قضية «بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات»، الأمر الذي يعكس الالتزام المغربي الراسخ بدعم قضايا المرأة والنهوض بحقوقها على الصعيد العالمي.

المغرب بمجلس حقوق الإنسان بجنيف.. ندوة دولية حول حماية الحقوق عبر الوقاية من الفساد

يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، وفد المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التي تعقد من 22 إلى 26 يونيو 2026 بجنيف، حيث سترتكز المشاركة على تنظيم ندوة موازية وطنية ودولية حول ربط حماية حقوق الإنسان بمكافحة الفساد، وتقديم خلاصات ونتائج حوارات وطنية ودولية حول قضايا حقوقية مهمة.

وستشهد هذه المشاركة تنظيم ندوة يوم الخميس 25 يونيو 2026 بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بحضور كل من محمد الحبيب بلكوش ومحمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية، وبمشاركة خبراء دوليين من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وذلك تحت عنوان: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد".

وتهدف الندوة إلى تبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتعزيز التكامل بين المسارات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، فضلاً عن عرض خلاصات التجربة المغربية في هذا المجال وإبراز أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات الوقاية من الفساد والآليات المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.
وعلى هامش الدورة، من المتوقع أن يجري المندوب الوزاري عدداً من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية لمناقشة الأولويات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، إضافة إلى تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي استضافتها المملكة يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما تشارك المندوبية في الجلسة المبرمجة يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات "حوار جليون 11" الذي كانت المندوبية من شركاء تنظيمه، والذي ناقش موضوع: "بكين بعد 30 سنة: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

بلكوش يرأس وفد المغرب في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، ندوة موازية، الخميس المقبل، بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، و محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع

مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

maroc24.ma

المغرب يشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو الجاري في جنيف، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن المشاركة المغربية في هذه الدورة تتميز بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو الجاري حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" وذلك بشراكة بين المندوبية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الندوة التي سيحضرها السيد بلكوش ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، ستعرف مشاركة خبراء دوليين، على رأسهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وستشكل مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح الندوة التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.
وستشارك المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في اللقاء المبرمج يوم 23 يونيو الجاري لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت من الشركاء المنظمين له حول موضوع "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

وسيعقد السيد بلكوش على هامش هذه الدورة مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

نساء من المغرب
nissaa.ma

المغرب يشارك في أشغال الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان



ترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي يمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وتتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج اليوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

بلكوش يرأس وفد المغرب في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، ندوة موازية، الخميس المقبل، بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، و محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع

مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

بلبريس
belpresse.com

المغرب يعزز حضوره الحقوقي في الدورة الـ62 لمجلس حقوق الإنسان



يترأس امحمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، ومحمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

hona24.net

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان



يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل **كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".**

maglor.fr

بلكوش يقود الوفد المغربي إلى مجلس حقوق الإنسان ويناقش حماية الحقوق عبر الوقاية من الفساد



يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

majala24.ma

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان.



يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان.



يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المغرب يعزز حضوره الحقوقي الدولي في جنيف خلال الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان

يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية

مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المغرب يعزز حضوره الحقوقي الدولي في جنيف خلال الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان



يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المغرب يشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



يشارك المغرب في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، المنعقدة بمدينة جنيف خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 يونيو 2026، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش. وتندرج هذه المشاركة في إطار انخراط المملكة في النقاشات الدولية المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع الآليات الأممية ذات الصلة.

وتتميز المشاركة المغربية بتنظيم ندوة موازية يوم 25 يونيو، بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد". ويشارك في هذا اللقاء مسؤولون ومختصون دوليون، من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، وذلك بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة. وتهدف الندوة إلى تبادل التجارب والممارسات الفضلى وتعزيز التكامل بين الجهود الدولية في مجالي حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، مع تقديم عناصر من التجربة المغربية في هذا المجال.

وعلى هامش الدورة، يرتقب أن يعقد المندوب الوزاري سلسلة لقاءات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات دولية لمناقشة قضايا مرتبطة بتطوير منظومة حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنها المغرب يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه. كما ستشارك المندوبية الوزارية في لقاء مخصص لعرض نتائج حوار جليون 11، الذي تناول موضوع تعبئة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان التمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات بعد ثلاثة عقود من إعلان ومنهاج عمل بكين.

المغرب يشارك في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

يشارك المغرب في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنعقدة بمدينة جنيف السويسرية خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 يونيو 2026، بوفد رسمي يترأسه السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو، بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد".
وسيؤطر هذه الندوة كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ومحمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك بتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، وبمشاركة خبراء دوليين من بينهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا.

وتهدف الندوة إلى تبادل التجارب والممارسات الفضلى وتعزيز التكامل بين الجهود الدولية في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، مع تسليط الضوء على التجربة المغربية في هذا المجال.
كما ستشكل المناسبة فرصة للتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وهيئات الحكامة والوقاية من الفساد، وكذا الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش الدورة، يرتقب أن يعقد رئيس الوفد المغربي سلسلة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات دولية لبحث سبل تعزيز حقوق الإنسان، إضافة إلى تقديم خلاصات الورشة الدولية التي احتضنها المغرب يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاق تطويره.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المخصص لتقديم نتائج "حوار جليون 11"، المنظم حول موضوع "بكين بعد 30 عاماً: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المغرب يشارك في أشغال الدورة الـ62 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو الجاري في جنيف، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش.
وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن المشاركة المغربية في هذه الدورة تتميز بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو الجاري حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" وذلك بشراكة بين المندوبية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الندوة التي سيحضرها السيد بلكوش ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، ستعرف مشاركة خبراء دوليين، على رأسهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وستشكل مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح الندوة التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.
وستشارك المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في اللقاء المبرمج يوم 23 يونيو الجاري لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت من الشركاء المنظمين له حول موضوع "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

وسيعقد السيد بلكوش على هامش هذه الدورة مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان.

يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، يوم الخميس 25 يونيو 2026، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من السيدين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، والسيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا.

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد السيد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.

كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

africa4press.com

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان.



يشارك المغرب في أشغال الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان، ما بين 22 و26 يونيو الجاري في جنيف، بوفد يترأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش.

فبحسب بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فالمشاركة المغربية تتميز بتنظيم ندوة دولية موازية يوم 25 يونيو الجاري حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"ن وذلك بشراكة بين المندوبية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وستعرف مشاركة خبراء دوليين، على رأسهم عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وستشكل مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.

وستشارك المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في اللقاء المبرمج يوم 23 يونيو لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت من الشركاء المنظمين له حول موضوع "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان.

يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد الذي سيمثل المملكة المغربية في أشغال الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 22 و26 يونيو 2026 في جنيف.

وستتميز المشاركة المغربية بتنظيم، ندوة موازية بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بصفتها مؤسسة دستورية مستقلة، بحضور كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، ومحمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة ومشاركة خبراء دوليين يتعلق الأمر على الخصوص بعميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، وذلك يوم الخميس 25 يونيو 2026،

وتشكل هذه الندوة الدولية مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتقوية أوجه التكامل بين المسارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتقاسم خلاصات ومسار التجربة المغربية.
كما ستتيح التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، سواء تعلق الأمر بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، أو هيئات الوقاية من الفساد أو الآليات الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة، يتوقع أن يعقد المندوب الوزاري مجموعة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين أممين وشخصيات دولية للتباحث بشأن كبرى القضايا الرامية إلى النهوض بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم خلاصات الورشة الدولية للتفكير التي احتضنتها المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 حول تقييم الاستعراض الدوري الشامل وآفاقه.
كما ستشارك المندوبية الوزارية في اللقاء المبرمج يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 لتقديم خلاصات حوار جليون 11 الذي كانت المندوبية الوزارية من الشركاء المنظمين له حول موضوع: "بكين بعد 30 عاما: تعبئة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات".

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

La participation du Maroc à la

62e session

du Conseil des droits de l'Homme

Nations Unies

Genève : du 22 au 26 juin 2026

REVUE DE PRESSE

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

La participation du Maroc à la

62e session

du Conseil des droits de l'Homme

Nations Unies

Genève : du 22 au 26 juin 2026

REVUE DE PRESSE

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights









































المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

نساء من المغرب

مجلة نادي الصحافة
Magazine Club de Press
WWW.CLUBDEPRESS.COM

آخر خبر

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
كفا
kafapress.ma@gmail.com

المنظار

DPress

AL BAYANE

PRESS 4

بلبريس

medmar

المشهد
WWW.ALMACHHADTV.MA
عينكم على المشهد..بكل وضوح

حدث بريس
HadatPress.ma
نبض الحدث لحظة بلحظة

شبكة تواصل الإخبارية

أصداء الجهة

RASSD ALMAGHREBE

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
mapexpress.ma

Le Maroc prend part à la 62e session du Conseil des droits de l'Homme à Genève



La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) prend part aux travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations Unies, qui se tiennent du 22 au 26 juin à Genève.

En marge de cette session, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, a tenu, mardi, une série de rencontres bilatérales avec des responsables onusiens, axées sur le renforcement des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

M. Belkouch s'est ainsi entretenu avec Mme Juliette De Rivero, Cheffe du Service de l'Examen périodique universel (EPU) au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH).

Dans une déclaration à la presse, Mme De Rivero a souligné que « le Maroc joue un rôle très important de soutien des mécanismes onusiens pour les droits de l'homme », mettant en avant « les bons exemples » du Royaume en matière de mise en œuvre des recommandations.

Elle a salué, à cet égard, l'organisation au Maroc, début juin, d'une retraite internationale consacrée à l'évaluation de l'EPU, considérée comme une contribution importante à la préparation de son cinquième cycle.
Les échanges ont porté sur le suivi de cette retraite, organisée les 5 et 6 juin 2026 en partenariat avec le HCDH et UPR Info, ainsi que sur les moyens de traduire ses recommandations en propositions concrètes. Les deux parties ont également évoqué l'organisation d'un événement parallèle lors d'une prochaine session du CDH afin de promouvoir ces conclusions.

Le Délégué interministériel a également rencontré M. Mahamane Cissé-Gouro, Directeur de la Division des mécanismes relevant du Conseil des droits de l'Homme au HCDH.
Les échanges ont porté sur les résultats de la retraite d'évaluation de l'EPU et sur le Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), coprésidé par le Maroc, le Portugal et le Paraguay, considéré comme un outil innovant de suivi des engagements internationaux.
Les deux parties ont également évoqué les échéances de 2027, notamment la réunion annuelle du réseau qui sera accueillie par le Maroc.
À cette occasion, M. Belkouch a indiqué que cette dynamique s'inscrit dans la volonté du Royaume de "poursuivre sa contribution en portant de nouvelles propositions de réforme", afin d'améliorer l'efficacité des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.
Par ailleurs, M. Belkouch s'est entretenu avec M. Alfonso Barragues, Directeur adjoint du Bureau de liaison du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) à Genève.

Dans une déclaration à la presse, ce dernier a salué un partenariat "déjà de longue date" avec le Maroc, renforcé par un accord de coopération visant la mise en œuvre des recommandations internationales, notamment dans le cadre de l'EPU.

Il a également mis en exergue l'engagement du Royaume dans des domaines prioritaires tels que "la lutte contre la violence envers les femmes et les filles" et "l'accès des femmes et des filles aux services de santé sexuelle et reproductive".

Par ailleurs, la DIDH a pris part à une rencontre destinée à présenter les conclusions du "Dialogue de Glion XI", dont elle a été l'un des partenaires organisateurs, autour du thème : "30 ans après Pékin : mobiliser le système des Nations unies".

L'intervention de la Délégation a mis l'accent sur le rôle des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (NMIRFs), qui permettent de traduire les recommandations internationales en actions concrètes et coordonnées.

Dans ce contexte, l'expérience du Maroc a été mise en avant, à travers les efforts déployés par la DIDH pour renforcer la coordination interministérielle et l'appropriation des recommandations internationales, illustrant une dynamique nationale orientée vers la mise en œuvre effective des engagements en matière de droits humains.

La participation marocaine aux travaux de cette session du CDH se poursuit les prochains jours avec, notamment l'organisation d'un événement parallèle, jeudi, sur le thème de "la protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption".

Coorganisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC) en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations unies à Genève, cette rencontre verra la participation d'experts internationaux, notamment le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption de Vienne.

mapexpress.ma

Série d'entretiens de M. Belkouch à Genève en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme



Genève - Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a tenu une série d'entretiens à Genève en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH), portant notamment sur le renforcement de la coopération internationale en matière de droits humains, la promotion du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU) et le partage de l'expérience marocaine en matière de mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations.

Dans ce cadre, M. Belkouch s'est entretenu avec la directrice exécutive de l'organisation spécialisée UPR Info, Mona M'Bikay, afin d'examiner les moyens de valoriser les conclusions de l'atelier international de réflexion organisé les 5 et 6 juin à Rabat par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH) et UPR Info, à l'occasion du 20e anniversaire de la création du mécanisme de l'EPU.

.

map.ma

Participation de la DIDH à la 62e session du Conseil des droits de l'Homme



Déclaration à la presse, le 23 juin 2026 à Genève, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme.

map.ma

Série d'entretiens de M. Belkouch à Genève







Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, tient une série d'entretiens à Genève en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH), portant notamment sur le renforcement de la coopération internationale en matière de droits humains, la promotion du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU) et le partage de l'expérience marocaine en matière de mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations. 26062026-Genève

Ce document devrait constituer une contribution qualitative au débat international sur le renforcement de ce mécanisme, considéré comme l'un des instruments les plus novateurs du système onusien de protection des droits de l'Homme.
Mme M'Bikay a, à cette occasion, félicité la Délégation interministérielle pour le succès organisationnel et scientifique de la rencontre de Rabat, exprimant sa satisfaction quant à la qualité du partenariat établi avec le Maroc et sa volonté de le renforcer davantage.

Par ailleurs, à la demande de la Mission permanente de la Gambie auprès des Nations unies à Genève, M. Belkouch a reçu le Représentant permanent adjoint de ce pays auprès de l'ONU-Genève, Cherno Marenah, à qui il a présenté l'expérience marocaine en matière de création et de développement du mécanisme national de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations.
Le Délégué interministériel a mis en avant le rôle pionnier joué par le Maroc dans ce domaine, notamment au sein du Réseau international des mécanismes nationaux, dont le Royaume est cofondateur et dont il assure la coordination des travaux aux côtés du Portugal et du Paraguay.

Il a également exprimé la disponibilité du Maroc à partager son expertise et à accompagner la Gambie dans la mise en place d'un mécanisme institutionnel similaire, tout en soulignant l'importance de l'adhésion de ce pays au Réseau international afin de renforcer son intégration dans la dynamique internationale des droits de l'Homme.
Dans une déclaration à la presse à l'issue de cette rencontre, le diplomate gambien a salué l'expérience marocaine, citée, selon lui, comme « l'un des exemples les plus réussis » de mise en place d'un mécanisme national de mise en œuvre des recommandations internationales. Il a indiqué que son pays, qui dispose actuellement d'un mécanisme ad hoc, aspire à créer un mécanisme institutionnel inspiré du modèle marocain.

Le responsable gambien a fait part de la volonté de son pays de bénéficier de l'expertise marocaine en matière de renforcement des capacités, d'échange de bonnes pratiques et d'accompagnement technique, précisant que les deux parties envisagent de poursuivre les discussions au niveau de leurs capitales en vue de conclure un mémorandum d'entente ouvrant la voie à des échanges officiels, des visites de travail et une coopération structurée.

Il a également remercié le Maroc pour sa réactivité à la demande formulée par la Gambie et pour l'invitation adressée à son pays à participer à la prochaine rencontre du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations, prévue au Maroc au printemps 2027.

L'Opinion
lopinion.ma

Maroc-Gambie : Quand la coopération africaine en droits humains dessine un nouveau leadership continental

Par Said Temsamani

Il est des rencontres diplomatiques qui dépassent largement le cadre protocolaire pour révéler des évolutions profondes de la gouvernance internationale. L'entretien tenu à Genève entre le Délégué interministériel marocain aux droits de l'Homme et le représentant permanent adjoint de la Gambie appartient à cette catégorie.

À première vue, il s'agit d'un échange technique autour des mécanismes nationaux de mise en œuvre des recommandations internationales. En réalité, il illustre une transformation beaucoup plus significative : l'émergence du Maroc comme puissance africaine de référence dans l'ingénierie institutionnelle des droits humains.

Pendant longtemps, les modèles de gouvernance des droits de l'Homme ont été conçus et diffusés selon une logique verticale, où les pays du Sud étaient essentiellement considérés comme des bénéficiaires d'expertise. Cette approche montre aujourd'hui ses limites. Face à des défis communs, l'Afrique cherche désormais ses propres solutions, adaptées à ses réalités institutionnelles, culturelles et politiques.

C'est précisément dans cette dynamique que s'inscrit l'expérience marocaine.

Au fil des années, le Royaume a construit une architecture institutionnelle originale, fondée sur le dialogue avec les mécanismes des Nations Unies, la coordination interministérielle, le suivi effectif des recommandations internationales et l'intégration progressive des engagements internationaux dans les politiques publiques. Cette évolution confère aujourd'hui au Maroc une crédibilité qui dépasse largement son propre cadre national.

Cette évolution est d'autant plus remarquable que le Maroc ne se limite plus à partager une expérience nationale. Il contribue désormais à structurer une gouvernance internationale nouvelle autour des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations (NMIRFs). Aux côtés du Portugal et du Paraguay, le Royaume assure la coordination du Réseau international de ces mécanismes, participant ainsi à la définition des standards internationaux en matière de gouvernance des droits humains.

Cette responsabilité internationale constitue un changement d'échelle. Elle place le Maroc parmi les acteurs qui influencent désormais les pratiques mondiales plutôt que de simplement s'y conformer.
L'intérêt exprimé par la Gambie ouvre ainsi une perspective beaucoup plus ambitieuse : faire de l'expérience marocaine un véritable bien public africain.

À travers le transfert d'expertise, les programmes de formation, l'accompagnement institutionnel et le partage des bonnes pratiques, le Royaume dispose aujourd'hui des atouts nécessaires pour devenir le principal pôle africain de coopération technique dans le domaine des droits humains. Une telle orientation permettrait de renforcer les capacités institutionnelles de nombreux pays africains tout en favorisant l'émergence d'approches adaptées aux réalités du continent.

Cette coopération Sud-Sud représente sans doute l'une des évolutions les plus prometteuses de la diplomatie marocaine. Elle dépasse la logique classique de l'assistance pour construire un véritable partenariat entre États africains fondé sur l'échange d'expériences, la confiance mutuelle et la co-construction de solutions.

Dans cette perspective, l'accompagnement proposé à la Gambie ne constitue pas un acte isolé. Il pourrait devenir le modèle d'une stratégie continentale plus large, associant assistance technique, formation

de hauts fonctionnaires, plateformes numériques de partage d'expertise, réseaux d'experts africains et programmes permanents de renforcement des capacités.

Le prochain Forum international des NMIRFs, que le Maroc accueillera au printemps 2027, représente une opportunité exceptionnelle pour concrétiser cette ambition. Au-delà de son importance diplomatique, cet événement pourrait consacrer Rabat comme capitale africaine de la coopération institutionnelle en matière de droits humains, réunissant gouvernements, institutions nationales, agences onusiennes et organisations internationales autour d'une vision commune.

L'enjeu dépasse finalement la seule question des mécanismes institutionnels. Il s'agit de démontrer qu'un pays africain peut non seulement réussir ses propres réformes, mais également devenir une source d'inspiration et d'expertise pour l'ensemble du continent.

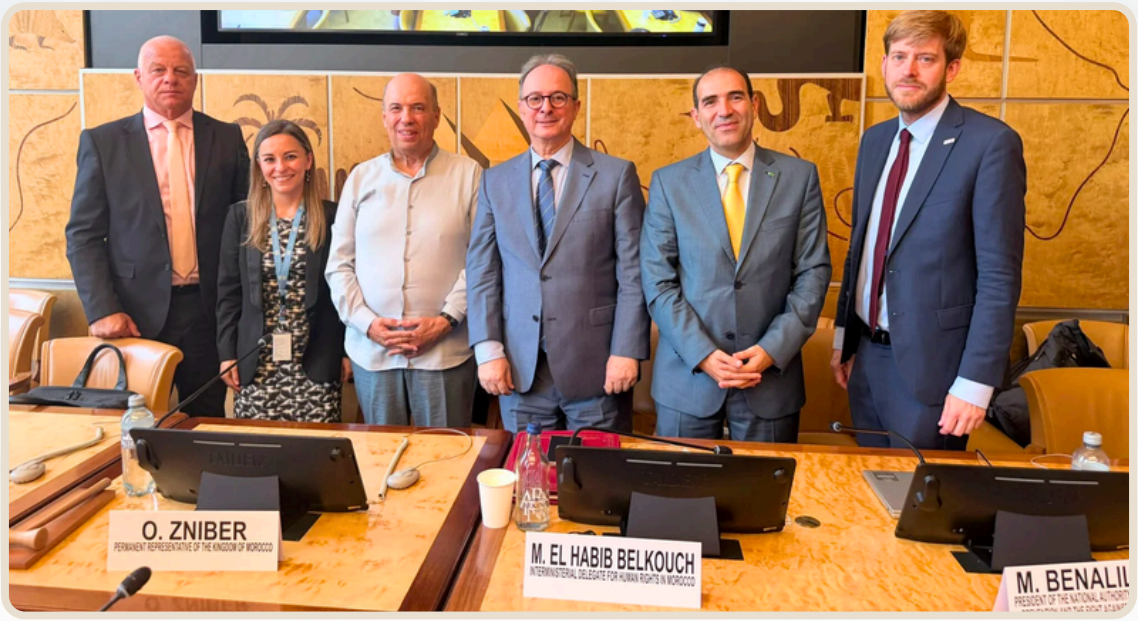
En faisant le choix de partager son expérience avec la Gambie, le Maroc confirme que son influence internationale ne repose pas uniquement sur sa diplomatie politique ou économique. Elle s'appuie désormais sur sa capacité à produire des politiques publiques innovantes, à diffuser des savoir-faire institutionnels et à accompagner ses partenaires africains dans la consolidation de leurs systèmes nationaux de protection des droits humains.

C'est précisément ainsi que se construit un leadership durable : non par la puissance, mais par la capacité à inspirer, à former et à bâtir avec les autres une Afrique plus forte, plus souveraine et plus influente sur la scène internationale.

HESPRESS

hespress.com

À Genève, le Maroc défend une lutte anticorruption centrée sur les droits de l'Homme



La corruption ne porte pas seulement atteinte à la bonne gouvernance : elle prive aussi les citoyens de leurs droits fondamentaux. C'est le message que le Maroc a porté à Genève devant le Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, en plaidant pour une approche qui fait de la prévention un pilier de la protection des droits humains.

À Genève, le Maroc a mis en avant une lecture renouvelée de la lutte contre la corruption devant le Conseil des droits de l'Homme des Nations unies. L'enjeu ne consiste plus uniquement à sanctionner les pratiques illicites ou à améliorer la gouvernance publique, mais à reconnaître que la corruption compromet directement l'exercice des droits fondamentaux.

Intervenant lors d'une rencontre parallèle organisée en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme autour du thème « Protéger les droits de l'Homme par la prévention de la corruption », le délégué ministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a estimé que cette approche fait désormais l'objet d'un consensus grandissant au sein de la communauté internationale. Selon lui, la promotion des droits humains et la prévention de la corruption entretiennent une relation étroite et se renforcent mutuellement.

Le responsable a rappelé que, pendant de nombreuses années, la corruption a principalement été appréhendée sous l'angle de la gouvernance, de la gestion publique ou encore de la répression pénale. Si ces dimensions demeurent essentielles, les évolutions récentes du droit international ont progressivement consacré une autre réalité : la corruption constitue également un obstacle majeur à la jouissance effective des droits fondamentaux.

Lorsqu'elle entrave l'accès à la justice, aux soins de santé, à l'éducation, à l'emploi ou encore aux services publics, la corruption prive les citoyens de droits auxquels ils devraient pouvoir accéder dans des conditions d'égalité. Elle fragilise également la confiance dans les institutions, accentue les inégalités sociales et compromet les efforts en faveur d'un développement inclusif et durable.

Mohamed El Habib Belkouch a souligné que les populations les plus vulnérables, notamment les femmes, les enfants et les groupes marginalisés, sont généralement les premières à subir les conséquences de ces dérives. Chaque ressource détournée ou gaspillée en raison de la corruption représente, a-t-il rappelé, un financement en moins pour une école, un hôpital, un programme de protection sociale ou une politique publique destinée à améliorer les conditions de vie des citoyens.

La prévention s'impose comme un levier de protection des droits fondamentaux

Face à ces constats, le représentant marocain a plaidé en faveur d'une approche fondée sur la prévention, qu'il considère comme l'un des moyens les plus efficaces de lutter contre la corruption tout en consolidant la protection des droits humains. Cette orientation s'inscrit, a-t-il expliqué, dans le prolongement de la Convention des Nations unies contre la corruption, de la Déclaration de Marrakech sur la prévention de la corruption ainsi que des décisions successives adoptées par la Conférence des États parties à cette convention.

Il a également rappelé que le Conseil des droits de l'Homme accorde une attention croissante à cette problématique. À cet égard, la résolution 59/6, adoptée en juillet 2025, marque une étape importante en affirmant explicitement que la promotion et la protection des droits humains, d'une part, et la prévention ainsi que la lutte contre la corruption, d'autre part, constituent des domaines complémentaires qui se renforcent mutuellement.

Le délégué ministériel a enfin appelé à renforcer la coopération entre les institutions chargées de la prévention de la corruption, les organismes œuvrant dans le domaine des droits humains, les mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et d'élaboration des rapports internationaux, ainsi que les organisations de la société civile. Il a également plaidé pour une meilleure articulation entre les différents cadres multilatéraux, qu'ils relèvent des travaux menés à Genève sur les droits de l'Homme, de ceux conduits à Vienne dans le cadre de la Convention des Nations unies contre la corruption ou encore du suivi de l'Agenda 2030 à New York. Selon lui, cette convergence favorisera l'émergence de pratiques communes et de partenariats capables de renforcer durablement les politiques d'intégrité, de transparence et de protection des droits humains.

le360.ma

À Genève, le Maroc plaide pour une réforme ambitieuse du système onusien des droits de l'Homme



Placée sous le thème «Pékin après 30 ans: mobilisation du système des droits de l'Homme des Nations Unies pour progresser vers l'égalité de genre et la pleine jouissance des droits des femmes et des filles», cette réunion a été l'occasion pour le Maroc de partager son expérience et ses propositions en matière de gouvernance des droits humains à l'échelle internationale.

Dans une déclaration pour Le360, El Habib Belkouch a souligné l'importance stratégique de la participation aux travaux du Conseil des droits de l'Homme, rappelant que ces espaces constituent des plateformes essentielles pour suivre les évolutions tant au niveau national qu'international. Il a notamment mis en avant la contribution du Maroc à travers l'organisation à Rabat d'un colloque international consacré aux 20 ans de l'Examen périodique universel (EPU), qualifié de première initiative du genre à l'échelle mondiale.

Selon lui, cette rencontre a permis de formuler des recommandations concrètes visant à améliorer l'efficacité de l'un des mécanismes de reddition des comptes les plus performants du système onusien. *«Il ne s'agit pas d'un événement isolé, mais d'une étape inscrite dans une stratégie globale visant à renforcer et rationaliser les mécanismes internationaux des droits de l'Homme», a-t-il expliqué.*

Dans cette perspective, le responsable marocain a évoqué la préparation d'un prochain rendez-vous international dédié à l'évaluation des différentes composantes du système onusien, qu'il s'agisse des procédures spéciales — rapporteurs et groupes de travail — ou des mécanismes conventionnels. L'objectif étant de réfléchir à une meilleure cohérence institutionnelle, dans un contexte marqué par la multiplication des mécanismes et parfois des redondances thématiques, notamment dans des domaines comme les droits de l'enfant.

El Habib Belkouch a également insisté sur le contexte international actuel, qu'il qualifie de *«période de crise»*, estimant qu'il constitue paradoxalement une opportunité pour impulser des réformes ambitieuses. *«Sortir de la crise suppose de tracer des perspectives positives, de consolider les acquis et de renforcer la place des droits de l'Homme face aux remises en cause observées dans plusieurs régions du monde»*, a-t-il affirmé.

Par ailleurs, il a mis en exergue l'expérience marocaine en matière de mécanismes nationaux de suivi et de mise en œuvre des recommandations internationales. Présentée comme un modèle en développement au niveau international, cette approche suscite un intérêt croissant de la part de plusieurs pays. *«Des États comme la Corée, les Pays-Bas ou encore les Émirats arabes unis ont manifesté leur intérêt pour l'expérience marocaine et engagé des échanges pour s'en inspirer»*, a-t-il précisé.

Pour le délégué interministériel, ces mécanismes nationaux représentent l'avenir de l'action en matière de droits humains, dans la mesure où ils permettent de passer de la formulation des recommandations à leur mise en œuvre effective. *«C'est à ce niveau que se joue la concrétisation réelle des droits de l'Homme», a-t-il conclu*.

Il a également souligné que cette thématique figurait parmi les sujets les plus marquants présentés lors du forum de Glion, auquel le Maroc a contribué l'année dernière, confirmant ainsi sa volonté de participer activement aux débats structurants sur l'avenir du système international des droits de l'Homme, tout en valorisant ses propres avancées et en plaidant pour une gouvernance plus efficiente et cohérente.

MarocHebdo
maroc-hebdo.com

Droits de l'homme : le Maroc renforce sa coopération avec l'ONU à Genève

Mohamed El Habib Belkouch, Délégué interministériel aux droits de l'homme, s'est entretenu avec M. Mohamadane Sisse Gouro, directeur de la Division des mécanismes du Conseil des droits de l'homme et des instruments relatifs aux droits de l'homme au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, le mardi 23 juin 2026 au Palais des Nations à Genève.

Les discussions ont porté sur les conclusions de l'atelier international de réflexion que le Royaume du Maroc avait accueilli les 5 et 6 juin 2026, consacré à l'évaluation du mécanisme de l'Examen Périodique Universel (EPU), initié par la Délégation interministérielle aux droits de l'homme en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation UPR Info.

À cette occasion, M. Sisse Gouro a félicité le Royaume du Maroc pour l'organisation de cette rencontre importante, qui a permis de lancer un dialogue riche et constructif sur les voies de développement de ce mécanisme essentiel entre les cycles de l'Examen Périodique Universel.
Les discussions ont également abordé les perspectives d'accompagnement et d'échange de bonnes pratiques dans le cadre du réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapport et de suivi, dont le Maroc assure la coprésidence avec le Portugal et le Paraguay.
M. Sisse Gouro a souligné l'intérêt croissant que suscitent ces mécanismes nationaux, devenus de véritables outils innovants contribuant à renforcer la coordination nationale, le suivi des recommandations et la mise en œuvre effective des engagements internationaux en matière de droits de l'homme.

Il a également insisté sur l'importance de principes tels que la transparence, l'accès à l'information, la participation citoyenne, la reddition des comptes et l'État de droit, qui constituent, selon lui, des outils essentiels de prévention de la corruption. Il a enfin appelé à renforcer les synergies entre les institutions nationales concernées et à promouvoir une meilleure cohérence entre les processus internationaux menés à Genève, Vienne et New York afin de bâtir des sociétés « plus transparentes, plus inclusives et plus résilientes ».

Coorganisée par la DIDH et l'INPPLC, en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès de l'ONU à Genève, cette rencontre a réuni des responsables nationaux et des experts internationaux de premier plan, dont le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption de Vienne, Drago Kos, ainsi que de hauts responsables onusiens de l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC), du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme et de la Coalition de la Convention des Nations Unies contre la corruption (UNCAC).

Quand le Maroc ambitionne d'influencer les règles du jeu mondial des droits humains

Par Said Temsamani.

À Genève, les véritables avancées diplomatiques ne se mesurent pas toujours à l'aune des grandes déclarations publiques. Elles se construisent souvent dans des réunions discrètes où se dessinent les évolutions futures du système multilatéral.

La rencontre entre Mohamed El Habib Belkouch, représentant ministériel marocain chargé des droits de l'Homme, et Juliet de Rivero, responsable de la division de l'Examen périodique universel (EPU) au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, appartient à cette catégorie d'échanges dont la portée dépasse largement le cadre institutionnel immédiat.

Car au-delà du suivi d'un atelier international récemment organisé au Maroc, cette réunion met en lumière une évolution plus profonde
La volonté croissante du Royaume de participer non seulement à l'application des normes internationales relatives aux droits humains, mais également à leur adaptation et à leur perfectionnement. Cette ambition mérite attention.

À l'heure où le multilatéralisme traverse l'une des périodes les plus complexes de son histoire récente, les institutions internationales sont confrontées à une interrogation fondamentale : comment préserver leur efficacité dans un monde devenu plus fragmenté, plus polarisé et plus contestataire ? Le système international des droits de l'Homme n'échappe pas à cette réalité.

Les mécanismes créés il y a plusieurs décennies doivent aujourd'hui répondre à des défis nouveaux, dans un contexte marqué par l'érosion de la confiance entre États, la montée des souverainismes et la multiplication des crises géopolitiques. C'est précisément dans ce débat que le Maroc tente désormais de s'inscrire.

L'Examen périodique universel constitue probablement l'une des innovations institutionnelles les plus remarquables du système onusien du XXIe siècle.

Pour la première fois, tous les États membres des Nations Unies sont soumis à une évaluation régulière selon un principe d'égalité souveraine. Aucun pays n'échappe à l'exercice. Aucun n'est placé au-dessus du mécanisme.

Mais après près de deux décennies d'existence, une question devient incontournable : comment renforcer l'impact réel de cet instrument ? L'enjeu n'est plus seulement de produire des recommandations. Il est de garantir leur mise en œuvre effective, d'améliorer leur suivi, d'accroître leur appropriation nationale et de renforcer leur capacité à produire des changements tangibles dans la vie des citoyens.

C'est autour de cette réflexion que le Maroc a choisi de mobiliser experts internationaux, institutions nationales et représentants gouvernementaux lors de l'atelier international organisé au début du mois de juin. Plus qu'un simple événement académique, cette initiative s'apparente à une tentative de contribution intellectuelle à l'avenir du système international des droits humains. Le signal envoyé est significatif.

Traditionnellement, de nombreux États abordent les mécanismes internationaux sous un angle essentiellement défensif, cherchant avant tout à protéger leurs positions ou à répondre aux critiques.

Le Maroc semble aujourd'hui privilégier une approche différente : investir l'espace de la réflexion normative et participer à la recherche de solutions pour améliorer le fonctionnement même des institutions internationales.

Cette évolution traduit une maturation de sa diplomatie des droits humains.
Depuis plusieurs années, Rabat développe progressivement une stratégie visant à transformer son expérience nationale en levier d'influence internationale.

Les réformes institutionnelles engagées, l'expérience de la justice transitionnelle, le dialogue avec les mécanismes onusiens ou encore la coopération croissante avec les institutions africaines participent d'une même logique : faire du Royaume un acteur crédible dans les débats internationaux sur la gouvernance des droits fondamentaux. La réunion de Genève s'inscrit dans cette trajectoire.

Les discussions portant sur l'intégration des recommandations issues de l'atelier marocain dans les réflexions actuellement menées au sein du Conseil des droits de l'Homme révèlent une ambition plus vaste : celle de faire émerger des propositions concrètes susceptibles d'alimenter les futures évolutions du mécanisme de l'Examen périodique universel.

Dans un système international souvent critiqué pour son inertie, la capacité d'un État à produire des idées, à construire des consensus et à contribuer à la modernisation des institutions constitue aujourd'hui une forme de puissance à part entière.

Le concept même d'influence évolue. Les États les plus écoutés ne sont plus seulement ceux qui disposent des ressources économiques les plus importantes ou des capacités militaires les plus développées.

Ce sont également ceux qui parviennent à façonner les normes, à inspirer les réformes et à proposer des réponses crédibles aux défis collectifs. C'est sur ce terrain que se joue désormais une partie de la compétition diplomatique mondiale.

Pour le Maroc, l'objectif dépasse la seule question des droits humains. Il s'agit aussi d'affirmer un positionnement international fondé sur la production d'expertise, la promotion du dialogue et la contribution aux biens publics mondiaux. En d'autres termes, faire reconnaître le Royaume comme un acteur capable non seulement de participer aux règles du système international, mais également de contribuer à leur élaboration.

À Genève, ce n'est donc pas seulement l'avenir de l'Examen périodique universel qui était au cœur des discussions. C'est aussi une certaine vision du rôle que peuvent jouer les puissances intermédiaires dans la gouvernance mondiale du XXIe siècle. Et le Maroc entend manifestement y prendre toute sa place.

Journal éléctronique assahafa

assahafa.com

Morocco's Belkouch Holds Series of Meetings in Geneva on Sidelines of HRC 62nd Session



The Interministerial Delegate for Human Rights, Mohamed El Habib Belkouch, held a series of meetings in Geneva on the sidelines of the 62nd session of the Human Rights Council (HRC). The talks focused on strengthening international cooperation on human rights, promoting the Universal Periodic Review (UPR) mechanism, and sharing Morocco's experience with National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up (NMIRFs).

Belkouch met with the Executive Director of the specialized organization UPR Info, Mona M'Bikay, to discuss ways to build on the outcomes of the international retreat held in Rabat on June 5-6 by the Interministerial Delegation for Human Rights (DIDH), in partnership with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and UPR Info, to mark the 20th anniversary of the establishment of the UPR mechanism.

The two officials praised the success of the international retreat, which brought together UN officials and human rights experts from some 30

countries, including the President of the HRC. They reaffirmed their commitment to presenting, during a side event at the Council's next session, an official report compiling the recommendations issued at the Rabat meeting, ahead of the launch of the fifth UPR cycle.

The report is expected to make a substantive contribution to the international debate on strengthening the UPR mechanism, widely regarded as one of the most innovative tools within the UN human rights protection system.

On this occasion, M'Bikay congratulated the Interministerial Delegation for the organizational and substantive success of the Rabat meeting, expressing her satisfaction with the quality of the partnership established with Morocco and her willingness to further strengthen it.

Separately, at the request of The Gambia's Permanent Mission to the United Nations in Geneva, Belkouch received the country's Deputy Permanent Representative to the UN in Geneva, Cherno Marenah, and presented Morocco's experience in establishing and developing a National Mechanism for Implementation, Reporting and Follow-up of international human rights recommendations.

The Interministerial Delegate highlighted Morocco's pioneering role in this field, particularly within the International Network of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up, which Morocco co-founded and currently coordinates alongside Portugal and Paraguay.

He also expressed Morocco's readiness to share its expertise and support his country in establishing a similar institutional mechanism.
In a press statement following the meeting, Marenah praised Morocco's experience, describing it as "one of the most successful examples" of

establishing a national mechanism for implementing international recommendations. He said that his country, which currently operates an ad hoc mechanism, aims to establish a permanent institutional mechanism modeled on Morocco's experience.

He also expressed his country's interest in benefiting from Morocco's expertise in capacity building, the exchange of best practices, and technical assistance.

The diplomat added that the two sides plan to continue discussions in their respective capitals with a view to concluding a memorandum of understanding that would pave the way for official exchanges, working visits, and structured cooperation.

He also thanked Morocco for inviting the country to participate in the next meeting of the International Network of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up, scheduled to be held in Morocco in the spring of 2027.

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS
atalayar.com

Genève 2026 : quand le Maroc mise sur la diplomatie des droits et de la gouvernance



Par Said Temsamani

À Genève, les grandes batailles diplomatiques ne se livrent plus seulement dans les salles de négociation. Elles se jouent désormais dans la capacité des États à proposer des visions, à construire des partenariats et à faire converger des agendas internationaux longtemps traités de manière séparée.

À cet égard, la participation du Maroc à la 62e session du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies apparaît moins comme une présence institutionnelle de routine que comme l'expression d'une stratégie de positionnement de plus en plus affirmée sur la scène internationale.
Le choix du thème que Rabat portera cette année n'est d'ailleurs pas

anodin. En plaçant la relation entre droits de l'homme et lutte contre la corruption au cœur d'un événement international organisé à Genève, le Royaume met en avant une idée qui gagne progressivement du terrain dans les enceintes multilatérales : la corruption n'est pas uniquement un problème de gouvernance ou de gestion publique ; elle constitue également une atteinte directe aux droits fondamentaux des citoyens.

Cette approche traduit une évolution significative des débats internationaux. Pendant longtemps, les politiques de promotion des droits de l'homme et les stratégies de lutte contre la corruption ont progressé dans des sphères distinctes, mobilisant des acteurs, des instruments et des mécanismes différents. Or, l'expérience internationale montre aujourd'hui que les violations des droits économiques et sociaux, les inégalités d'accès aux services publics, les discriminations et la fragilisation de l'État de droit sont souvent aggravées par des pratiques de corruption qui détournent les ressources, affaiblissent les institutions et érodent la confiance des citoyens.

En choisissant de faire dialoguer ces deux dimensions, le Maroc s'inscrit dans une lecture contemporaine des défis de gouvernance. Il ne s'agit plus seulement de sanctionner les comportements illicites, mais de construire un environnement institutionnel capable de garantir simultanément l'intégrité publique, la transparence administrative et l'effectivité des droits fondamentaux.

Cette orientation révèle également une ambition plus large : celle de faire reconnaître l'expérience marocaine comme une référence régionale en matière de réformes institutionnelles. Au cours des deux dernières décennies, le Royaume a engagé un processus graduel de consolidation de son architecture nationale des droits de l'homme, tout en développant des mécanismes dédiés à la gouvernance, à la probité et

à la reddition des comptes. Les défis demeurent nombreux, comme dans toutes les démocraties en transformation, mais la trajectoire suivie permet aujourd'hui au Maroc de participer aux débats internationaux non plus uniquement en tant que pays concerné par les mécanismes onusiens, mais également comme contributeur à la réflexion globale.

La présence conjointe de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme et de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption lors de cette session illustre précisément cette volonté de promouvoir une approche intégrée. Dans un contexte international marqué par la multiplication des crises de confiance envers les institutions publiques, cette complémentarité entre protection des droits et gouvernance éthique constitue un message politique fort.

Au-delà du thème principal, la participation marocaine s'inscrit dans une dynamique diplomatique plus vaste. Les rencontres bilatérales prévues en marge de la session, les échanges avec les mécanismes internationaux et la présentation des conclusions des travaux consacrés à l'évaluation de l'Examen périodique universel témoignent d'une volonté de renforcer le dialogue plutôt que de subir l'évaluation. Cette démarche est révélatrice d'une diplomatie des droits de l'homme de plus en plus proactive, fondée sur l'engagement, le partage d'expériences et la recherche de solutions communes.

L'importance accordée au Glion Dialogue 11 consacré à l'égalité entre les femmes et les hommes confirme également cette orientation. Dans un monde où les fractures sociales, économiques et numériques continuent de produire de nouvelles formes d'exclusion, les questions liées aux droits des femmes et des filles demeurent un indicateur majeur de la crédibilité des engagements internationaux en matière de droits humains. En participant activement à ces réflexions, le Maroc cherche à inscrire son action dans les grandes priorités qui structurent aujourd'hui l'agenda mondial.

Mais l'enjeu véritable dépasse largement le cadre de cette session genevoise. Ce qui se joue désormais pour le Royaume est sa capacité à transformer son expérience nationale en levier d'influence internationale. Dans un environnement géopolitique où la compétition entre États se mesure autant à leur puissance normative qu'à leur poids économique ou stratégique, la crédibilité se construit par la cohérence entre les réformes internes et le discours porté à l'extérieur.

C'est précisément sur ce terrain que le Maroc entend renforcer son empreinte. Genève n'est pas seulement une tribune où l'on présente des réalisations ; c'est un espace où se forgent les standards de demain. En y défendant une vision fondée sur la convergence entre droits de l'homme, intégrité publique et gouvernance responsable, le Royaume cherche à se positionner comme un acteur de proposition dans la définition des nouvelles priorités internationales.

À l'heure où les institutions multilatérales sont confrontées à des remises en question croissantes, cette stratégie apparaît comme l'un des moyens les plus efficaces pour accroître l'influence d'un pays : non pas imposer un modèle, mais contribuer à façonner les idées qui orienteront les politiques publiques de demain.

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS
maroc-diplomatique.net

Genève : M. Belkouch multiplie les entretiens en marge du Conseil des droits de l'Homme

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a tenu une série d'entretiens à Genève en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH), portant notamment sur le renforcement de la coopération internationale en matière de droits humains, la promotion du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU) et le partage de l'expérience marocaine en matière de mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations.

Dans ce cadre, M. Belkouch s'est entretenu avec la directrice exécutive de l'organisation spécialisée UPR Info, Mona M'Bikay, afin d'examiner les moyens de valoriser les conclusions de l'atelier international de réflexion organisé les 5 et 6 juin à Rabat par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH) et UPR Info, à l'occasion du 20e anniversaire de la création du mécanisme de l'EPU.

Les deux responsables ont salué le succès de cette retraite internationale, qui a réuni des responsables onusiens et des experts en droits de l'Homme issus d'une trentaine de pays, dont le président du Conseil des droits de l'Homme. Ils ont réaffirmé leur volonté de présenter, lors d'un événement parallèle à la prochaine session du Conseil, un rapport officiel regroupant les recommandations issues de l'atelier de Rabat, avant le lancement du cinquième cycle de l'EPU.

Ce document devrait constituer une contribution qualitative au débat international sur le renforcement de ce mécanisme, considéré comme l'un des instruments les plus novateurs du système onusien de protection des droits de l'Homme.
Mme M'Bikay a, à cette occasion, félicité la Délégation interministérielle pour le succès organisationnel et scientifique de la rencontre de Rabat, exprimant sa satisfaction quant à la qualité du partenariat établi avec le Maroc et sa volonté de le renforcer davantage.

Par ailleurs, à la demande de la Mission permanente de la Gambie auprès des Nations unies à Genève, M. Belkouch a reçu le Représentant permanent adjoint de ce pays auprès de l'ONU-Genève, Cherno Marenah, à qui il a présenté l'expérience marocaine en matière de création et de développement du mécanisme national de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations.
Le Délégué interministériel a mis en avant le rôle pionnier joué par le Maroc dans ce domaine, notamment au sein du Réseau international des mécanismes nationaux, dont le Royaume est cofondateur et dont il assure la coordination des travaux aux côtés du Portugal et du Paraguay.

Il a également exprimé la disponibilité du Maroc à partager son expertise et à accompagner la Gambie dans la mise en place d'un mécanisme institutionnel similaire, tout en soulignant l'importance de l'adhésion de ce pays au Réseau international afin de renforcer son intégration dans la dynamique internationale des droits de l'Homme.
Dans une déclaration à la presse à l'issue de cette rencontre, le diplomate gambien a salué l'expérience marocaine, citée, selon lui, comme « l'un des exemples les plus réussis » de mise en place d'un mécanisme national de mise en œuvre des recommandations internationales. Il a indiqué que son pays, qui dispose actuellement d'un mécanisme ad hoc, aspire à créer un mécanisme institutionnel inspiré du modèle marocain.

Le responsable gambien a fait part de la volonté de son pays de bénéficier de l'expertise marocaine en matière de renforcement des capacités, d'échange de bonnes pratiques et d'accompagnement technique, précisant que les deux parties envisagent de poursuivre les discussions au niveau de leurs capitales en vue de conclure un mémorandum d'entente ouvrant la voie à des échanges officiels, des visites de travail et une coopération structurée.

Il a également remercié le Maroc pour sa réactivité à la demande formulée par la Gambie et pour l'invitation adressée à son pays à participer à la prochaine rencontre du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi des recommandations, prévue au Maroc au printemps 2027.

Atalayar
BETWEEN TWO SHORES
atalayar.com

Geneva 2026: When Morocco Bets on Diplomacy Based on Rights and Governance



By Said Temsamani

In Geneva, major diplomatic battles are no longer fought solely in negotiating rooms. They are now decided based on states' ability to propose visions, forge alliances, and bring together international agendas that have long been addressed separately.

In this regard, Morocco's participation in the 62nd session of the United Nations Human Rights Council does not seem so much a routine institutional presence as an expression of an increasingly firm positioning strategy on the international stage.
The choice of the theme that Rabat will raise this year is, moreover, by no means trivial. By placing the relationship between human rights and the fight against corruption at the center of an international event

organized in Geneva, the Kingdom highlights an idea that is gradually gaining ground in multilateral forums: corruption is not merely a problem of governance or public administration, but also constitutes a direct violation of citizens' fundamental rights.

This approach reflects a significant shift in international debates. For a long time, policies to promote human rights and strategies to combat corruption have proceeded along separate tracks, mobilizing different actors, instruments, and mechanisms. However, international experience now shows that violations of economic and social rights, inequalities in access to public services, discrimination, and the weakening of the rule of law are often exacerbated by corrupt practices that divert resources, weaken institutions, and erode citizens' trust.

By choosing to establish a dialogue between these two dimensions, Morocco is embracing a contemporary vision of the challenges of governance. It is no longer merely a matter of punishing unlawful conduct, but of building an institutional environment capable of simultaneously guaranteeing public integrity, administrative transparency, and the effective enjoyment of fundamental rights.

This approach also reveals a broader ambition: to ensure that the Moroccan experience is recognized as a regional benchmark for institutional reforms. Over the past two decades, the Kingdom has undertaken a gradual process of consolidating its national human rights framework, while developing mechanisms dedicated to governance, integrity, and accountability.
Challenges remain numerous, as is the case in all democracies undergoing transformation, but the path taken thus far now allows Morocco to participate in international debates not only as a country subject to United Nations mechanisms, but also as a contributor to global discourse.

The joint presence of the Interministerial Delegation for Human Rights and the National Authority for Integrity, Prevention, and the Fight Against Corruption at this session precisely illustrates this commitment to promoting an integrated approach. In an international context marked by a growing crisis of confidence in public institutions, this synergy between the protection of rights and ethical governance sends a powerful political message.

Beyond the main theme, Morocco's participation is part of a broader diplomatic dynamic. The bilateral meetings scheduled on the sidelines of the session, the exchanges with international mechanisms, and the presentation of the conclusions of the work dedicated to evaluating the Universal Periodic Review underscore the commitment to strengthening dialogue rather than merely submitting to evaluation. This approach reflects an increasingly proactive human rights diplomacy, based on engagement, the exchange of experiences, and the search for common solutions.

The importance attached to the Glion 11 Dialogue, dedicated to gender equality, also confirms this direction. In a world where social, economic, and digital divides continue to generate new forms of exclusion, issues related to the rights of women and girls remain a key indicator of the credibility of international human rights commitments. By actively participating in these discussions, Morocco aims to align its actions with the major priorities that currently shape the global agenda.
But what is truly at stake goes far beyond the scope of this session in Geneva. What is at stake now for Morocco is its ability to transform its national experience into a lever for international influence. In a geopolitical environment where competition among states is measured as much by their normative power as by their economic or strategic clout, credibility is built through consistency between domestic reforms and the message conveyed to the outside world.

It is precisely in this arena that Morocco aims to strengthen its presence. Geneva is not merely a forum for showcasing achievements; it is a space where tomorrow's norms are forged. By advocating there for a vision based on the convergence of human rights, public integrity, and responsible governance, the Kingdom seeks to position itself as a proactive actor in defining new international priorities.

At a time when multilateral institutions are facing increasing scrutiny, this strategy is emerging as one of the most effective ways to increase a country's influence: it is not about imposing a model, but about helping to shape the ideas that will guide public policies of the future.

Morocco's Integrity Doctrine

By Said Temsamani

Global governance is entering a new era.

For decades, corruption was largely viewed through the lenses of criminal justice, public finance, and institutional reform. Governments measured progress by the number of prosecutions secured, illicit assets recovered, or anti-corruption agencies established. Those indicators remain important, but they no longer tell the whole story.

A far more consequential shift is now taking shape within the international system: corruption is increasingly being recognized as a direct threat to human rights.

That evolution was clearly reflected in Geneva during the 62nd session of the United Nations Human Rights Council, where Morocco advanced a vision that deserves international attention. Speaking at a high-level side event on preventing corruption as a means of protecting human rights, Mohamed El Habib Belkouch, Morocco's Minister Delegate in Charge of Human Rights, argued that the relationship between integrity and human rights is no longer theoretical—it has become a strategic imperative for modern governance.

His intervention reflects more than a national position. It illustrates the emergence of a broader diplomatic narrative in which Morocco seeks to bridge traditionally separate international agendas: human rights, good governance, and sustainable development.

This is a significant conceptual breakthrough.

Corruption has long been understood as an economic burden. Yet its deepest consequences are neither financial nor administrative. They are profoundly human.

When corruption diverts resources from hospitals, it weakens the right to health. When educational budgets are siphoned away, it compromises the right to education. When public appointments become captive to favoritism rather than merit, equality before the law begins to erode. When justice itself is distorted by corrupt practices, the rule of law becomes little more than an aspiration.

In each case, corruption ceases to be simply a governance failure. It becomes a violation of fundamental rights.

This human-rights perspective fundamentally changes how anti-corruption policies should be designed. Prevention, rather than punishment alone, becomes the decisive battlefield.

Transparency, access to information, freedom of expression, citizen participation, institutional accountability, and an independent judiciary are no longer merely democratic principles. They become preventive mechanisms capable of reducing corruption before it occurs.

That philosophy is increasingly reflected in international law. The United Nations Convention against Corruption, the Marrakech Declaration on Corruption Prevention, and the Human Rights Council's Resolution 59/6 collectively signal an emerging consensus: protecting human rights and preventing corruption are not parallel objectives but mutually reinforcing responsibilities.

Morocco's contribution to this debate is particularly noteworthy because it promotes institutional convergence rather than institutional fragmentation.

Minister Delegate Mohamed El Habib Belkouch emphasized the need for closer cooperation among national human rights institutions, anti-corruption bodies, implementation and reporting mechanisms, and civil society. His argument is both practical and timely. Public institutions frequently pursue identical goals while operating in isolation. Breaking down those silos could significantly improve public policy outcomes and strengthen democratic resilience.

The same principle applies internationally.

Too often, Geneva discusses human rights, Vienna addresses corruption, and New York focuses on the Sustainable Development Goals as though they belonged to different policy universes. In reality, they confront different dimensions of the same governance challenge: building states that are transparent, accountable, inclusive, and trusted by their citizens.

Morocco appears intent on positioning itself within this evolving international conversation—not simply as a participant in multilateral diplomacy, but as a contributor to its intellectual architecture. Rather than treating anti-corruption efforts as an isolated legal exercise, Rabat is advocating an integrated governance model in which integrity becomes the foundation upon which human rights and sustainable development reinforce one another.

This is more than diplomatic messaging. It reflects a growing recognition that public trust has become one of the world's most valuable strategic assets.

Ultimately, the success of anti-corruption policies will not be judged by the severity of penalties alone. It will be measured by whether governments can ensure that every public resource reaches its intended purpose, every institution serves the public interest, and every citizen enjoys rights protected not only by law, but by integrity.

In the twenty-first century, integrity is no longer simply good governance.

It is becoming the defining language of human rights—and Morocco is making the case that the two can no longer be separated.

HIBAPRESS

hibapress.com

Genève.. Mise en lumière de l'expérience marocaine en matière d'intégration de la prévention de la corruption



Le délégué interministériel chargé des droits de l'homme, Mohamed El Habib Belkouch, a mis en lumière, jeudi à Genève, l'expérience marocaine en matière d'intégration des enjeux de la prévention de la corruption et de la protection des droits de l'homme, lors d'une rencontre parallèle organisée par le Maroc en marge de la 62ème session du Conseil des droits de l'homme de l'ONU.

Dans son allocution, Belkouch a souligné que cette conviction dans l'expérience marocaine s'est matérialisée à travers la convention de coopération conclue entre la Délégation interministérielle chargée des droits de l'homme et l'Instance Nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, qui témoigne de l'importance d'adopter une approche intégrée basée sur la complémentarité entre la prévention de la corruption, la bonne gouvernance et la protection des droits de l'homme.

Il a indiqué que l'organisation de cette rencontre incarne une conviction désormais largement consensuelle au sein de la communauté internationale, à savoir que le renforcement des droits de l'homme et la prévention de la corruption sont étroitement liés et se renforcent mutuellement.

Le responsable marocain a rappelé que cette évolution reflète une prise de conscience internationale croissante du fait que la lutte contre la corruption « ne peut atteindre sa pleine efficacité sans l'intégration des principes fondamentaux des droits de l'homme ».

Lorsque la corruption affecte l'accès à la justice, aux soins de santé, à l'éducation, à l'emploi ou aux services publics, a ajouté Belkouch, elle « prive les individus de droits légitimes dont ils devraient bénéficier. Elle affaiblit également la confiance dans les institutions, creuse les inégalités et sape les efforts visant à réaliser un développement inclusif et durable ».

Si les impacts de la corruption touchent la société dans son ensemble, a précisé M. Belkouch, « ils frappent souvent plus durement les groupes les plus vulnérables, notamment les femmes, les enfants et les groupes marginalisés, car toute ressource détournée ou dilapidée à cause de la corruption est une ressource qui n'est plus disponible pour financer une école, un hôpital, un programme de protection sociale ou une politique publique visant à améliorer les conditions de vie des citoyens. »
Face à ces défis, Belkouch affirme que la prévention se présente aujourd'hui comme l'une des approches les plus efficaces pour lutter contre la corruption, et par conséquent pour renforcer la protection des droits de l'homme.
Il a souligné que cette orientation est incarnée par la Convention des Nations Unies contre la corruption, la Déclaration de Marrakech sur la prévention de la corruption, ainsi que par les résolutions successives adoptées dans le cadre de la Conférence des États Parties à la Convention.

Dans le même contexte, Belkouch a rappelé que le Conseil des droits de l'homme accorde une attention croissante à cette problématique, la résolution 59/6, adoptée en juillet 2025, marquant une étape importante

Journal éléctronique assahafa

assahafa.com

Participation de la DIDH à la 62e session du Conseil des droits de l'Homme



La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) prend part aux travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations Unies, qui se tiennent du 22 au 26 juin à Genève.

En marge de cette session, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, a tenu, mardi, une série de rencontres bilatérales avec des responsables onusiens, axées sur le renforcement des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

M. Belkouch s'est ainsi entretenu avec Mme Juliette De Rivero, Cheffe du Service de l'Examen périodique universel (EPU) au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH).

Dans une déclaration à la presse, Mme De Rivero a souligné que « le Maroc joue un rôle très important de soutien des mécanismes onusiens pour les droits de l'homme », mettant en avant « les bons exemples » du Royaume en matière de mise en œuvre des recommandations.

Elle a salué, à cet égard, l'organisation au Maroc, début juin, d'une retraite internationale consacrée à l'évaluation de l'EPU, considérée comme une contribution importante à la préparation de son cinquième cycle.
Les échanges ont porté sur le suivi de cette retraite, organisée les 5 et 6 juin 2026 en partenariat avec le HCDH et UPR Info, ainsi que sur les moyens de traduire ses recommandations en propositions concrètes. Les deux parties ont également évoqué l'organisation d'un événement parallèle lors d'une prochaine session du CDH afin de promouvoir ces conclusions.

Le Délégué interministériel a également rencontré M. Mahamane Cissé-Gouro, Directeur de la Division des mécanismes relevant du Conseil des droits de l'Homme au HCDH.
Les échanges ont porté sur les résultats de la retraite d'évaluation de l'EPU et sur le Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), coprésidé par le Maroc, le Portugal et le Paraguay, considéré comme un outil innovant de suivi des engagements internationaux.

À cette occasion, M. Belkouch a indiqué que cette dynamique s'inscrit dans la volonté du Royaume de "poursuivre sa contribution en portant de nouvelles propositions de réforme", afin d'améliorer l'efficacité des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.
Par ailleurs, M. Belkouch s'est entretenu avec M. Alfonso Barragues, Directeur adjoint du Bureau de liaison du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) à Genève.

Dans une déclaration à la presse, ce dernier a salué un partenariat "déjà de longue date" avec le Maroc, renforcé par un accord de coopération visant la mise en œuvre des recommandations internationales, notamment dans le cadre de l'EPU.

Il a également mis en exergue l'engagement du Royaume dans des domaines prioritaires tels que "la lutte contre la violence envers les femmes et les filles" et "l'accès des femmes et des filles aux services de santé sexuelle et reproductive".

Par ailleurs, la DIDH a pris part à une rencontre destinée à présenter les conclusions du "Dialogue de Glion XI", dont elle a été l'un des partenaires organisateurs, autour du thème : "30 ans après Pékin : mobiliser le système des Nations unies".

L'intervention de la Délégation a mis l'accent sur le rôle des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (NMIRFs), qui permettent de traduire les recommandations internationales en actions concrètes et coordonnées.

Dans ce contexte, l'expérience du Maroc a été mise en avant, à travers les efforts déployés par la DIDH pour renforcer la coordination interministérielle et l'appropriation des recommandations internationales, illustrant une dynamique nationale orientée vers la mise en œuvre effective des engagements en matière de droits humains.

La participation marocaine aux travaux de cette session du CDH se poursuit les prochains jours avec, notamment l'organisation d'un événement parallèle, jeudi, sur le thème de "la protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption".

Coorganisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC) en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations unies à Genève, cette rencontre verra la participation d'experts internationaux, notamment le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption de Vienne.

Comment le Maroc Renforce la Prévention de la Corruption à Genève



Présentation de l'Expérience Marocaine

Le délégué interministériel chargé des droits de l'homme, Mohamed El Habib Belkouch, a présenté jeudi à Genève l'expérience marocaine en matière d'intégration de la prévention de la corruption et de la protection des droits de l'homme. Cette présentation a eu lieu lors d'une rencontre parallèle organisée par le Maroc en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'homme de l'ONU.

Convention de Coopération

Belkouch a souligné l'existence d'une convention de coopération entre la Déléguée interministérielle chargée des droits de l'homme et l'Instance Nationale de la prévention et de la lutte contre la corruption.

Cette convention illustre l'importance d'une approche combinant :

- Gouvernance responsable
- Lutte contre la corruption
- Défense des droits humains

Interdépendance entre Droits Humains et Lutte contre la Corruption

Le responsable marocain a insisté sur le lien étroit reconnu par la communauté internationale entre le renforcement des droits humains et la prévention de la corruption.

"Ces deux domaines se renforcent mutuellement" , a-t-il affirmé, citant la Déclaration de Marrakech et la Convention des Nations Unies contre la corruption comme cadres de référence.

Résolution 59/6 et Évolution des Priorités Mondiales

Il a rappelé que la résolution 59/6, adoptée par le Conseil des droits de l'homme en juillet 2025, marque une avancée significative. Cette résolution reconnaît explicitement l'interdépendance entre les droits humains et la lutte contre la corruption.

Selon Belkouch, cette prise de conscience internationale traduit une évolution des priorités mondiales. Le délégué a mis en garde contre les effets dévastateurs de la corruption sur l'accès à la justice, à la santé, à l'éducation et aux services publics. "Toute ressource détournée prive les citoyens de droits fondamentaux et creuse les inégalités", a-t-il déclaré, soulignant que les femmes, les enfants et les groupes marginalisés en sont les premières victimes.

Organisée en collaboration avec la Mission permanente du Maroc à l'ONU à Genève, la rencontre a réuni des experts internationaux de premier plan, dont le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption à Vienne, Drago Kos, ainsi que des représentants du Bureau des Nations Unies contre la drogue et le crime et du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme.

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS
maroc-diplomatique.net

Genève: Les résultats de la retraite de Rabat au menu des entretiens de M. Belkouche avec le Directeur de la Division des mécanismes du HCDH



Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouche, a tenu, mardi à Genève, une réunion bilatérale avec M. Mahamane Cissé-Gouro, Directeur de la Division des mécanismes relevant du Conseil des droits de l'homme et des instruments relatifs aux droits de l'homme au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH).

Les échanges ont porté sur les résultats de la retraite d'évaluation du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), organisée au Maroc les 5 et 6 juin 2026 par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), en partenariat avec le HCDH et UPR Info, indique un communiqué de DIDH.

À cette occasion, M. Cissé-Gouro a félicité le Royaume du Maroc pour l'organisation de cette importante rencontre, qui a permis de favoriser un dialogue riche et constructif sur les pistes d'amélioration de ce mécanisme essentiel entre les cycles d'examen.

Les discussions ont également porté sur les perspectives d'accompagnement et de partage des bonnes pratiques dans le cadre du Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), coprésidé par le Maroc, le Portugal et le Paraguay.

A ce propos, M. Cissé-Gouro a souligné l'intérêt croissant suscité par les NMIRFs, désormais perçus comme des mécanismes innovants permettant de renforcer la coordination nationale, le suivi des recommandations et la mise en œuvre effective des engagements internationaux en matière de droits de l'Homme.

La rencontre, qui s'est tenue en marge des travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme, a également permis d'évoquer les échéances de 2027 en lien avec le Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), notamment dans la perspective de la prochaine réunion annuelle qui sera accueillie par le Royaume du Maroc.

À cette occasion, M. Mahamane Cissé-Gouro a salué l'ambition de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) de poursuivre et de renforcer les travaux de réflexion et d'évaluation portant sur d'autres mécanismes onusiens, dans la perspective de transformer les moments d'incertitude en opportunités de dialogue, de concertation et d'approfondissement des réflexions collectives.

De son côté, le Délégué interministériel a salué la dynamique positive portée par le lancement récent de l'Alliance mondiale pour les droits de l'Homme. Se réjouissant de cette initiative et des perspectives qu'elle ouvre, les deux parties ont échangé sur les voies et moyens de contribuer à ses travaux et d'en accompagner le développement, dans l'objectif de renforcer les efforts internationaux en faveur de la promotion et de la protection des droits de l'Homme.

le360.ma

Genève: l'UNFPA salue un partenariat «stratégique» avec le Maroc sur les droits humains

Le Fonds des Nations unies pour la population (UNFPA) et le Maroc consolident leur coopération autour de plusieurs priorités majeures liées aux droits humains, à la santé et à l'égalité de genre, avec une forte orientation vers les interventions de terrain et l'appui aux politiques publiques.

C'est ce qu'a rappelé Alfonso Barragues, directeur adjoint du bureau de liaison de l'UNFPA, ce mardi 23 juin à Genève, à l'issue d'une rencontre avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme, El Habib Belkouch, en marge de la 62ème session du Conseil des droits de l'Homme.

Parmi les principaux axes de ce partenariat figurent l'amélioration de la santé maternelle et la réduction de la mortalité liée à la grossesse et à l'accouchement. L'UNFPA entend également renforcer la lutte contre les violences faites aux femmes et aux filles, ainsi que contre les pratiques préjudiciables à leurs droits, notamment le mariage précoce.
Le programme accorde par ailleurs une place centrale à l'élargissement de l'accès aux services de santé sexuelle et reproductive. Pour Alfonso Barragues, l'enjeu est de garantir une couverture équitable sur l'ensemble du territoire, en rapprochant ces prestations des populations grâce à un maillage renforcé des structures de soins. «L'accès des femmes et des filles aux services de santé, y compris à la santé sexuelle et reproductive, doit être assuré dans tout le pays, non seulement dans les hôpitaux, mais aussi au niveau des centres de santé primaires», a-t-il souligné.

Droits humains: le partenariat Maroc-UNFPA salué à Genève



Pour le citoyen africain attentif aux avancées sociales, l'actualité diplomatique de Genève résonne avec un espoir concret. Le Fonds des Nations unies pour la population (UNFPA) a qualifié de « stratégique » son partenariat avec le Maroc, lors de la 62ème session du Conseil des droits de l'Homme. Cette coopération cible la santé maternelle, l'égalité de genre et l'application concrète des politiques publiques sur le terrain.

Pourquoi l'UNFPA qualifie-t-elle ce partenariat de stratégique ?

Ce mardi 23 juin à Genève, Alfonso Barragues, directeur adjoint du bureau de liaison de l'UNFPA, s'est entretenu avec El Habib Belkouch, délégué interministériel aux droits de l'Homme du Maroc. À l'issue de cette rencontre, le responsable onusien a salué une coopération renforcée. Pour lui, l'impact des politiques publiques se mesure par leur mise en œuvre réelle auprès des populations. Cette approche pragmatique résonne avec la vision panafricaine d'un développement ancré dans le quotidien des citoyens.

Quelles sont les priorités de cette coopération ?

Le partenariat entre l'UNFPA et le Maroc s'articule autour de priorités majeures pour le bien-être des communautés. Il vise d'abord l'amélioration de la santé maternelle et la réduction de la mortalité liée à la grossesse et à l'accouchement. Ensuite, il renforce la lutte contre les violences faites aux femmes et aux filles, ainsi que contre les pratiques préjudiciables comme le mariage précoce.

Le programme accorde également une place centrale à l'accès aux services de santé sexuelle et reproductive. Alfonso Barragues a souligné la nécessité d'une couverture équitable sur tout le territoire.

L'accès des femmes et des filles aux services de santé, y compris à la santé sexuelle et reproductive, doit être assuré dans tout le pays, non seulement dans les hôpitaux, mais aussi au niveau des centres de santé primaires.

Comment les politiques publiques sont-elles appliquées sur le terrain ?

Au-delà des aspects sectoriels, l'UNFPA accompagne les institutions marocaines dans la conception et l'application des politiques publiques. Ce soutien touche plusieurs départements ministériels, dont l'Éducation, la Santé et la protection sociale. L'organisation aide les ministères concernés dans la formulation de leurs stratégies pour une approche transversale et intégrée.

Cette coopération repose sur une conviction forte. L'impact réel dépend de l'action locale. L'UNFPA s'engage ainsi auprès des organisations de femmes et de jeunes, en lien étroit avec les autorités marocaines. Pour Alfonso Barragues, le partenariat avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) transforme les engagements internationaux en actions concrètes.

Pour nous, le partenariat avec la DIDH est un partenariat stratégique.

Cette dynamique durable pour la promotion des droits humains offre un modèle de stabilité institutionnelle et de progrès social pour le continent africain.

Morocco And The Gambia: A New African Blueprint For Human Rights Leadership

By Said Temsamani

There are moments in diplomacy that quietly redefine a country's international standing. They rarely make global headlines, yet they reveal profound shifts in influence. The recent meeting in Geneva between Mohamed El Habib Belkouch, Morocco's Minister Delegate for Human Rights, and Gambian officials was one such moment. Beyond the diplomatic protocol, it reflected a growing international reality: Morocco is increasingly becoming a reference point for institutional innovation in human rights governance across Africa.

This was not a traditional bilateral consultation. It was a recognition of expertise.

The fact that The Gambia sought Morocco's experience in establishing a National Mechanism for Implementation, Reporting and Follow-up (NMIRF) sends an important message. It illustrates how Morocco has moved beyond fulfilling its own international commitments to helping shape the institutional capacities of other states. In today's world, where credibility is built on the ability to deliver practical solutions rather than rhetorical commitments, that distinction matters.

For years, Morocco has pursued a deliberate strategy of strengthening its human rights governance architecture. Rather than viewing international recommendations as procedural obligations, Rabat has gradually transformed them into an integrated public policy process, coordinated

through a national mechanism that ensures implementation, reporting and follow-up across government institutions.

Under the leadership of Mohamed El Habib Belkouch, this institutional approach has gained increasing international visibility. His engagement at the United Nations reflects more than diplomatic representation; it embodies Morocco's ambition to position itself as a trusted partner capable of sharing practical expertise with countries seeking to strengthen their own human rights institutions.

This evolution is significant because it challenges long-standing assumptions about international cooperation.

For decades, technical assistance in the field of human rights largely followed a North-to-South trajectory. Today, a different model is gaining momentum—one based on peer learning, shared experiences and institutional solidarity among developing nations. Morocco has become one of the clearest illustrations of this transition.

Rather than importing governance models, the Kingdom is now exporting institutional know-how.

Its contribution to the creation and coordination of the International Network of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up, alongside Portugal and Paraguay, has placed Morocco among a select group of countries actively shaping the future of implementation within the international human rights system. This is not simply a matter of diplomatic visibility; it is evidence of intellectual leadership and policy innovation.

The implications extend well beyond the United Nations.
As African countries continue strengthening their engagement with international human rights

mechanisms, Morocco possesses a unique comparative advantage. It has accumulated practical experience, developed institutional expertise and built a governance model that is both effective and adaptable to the realities of many developing nations.

The Gambian request should therefore be viewed not as an isolated initiative, but as part of a broader trend. Increasingly, African governments are looking toward successful experiences within the continent itself, seeking partnerships based on mutual understanding rather than external prescriptions. Morocco is exceptionally well positioned to answer that demand.

This presents an extraordinary opportunity to deepen South-South cooperation in one of the most strategic areas of public governance.

Imagine an Africa where national human rights institutions, government officials and policymakers regularly come to Morocco for advanced training, institutional exchanges and technical assistance. Imagine Rabat serving as the continent's premier centre for capacity-building on the implementation of international human rights obligations. Such a vision is no longer aspirational; it is becoming increasingly attainable.

The International NMIRFs Forum scheduled to take place in Morocco in the spring of 2027 could become a defining milestone in that journey. If approached strategically, it has the potential to establish the Kingdom not only as a host of global dialogue but as Africa's principal platform for institutional excellence, innovation and cooperation in human rights governance.

This is where Morocco's broader African policy acquires a new dimension.

For years, the Kingdom has invested in infrastructure, finance, education, renewable energy and religious dialogue across the continent. Human rights cooperation now emerges as another pillar of Morocco's African engagement—one that reinforces sustainable governance, strengthens state institutions and promotes long-term stability.

In an international environment where influence increasingly depends on the capacity to produce solutions rather than simply advocate principles, Morocco is building a distinctive form of soft power. Its growing reputation rests not on ideological discourse but on institutional credibility, technical competence and a willingness to share experience with partners facing similar challenges.

The Geneva meeting between Mohamed El Habib Belkouch and Gambian representatives is therefore more than a diplomatic event. It symbolizes a broader transformation in which Morocco is emerging as a continental leader whose expertise is sought, whose institutions inspire confidence and whose experience is helping shape a new generation of African governance.

In an era defined by partnership rather than patronage, Morocco is demonstrating that true leadership is measured not by the number of speeches delivered on the international stage, but by the number of countries that choose to learn from its experience. That is perhaps the most compelling indicator that the Kingdom is steadily establishing itself as Africa's leading exporter of human rights expertise.

DPress
dpress.ma

Intégration de prévention de la corruption et protection des droits de l'Homme: l'expérience marocaine mise en avant à Genève



L'expérience marocaine en matière d'intégration des enjeux de prévention de la corruption et de protection des droits de l'Homme a été mise en avant, jeudi à Genève, par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, lors d'un événement parallèle organisé par le Maroc en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies.

M. Belkouch a souligné que cette approche s'est concrétisée à travers l'accord de coopération conclu entre la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption (INPPLC), illustrant l'importance d'"une approche intégrée fondée sur la complémentarité entre prévention de la corruption, bonne gouvernance et protection des droits de l'Homme".

Intervenant lors de cette rencontre consacrée au thème "La protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption", il a relevé que cette vision s'inscrit dans une conviction qui fait aujourd'hui

l'objet d'un large consensus au sein de la communauté internationale, selon laquelle « le renforcement des droits de l'Homme et la prévention de la corruption sont étroitement liés et se renforcent mutuellement ».

Le responsable marocain a rappelé que les développements récents du droit international ont mis en évidence que la corruption ne constitue pas seulement un problème de gouvernance ou de gestion publique, mais également "un obstacle majeur à la jouissance effective des droits de l'Homme".

Lorsque la corruption affecte l'accès à la justice, à la santé, à l'éducation, à l'emploi ou aux services publics, elle prive les citoyens de droits légitimes, affaiblit la confiance dans les institutions, accentue les inégalités et compromet les efforts de développement durable, a-t-il expliqué.

"Chaque ressource détournée ou gaspillée en raison de la corruption est une ressource qui n'est plus disponible pour financer une école, un hôpital, un programme de protection sociale ou une politique publique destinée à améliorer les conditions de vie des citoyens", a-t-il affirmé, notant que les femmes, les enfants et les groupes marginalisés figurent parmi les catégories les plus exposées à ces conséquences.

M. Belkouch a, dans ce contexte, plaidé pour le renforcement des politiques de prévention, qu'il a qualifiées de « l'une des voies les plus efficaces pour lutter contre la corruption et, par conséquent, renforcer la protection des droits de l'Homme ». Il a rappelé que cette orientation est consacrée par la Convention des Nations unies contre la corruption, la Déclaration de Marrakech sur la prévention de la corruption et plusieurs résolutions internationales, notamment la résolution 59/6 du Conseil des droits de l'Homme adoptée en juillet 2025.

The Arab Weekly

thearabweekly.com

Morocco's integrity doctrine

Rather than treating anti-corruption efforts as an isolated legal exercise, Rabat is advocating an integrated governance model.



By Said Temsamani

Global governance is entering a new era.

For decades, corruption was largely viewed through the lenses of criminal justice, public finance, and institutional reform. Governments measured progress by the number of prosecutions secured, illicit assets recovered, or anti-corruption agencies established. Those indicators remain important, but they no longer tell the whole story.

A far more consequential shift is now taking shape within the international system: corruption is increasingly being recognised as a direct threat to human rights.

That evolution was clearly reflected in Geneva during the 62nd session of the United Nations Human Rights Council, where Morocco advanced a vision that deserves international attention.

Speaking at a high-level side event on preventing corruption as a means of protecting human rights, Mohamed El Habib Belkouch, Morocco's Minister Delegate in Charge of Human Rights, argued that the

relationship between integrity and human rights is no longer theoretical; it has become a strategic imperative for modern governance.
His intervention reflects more than a national position. It illustrates the emergence of a broader diplomatic narrative in which Morocco seeks to bridge traditionally separate international agendas: human rights, good governance, and sustainable development.

When corruption diverts resources from hospitals, it weakens the right to health. When educational budgets are siphoned away, it compromises the right to education. When public appointments become captive to favoritism rather than merit, equality before the law begins to erode. When justice itself is distorted by corrupt practices, the rule of law becomes little more than an aspiration.

In each case, corruption ceases to be simply a governance failure. It becomes a violation of fundamental rights.

This human-rights perspective fundamentally changes how anti-corruption policies should be designed. Prevention, rather than punishment alone, becomes the decisive battlefield.

Transparency, access to information, freedom of expression, citizen participation, institutional accountability, and an independent judiciary are no longer merely democratic principles. They become preventive mechanisms capable of reducing corruption before it occurs.

That philosophy is increasingly reflected in international law. The United Nations Convention against Corruption, the Marrakech Declaration on Corruption Prevention, and the Human Rights Council's Resolution 59/6 collectively signal an emerging consensus: protecting human rights and preventing corruption are not parallel objectives but mutually reinforcing responsibilities.

Minister Delegate Mohamed El Habib Belkouch emphasised the need for closer cooperation among national human rights institutions, anti-corruption bodies, implementation and reporting mechanisms, and civil society. His argument is both practical and timely. Public institutions frequently pursue identical goals while operating in isolation. Breaking down those silos could significantly improve public policy outcomes and strengthen democratic resilience.

The same principle applies internationally.
Too often, Geneva discusses human rights, Vienna addresses corruption, and New York focuses on the Sustainable Development Goals as though they belonged to different policy universes. In reality, they confront different dimensions of the same governance challenge: building states that are transparent, accountable, inclusive, and trusted by their citizens.
Morocco appears intent on positioning itself within this evolving international conversation, not simply as a participant in multilateral diplomacy, but as a contributor to its intellectual architecture. Rather than treating anti-corruption efforts as an isolated legal exercise, Rabat is advocating an integrated governance model in which integrity becomes the foundation upon which human rights and sustainable development reinforce one another.

Ultimately, the success of anti-corruption policies will not be judged by the severity of penalties alone. It will be measured by whether governments can ensure that every public resource reaches its intended purpose, every institution serves the public interest, and every citizen enjoys rights protected not only by law, but by integrity.
In the twenty-first century, integrity is no longer simply good governance.
It is becoming the defining language of human rights and Morocco is making the case that the two can no longer be separated.

UNFPA Hails Morocco as a Strategic Partner on Human Rights and Reproductive Health

The United Nations Population Fund has described its partnership with Morocco as "strategic," signaling a deepening alignment between the two institutions on human rights, reproductive health and gender equality. Alfonso Barragues, Deputy Director of the UNFPA's Geneva liaison office, made the declaration on the sidelines of the 62nd session of the Human Rights Council, following a meeting with El Habib Belkouch, Morocco's Interministerial Delegate for Human Rights.

The partnership covers several interconnected areas. At its core is the reduction of maternal mortality and the improvement of maternal health services across Morocco. Closely linked is the UNFPA's commitment to combating violence against women and girls, including efforts to eradicate harmful practices such as early marriage. Barragues stressed that access to sexual and reproductive health services must reach women throughout the country, not only through hospitals but through an extended network of primary health care centers capable of serving more remote populations.

Beyond direct health delivery, the UNFPA is also engaged in supporting Morocco's public institutions in designing and implementing related policies. This includes collaboration with the ministries of Education, Health and Social Protection, as well as direct engagement with women's organizations and youth groups on the ground.

The approach is designed to ensure that international standards are not merely endorsed on paper but translated into concrete interventions at the local level.

Barragues was explicit about the value placed on the partnership with Morocco's Interministerial Delegation for Human Rights. He described it as a mechanism for transforming international recommendations into actionable programs and field-level results, positioning the DIDH as a key institutional interlocutor in translating global commitments into national delivery.

The statements came during Morocco's active participation in the 62nd session of the Human Rights Council, where Rabat has been engaged across multiple agenda items. The UNFPA's endorsement of the bilateral relationship adds to a pattern of international acknowledgement of Morocco's progress on social and gender indicators, while also framing areas where continued investment and policy attention remain warranted.

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS
atalayar.com

Ginebra 2026: cuando Marruecos apuesta por la diplomacia de los derechos y la gobernanza



Por Said Temsamani

En Ginebra, las grandes batallas diplomáticas ya no se libran únicamente en las salas de negociación. Ahora se deciden en función de la capacidad de los Estados para proponer visiones, forjar alianzas y hacer converger agendas internacionales que durante mucho tiempo se han tratado por separado.

En este sentido, la participación de Marruecos en el 62.º período de sesiones del Consejo de Derechos Humanos de las Naciones Unidas no parece tanto una presencia institucional rutinaria como la expresión de una estrategia de posicionamiento cada vez más firme en la escena internacional.

La elección del tema que Rabat planteará este año no es, por otra parte, baladí. Al situar la relación entre los derechos humanos y la lucha contra la corrupción en el centro de un evento internacional organizado en Ginebra, el Reino pone de relieve una idea que va ganando terreno progresivamente en los foros multilaterales: la corrupción no es únicamente un problema de gobernanza o de gestión pública, sino que constituye también una vulneración directa de los derechos fundamentales de los ciudadanos.

Este enfoque refleja una evolución significativa en los debates internacionales. Durante mucho tiempo, las políticas de promoción de los derechos humanos y las estrategias de lucha contra la corrupción han avanzado en esferas distintas, movilizando a actores, instrumentos y mecanismos diferentes. Sin embargo, la experiencia internacional demuestra hoy en día que las violaciones de los derechos económicos y sociales, las desigualdades en el acceso a los servicios públicos, la discriminación y el debilitamiento del Estado de derecho suelen verse agravadas por prácticas de corrupción que desvían los recursos, debilitan las instituciones y erosionan la confianza de los ciudadanos.

Al optar por establecer un diálogo entre estas dos dimensiones, Marruecos se inscribe en una visión contemporánea de los retos de la gobernanza. Ya no se trata únicamente de sancionar las conductas ilícitas, sino de construir un entorno institucional capaz de garantizar simultáneamente la integridad pública, la transparencia administrativa y la efectividad de los derechos fundamentales.

Esta orientación revela asimismo una ambición más amplia: la de lograr que la experiencia marroquí sea reconocida como un referente regional en materia de reformas institucionales. A lo largo de las dos últimas décadas, el Reino ha emprendido un proceso gradual de consolidación de su arquitectura nacional de derechos humanos, al tiempo que ha

desarrollado mecanismos dedicados a la gobernanza, la probidad y la rendición de cuentas.

Los retos siguen siendo numerosos, como ocurre en todas las democracias en proceso de transformación, pero la trayectoria seguida permite hoy a Marruecos participar en los debates internacionales ya no solo como país sujeto a los mecanismos de las Naciones Unidas, sino también como contribuyente a la reflexión global.

La presencia conjunta de la Delegación Interministerial de Derechos Humanos y de la Instancia Nacional de Integridad, Prevención y Lucha contra la Corrupción en esta sesión ilustra precisamente esta voluntad de promover un enfoque integrado. En un contexto internacional marcado por la multiplicación de las crisis de confianza hacia las instituciones públicas, esta complementariedad entre la protección de los derechos y la gobernanza ética constituye un mensaje político contundente.

Más allá del tema principal, la participación marroquí se inscribe en una dinámica diplomática más amplia. Las reuniones bilaterales previstas al margen de la sesión, los intercambios con los mecanismos internacionales y la presentación de las conclusiones de los trabajos dedicados a la evaluación del Examen Periódico Universal ponen de manifiesto la voluntad de reforzar el diálogo en lugar de limitarse a someterse a la evaluación. Este enfoque pone de manifiesto una diplomacia de los derechos humanos cada vez más proactiva, basada en el compromiso, el intercambio de experiencias y la búsqueda de soluciones comunes.

La importancia concedida al Diálogo Glion 11, dedicado a la igualdad entre mujeres y hombres, confirma asimismo esta orientación. En un mundo en el que las brechas sociales, económicas y digitales siguen generando nuevas formas de exclusión, las cuestiones relacionadas con los derechos de las mujeres y las niñas siguen siendo un indicador

fundamental de la credibilidad de los compromisos internacionales en materia de derechos humanos. Al participar activamente en estas reflexiones, Marruecos pretende inscribir su acción en las grandes prioridades que estructuran hoy en día la agenda mundial.

Pero lo que realmente está en juego va mucho más allá del marco de esta sesión de Ginebra. Lo que está en juego ahora para Marruecos es su capacidad para transformar su experiencia nacional en una palanca de influencia internacional. En un entorno geopolítico en el que la competencia entre Estados se mide tanto por su poder normativo como por su peso económico o estratégico, la credibilidad se construye a través de la coherencia entre las reformas internas y el discurso que se transmite al exterior.

Es precisamente en este ámbito donde Marruecos pretende reforzar su presencia. Ginebra no es solo un foro en el que se presentan logros; es un espacio donde se forjan las normas del mañana. Al defender allí una visión basada en la convergencia entre los derechos humanos, la integridad pública y la gobernanza responsable, el Reino busca posicionarse como un actor proactivo en la definición de las nuevas prioridades internacionales.

En un momento en el que las instituciones multilaterales se enfrentan a un cuestionamiento cada vez mayor, esta estrategia se perfila como uno de los medios más eficaces para aumentar la influencia de un país: no se trata de imponer un modelo, sino de contribuir a dar forma a las ideas que orientarán las políticas públicas del futuro.

Morocco's Belkouch holds series of meetings in Geneva on sidelines of HRC 62nd session

Geneva - The Interministerial Delegate for Human Rights, Mohamed El Habib Belkouch, held a series of meetings in Geneva on the sidelines of the 62nd session of the Human Rights Council (HRC). The talks focused on strengthening international cooperation on human rights, promoting the Universal Periodic Review (UPR) mechanism, and sharing Morocco's experience with National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up (NMIRFs).

Belkouch met with the Executive Director of the specialized organization UPR Info, Mona M'Bikay, to discuss ways to build on the outcomes of the international retreat held in Rabat on June 5-6 by the Interministerial Delegation for Human Rights (DIDH), in partnership with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and UPR Info, to mark the 20th anniversary of the establishment of the UPR mechanism.

Continue reading

The two officials praised the success of the international retreat, which brought together UN officials and human rights experts from some 30 countries, including the President of the HRC. They reaffirmed their commitment to presenting, during a side event at the Council's next session, an official report compiling the recommendations issued at the Rabat meeting, ahead of the launch of the fifth UPR cycle.

The report is expected to make a substantive contribution to the international debate on strengthening the UPR mechanism, widely regarded as one of the most innovative tools within the UN human rights protection system.

On this occasion, M'Bikay congratulated the Interministerial Delegation for the organizational and substantive success of the Rabat meeting, expressing her satisfaction with the quality of the partnership established with Morocco and her willingness to further strengthen it.

Separately, at the request of The Gambia's Permanent Mission to the United Nations in Geneva, Belkouch received the country's Deputy Permanent Representative to the UN in Geneva, Cherno Marenah, and presented Morocco's experience in establishing and developing a National Mechanism for Implementation, Reporting and Follow-up of international human rights recommendations.

The Interministerial Delegate highlighted Morocco's pioneering role in this field, particularly within the International Network of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up, which Morocco co-founded and currently coordinates alongside Portugal and Paraguay.

He also expressed Morocco's readiness to share its expertise and support his country in establishing a similar institutional mechanism.
In a press statement following the meeting, Marenah praised Morocco's experience, describing it as "one of the most successful examples" of establishing a national mechanism for implementing international recommendations. He said that his country, which currently operates an ad hoc mechanism, aims to establish a permanent institutional mechanism modeled on Morocco's experience.

He also expressed his country's interest in benefiting from Morocco's expertise in capacity building, the exchange of best practices, and technical assistance.

The diplomat added that the two sides plan to continue discussions in their respective capitals with a view to concluding a memorandum of understanding that would pave the way for official exchanges, working visits, and structured cooperation.

He also thanked Morocco for inviting the country to participate in the next meeting of the International Network of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up, scheduled to be held in Morocco in the spring of 2027.

Beyond Compliance: Morocco's Human Rights Pivot

By Said Temsamani

For decades, the international human rights conversation has largely revolved around a familiar question: Do states comply with their international obligations? Increasingly, however, a more consequential question is emerging: Can states help shape the future of the global human rights architecture itself?

This distinction matters. In an era marked by geopolitical fragmentation, technological disruption, climate insecurity, and shifting conceptions of sovereignty, human rights governance is undergoing profound transformation. States are no longer judged solely by the reports they submit to international mechanisms, but by their ability to innovate, cooperate, anticipate emerging challenges, and contribute constructively to the evolution of international norms.

It is within this broader context that Morocco's recent institutional trajectory deserves closer attention.

Over the past two decades, Morocco has gradually embedded human rights into the architecture of public governance rather than treating them as a discrete legal or diplomatic portfolio. Constitutional reforms, transitional justice, legislative modernization, expanded civic participation, social development initiatives, and judicial guarantees have collectively reflected a long-term strategy aimed at integrating rights-based governance into the state's institutional fabric.

Yet institutional maturity inevitably raises a new challenge. Once a country has established the foundations of a credible human rights

framework, the strategic question shifts from building institutions to maximizing their influence.

This explains the growing importance of repositioning Morocco's Interministerial Delegation for Human Rights.

The Delegation's evolving role reflects a broader institutional philosophy: moving beyond administrative coordination toward strategic governance. Its mission is no longer confined to compiling periodic reports for international treaty bodies or responding to external recommendations. Instead, it increasingly serves as a national platform capable of coordinating public institutions, translating international commitments into domestic public policy, anticipating emerging human rights debates, and projecting Morocco's experience onto the international stage.

The most effective national human rights mechanisms today are those capable of converting international engagement into domestic reform while simultaneously transforming domestic experience into international expertise. They function not merely as reporting institutions but as policy laboratories, knowledge hubs, diplomatic actors, and engines of institutional learning.
Morocco appears to be moving in precisely that direction.

Its experience is particularly noteworthy because it rests upon accumulated institutional capital rather than isolated initiatives. The country's transitional justice process, constitutional consolidation, engagement with United Nations mechanisms, and sustained dialogue among governmental institutions, Parliament, the judiciary, national institutions, and civil society have generated a governance model that increasingly attracts attention beyond its borders.

This evolution mirrors a broader transformation occurring across international governance.
Reporting remains essential, but reporting alone has become insufficient.

The most effective national human rights mechanisms today are those capable of converting international engagement into domestic reform while simultaneously transforming domestic experience into international expertise. They function not merely as reporting institutions but as policy laboratories, knowledge hubs, diplomatic actors, and engines of institutional learning.

Morocco appears to be moving in precisely that direction.
Its experience is particularly noteworthy because it rests upon accumulated institutional capital rather than isolated initiatives. The country's transitional justice process, constitutional consolidation, engagement with United Nations mechanisms, and sustained dialogue among governmental institutions, Parliament, the judiciary, national institutions, and civil society have generated a governance model that increasingly attracts attention beyond its borders.
This accumulated experience offers Morocco an opportunity that relatively few middle-income countries possess: the ability not only to participate in international human rights discussions but to contribute practical institutional solutions derived from national experience.

Such influence, however, cannot be improvised.
International human rights diplomacy has become one of the most technically demanding areas of contemporary public policy. It requires multidisciplinary expertise spanning international law, diplomacy, strategic communication, data analysis, digital governance, public administration, and policy evaluation. Institutional credibility increasingly depends on professional competence rather than political rhetoric.

This reality underscores an essential point.
The effectiveness of Morocco's evolving human rights strategy will ultimately depend less on institutional mandates than on institutional capacity. Human capital, specialized expertise, digital infrastructure, analytical capabilities, and sustained investment in professional excellence will determine whether ambitious strategic visions translate into measurable international influence.
Civil society constitutes another indispensable pillar of this transformation.

Modern human rights governance is no longer defined by the relationship between governments and international organizations alone. Universities, research centers, independent experts, professional associations, and civil society organizations have become central producers of policy knowledge and international credibility. Strengthening their participation is therefore not simply a matter of inclusion; it is a strategic investment in the quality and legitimacy of Morocco's international engagement.

Equally significant is Morocco's expanding emphasis on international partnerships.

As Africa and the Arab world seek stronger national capacities for implementing international human rights commitments, Morocco is increasingly positioned to share technical expertise, institutional practices, and implementation methodologies developed through its own experience. Such South-South cooperation represents an increasingly valuable dimension of international human rights diplomacy, shifting the focus from normative discourse to practical capacity-building.

Ultimately, the most significant evolution underway is conceptual rather than procedural.

Morocco's ambition is no longer limited to demonstrating compliance with international obligations. The emerging objective is to transform compliance into influence, experience into expertise, and institutional credibility into diplomatic capital.

This reflects a broader understanding of contemporary international relations: soft power is no longer built exclusively through economic strength or cultural outreach. It is increasingly forged through institutional reliability, governance innovation, policy credibility, and the ability to contribute constructively to global public goods.
Human rights have therefore become more than a constitutional commitment or an international obligation. They are steadily emerging as a strategic asset of statecraft.

For Morocco, the next chapter will not be defined by how effectively it reports on its reforms, but by how convincingly it helps shape the international conversations that define the future of human rights governance itself.

le360.ma

Le Maroc prend part à la 62e session du Conseil des droits de l'Homme à Genève



Le Maroc participera aux travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme, prévue du 22 au 26 juin 2026 à Genève, avec une délégation conduite par le délégué ministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed Habib Belkouch.

Cette participation sera marquée par une présence active du Royaume dans les débats internationaux relatifs à la promotion et à la protection des droits humains, ainsi que par l'organisation d'un événement parallèle d'envergure.

Le jeudi 25 juin, le Maroc coorganisera une conférence internationale sous le thème: «Protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption». Cette rencontre est initiée en partenariat entre la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, institution indépendante présidée par Mohamed Benalilou.
L'événement se tiendra en collaboration avec la mission permanente du

Maroc auprès des Nations Unies et connaîtra la participation d'experts internationaux, notamment le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption basée à Vienne.

Cette conférence constituera un espace d'échange autour des meilleures pratiques et des expériences comparées, tout en mettant en lumière l'expérience marocaine en matière d'articulation entre politiques de droits humains et mécanismes de lutte contre la corruption.

Renforcer la coordination institutionnelle

Au-delà du partage d'expertise, cette initiative vise à renforcer la complémentarité entre les différents mécanismes nationaux concernés, qu'il s'agisse des institutions de droits de l'Homme, des organes de prévention de la corruption ou encore des instances chargées du suivi des engagements internationaux.

Elle permettra également de souligner l'importance d'une approche intégrée dans la mise en œuvre des politiques publiques liées aux droits fondamentaux.

En marge de cette session, Mohamed Habib Belkouch devrait tenir plusieurs réunions bilatérales avec des responsables onusiens. Ces échanges porteront sur les grandes questions liées à la promotion des droits de l'Homme.

La délégation marocaine présentera également les conclusions de l'atelier international organisé au Maroc les 5 et 6 juin 2026, consacré à l'évaluation du mécanisme de l'Examen périodique universel et à ses perspectives d'évolution.

Par ailleurs, le Maroc prendra part, le mardi 23 juin, à une rencontre dédiée à la présentation des conclusions du «Dialogue de Glion 11», dont il a été partenaire. Cette réunion portera sur le thème: «Pékin après 30 ans: mobilisation du système des droits de l'Homme des Nations Unies pour progresser vers l'égalité de genre et la pleine jouissance des droits des femmes et des filles».

AL BAYANE
Jeudi 25 juin 2026 albayane.press.ma N° 15267





Photos Redaction Maroc

(Suite de la page 4)

Si les citoyens ne votent pas, d'autres décideront à leur place avec quelques milliers de voix seulement, a-t-il averti, appelant notamment les jeunes inscrits sur les listes électorales à participer au choix des politiques publiques.
Interrogé sur la commission parlementaire d'enquête relative aux aides publiques accordées à l'importation du bétail et aux grands devoirs, Benabdallah a considéré qu'il s'agissait d'une démarche positive.
Toutefois, il s'est interrogé sur les raisons qui ont poussé certains partis de la majorité à soutenir aujourd'hui cette initiative alors qu'ils s'y opposaient auparavant. Selon lui, l'approche des élections explique en partie ce revirement.
Il estime que les investigations parlementaires pourraient révéler des dysfonctionnements graves dans la gestion de milliards de dirhams d'aides publiques, sans que les prix de la viande ne baissent ni que les citoyens puissent accéder à des moutons à des prix raisonnables à l'occasion de l'Aïd Al Adha.
Il a également expliqué que les interrogations soulevées dépassent la seule question des « Frakchias » et concernent plus largement certaines orientations du Plan Maroc Vert, qu'il est temps de réviser de fond en comble.

Réforme de la justice : préserver le rôle de l'avocat

Interrogé à propos de la grève des avocats, Benabdallah a rappelé que le PPS a réaffirmé son soutien au principe de la réforme de la justice, tout en soulignant deux conditions essentielles : préserver le rôle central de l'avocat dans le procès équitable et garantir les droits des professionnels ainsi que ceux des justiciables.
Il a insisté sur la nécessité d'un dialogue responsable permettant d'aboutir à des solutions équilibrées, dans le respect des principes démocratiques.

Démocratie, libertés et indépendance de la presse

Interrogé ensuite au sujet de plusieurs dossiers liés aux libertés publiques, Benabdallah a rappelé les positions historiques du PPS en faveur des droits humains.
Il a notamment souligné qu'au lendemain des attentats de Casablanca de 2003, alors qu'il était porte-parole du gouvernement, il s'était opposé à toute pratique de torture, une position qui avait contribué à renforcer les garanties juridiques en la matière.
Concernant le mouvement social du Rif, il a rappelé que le PPS avait toujours considéré les revendications exprimées comme légitimes et n'avait jamais qualifié ce mouvement de séparatiste.
Selon lui, la voix démocratique est aujourd'hui moins audible au sein de la majorité gouvernementale actuelle, alors que plusieurs indicateurs témoignent d'un recul préoccupant de la vie démocratique.
Il a également critiqué l'évolution du Conseil national de la presse, estimant que cette institution devrait demeurer indépendante et représenter l'ensemble des sensibilités professionnelles et politiques.
Sahara marocain : réhabiliter le politique et renforcer la démocratie locale
Abordant de nouveau la question du Sahara marocain, Benabdallah a plaidé pour un renforcement de la participation politique et citoyenne dans les provinces du Sud.
Selon lui, la réussite du projet d'autonomie nécessite un paysage politique sain, fondé sur des partis forts, représentatifs et autonomes.
Il a appelé à dépasser les logiques de rente et certaines pratiques héritées du passé afin de favoriser l'émergence d'une véritable dynamique démocratique locale.
Il faut réhabiliter le politique et laisser les partis exercer pleinement leur rôle, a-t-il affirmé, estimant que toute intervention extérieure dans la vie interne des formations politiques nuit à la crédibilité du système démocratique du pays et à la marche des partis politiques.

Une alternative économique et sociale fondée sur la justice sociale

Présentant les grandes lignes du programme du PPS, élaboré dans un document de près de 185 pages par des experts du parti, Benabdallah a affirmé que sa formation dispose d'une vision globale pour répondre aux préoccupations des Marocains.
Le PPS s'engage notamment à lutter contre les conflits d'intérêts, la corruption, les rémunérations de rente et les privilèges injustifiés. Parmi les priorités mises en avant dans ce document figurent le renforcement de l'école publique, le soutien à l'université publique, la consolidation de l'hôpital public, la création de 165 000 postes dans les secteurs de l'éducation et de la santé, la généralisation effective de la protection sociale, l'élargissement de l'assiette fiscale, l'intégration progressive du secteur informel dans l'économie structurée et la lutte contre les monopoles et les privilèges fiscaux.
Le secrétaire général du PPS a également souligné qu'environ 8,5 millions de Marocains restent encore exclus de la couverture médicale obligatoire, tandis que de nombreux travailleurs ne bénéficient toujours pas d'une indemnité pour perte d'emploi. Concernant les retraites, il a jugé inacceptable que certaines pensions demeurent inférieures au salaire minimum.
Pour une économie productive et une révision du modèle agricole
Sur le plan économique, Benabdallah a plaidé pour une véritable souveraineté productive fondée sur l'industrialisation, l'innovation et la création de valeur.
Il a estimé que le développement économique du Maroc ne pourrait continuer à dépendre essentiellement de l'agriculture, particulièrement dans un contexte marqué par la sécheresse et les changements climatiques.
Dans ce cadre, il a appelé à une révaluation approfondie du Plan Maroc Vert et des politiques agricoles mises en œuvre durant les dernières années.

Le congrès du PPS et la relève générationnelle

Interrogé sur le prochain congrès national du PPS et sur la succession à la tête du parti, Benabdallah a insisté sur la cohésion interne de la formation.
Tout en rappelant qu'il est temps pour le PPS d'élire une nouvelle direction, il a souligné que cette transition se déroulera dans un climat de dialogue, d'écoute et d'unité.
En conclusion, le secrétaire général du PPS a réaffirmé l'engagement de son parti en faveur de la démocratie, de l'égalité entre les femmes et les hommes, de la justice sociale, spatiale et environnementale, ainsi que de la lutte contre les conflits d'intérêts et l'exploitation du pouvoir à des fins privées.
C'est sur la base de ces principes et de ce programme que le PPS est prêt à construire des alliances avec d'autres forces politiques, dans l'intérêt du pays et du peuple marocain et dans le but de prendre la tête de l'Exécutif, a-t-il martelé.

M'hamk Tafsi

Conseil des droits de l'Homme de l'ONU

Participation de la DIDH à la 62e session à Genève

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) prend part aux travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations Unies, qui se tiennent du 22 au 26 juin à Genève.
En marge de cette session, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, a tenu, mardi, une série de rencontres bilatérales avec des responsables onusiens, axées sur le renforcement des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.
M. Belkouch s'est ainsi entretenu avec Mme Juliette De Rivero, Cheffe du Service de l'Examen périodique universel (EPU) au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH).
Dans une déclaration à la presse, Mme De Rivero a souligné que « le Maroc joue un rôle très important de soutien des mécanismes onusiens pour les droits de l'homme », mettant en avant « les bons exemples » du Royaume en matière de mise en œuvre des recommandations.
Elle a salué, à cet égard, l'organisation au Maroc, début juin, d'une retraite internationale consacrée à l'évaluation de l'EPU, considérée comme une contribution importante à la préparation de son cinquième cycle.
Les échanges ont porté sur le suivi de cette retraite, organisée les 5 et 6 juin 2026 en partenariat avec le HCDH et UPR Info, ainsi que sur les moyens de traduire ses recommandations en propositions concrètes. Les deux parties ont également évoqué l'organisation d'un événement parallèle lors d'une prochaine session du CDH afin de promouvoir ces conclusions.
Le Délégué interministériel a également rencontré M. Mahamane Cissé-Gouro, Directeur de la Division des mécanismes relevant du Conseil des droits de l'Homme au HCDH.
Les échanges ont porté sur les résultats de la retraite d'évaluation de l'EPU et sur le Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), coprésidé par le Maroc, le Portugal et le Paraguay, considéré comme un outil innovant de suivi des engagements internationaux.



Les deux parties ont également évoqué les échéances de 2027, notamment la réunion annuelle du réseau qui sera accueillie par le Maroc.
À cette occasion, M. Belkouch a indiqué que cette dynamique s'inscrit dans la volonté du Royaume de "poursuivre sa contribution en portant de nouvelles propositions de réforme", afin d'améliorer l'efficacité des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.
Par ailleurs, M. Belkouch s'est entretenu avec M. Alfonso Barragues, Directeur adjoint du Bureau de liaison du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) à Genève.
Dans une déclaration à la presse, ce dernier a salué un partenariat "déjà de longue date" avec le Maroc, renforcé par un accord de coopération visant la mise en œuvre des recommandations internationales, notamment dans le cadre de l'EPU.
Il a également mis en exergue l'engagement du Royaume dans des domaines prioritaires tels que "la lutte contre la violence envers les femmes et les filles" et "l'accès des femmes et des filles aux services de santé sexuelle et reproductive".
Par ailleurs, la DIDH a pris part à une rencontre destinée à présenter les conclusions du "Dialogue de Glion XI", dont elle a été l'un des partenaires organisateurs, autour du thème : "30 ans après Pékin : mobiliser le système des Nations unies".
L'intervention de la Délégation a mis l'accent sur le rôle des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (NMIRFs), qui permettent de traduire les recommandations internationales en actions concrètes et coordonnées.
Dans ce contexte, l'expérience du Maroc a été mise en avant, à travers les efforts déployés par la DIDH pour renforcer la coordination interministérielle et l'appropriation des recommandations internationales, illustrant une dynamique nationale orientée vers la mise en œuvre effective des engagements en matière de droits humains.
La participation marocaine aux travaux de cette session du CDH se poursuit les prochains jours avec, notamment l'organisation d'un événement parallèle, jeudi, sur le thème de "la protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption". Coorganisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC) en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations unies à Genève, cette rencontre verra la participation d'experts internationaux, notamment le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption de Vienne.

PUBLICITÉ

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT NATIONAL
N° 09/AO(J)/BKAM/2026

Le 21 juillet 2026 à 10h00, il sera procédé dans les bureaux de la Direction Achats de Bank Al-Maghreb sise Avenue Annakhil, Hay Riad, Rabat, à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres ouvert national sur offre de prix, concernant les travaux de mise à niveau de l'accès de la succursale de Bank Al-Maghreb et la peinture extérieure des façades Annakhil.

Le dossier d'appel d'offres doit être téléchargé à partir du Portail Achats de la Banque, accessible via le lien suivant : https://portailachats.bankalmaghreb.ma/, et via le portail de la Banque : https://www.bkam.ma.

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de 30 000,00 DH (Trente mille dirhams).

L'estimation des coûts des prestations établie par la Banque est fixée à la somme de 1 062 550 DH/HT (Un million neuf cent soixante-deux mille cinq cent trente dirhams hors taxes).

Le candidat, la présentation ainsi que le dépôt des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions du règlement de consultation.

Les concurrents doivent déposer leurs dossiers exclusivement par voie électronique dans le Portail Achats de la Banque.

Un certificat de signature électronique valide est requis pour soumissionner au présent appel d'offres.

Il est prévu une visite des lieux, à la succursale de Bank Al-Maghreb, Avenue Annakhil, Rabat, le 14 juillet 2026 à 10h00.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 6 du règlement de consultation.

277, Boulevard Mohammed V – B.P. 445
Rabat - Maroc – Tél : (212) 537 68 00 01
www.bkam.ma

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) prend part aux travaux de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations Unies, qui se tiennent du 22 au 26 juin à Genève.
En marge de cette session, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, a tenu, mardi, une série de rencontres bilatérales avec des responsables onusiens, axées sur le renforcement des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

M. Belkouch s'est ainsi entretenu avec Mme Juliette De Rivero, Cheffe du Service de l'Examen périodique universel (EPU) au Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH). Dans une déclaration à la presse, Mme De Rivero a souligné que « le Maroc joue un rôle très important de soutien des mécanismes onusiens pour les droits de l'Homme », mettant en avant « les bons exemples » du Royaume en matière de mise en œuvre des recommandations.

Elle a salué, à cet égard, l'organisation au Maroc, début juin, d'une retraite internationale consacrée à l'évaluation de l'EPU, considérée comme une contribution importante à la préparation de son cinquième cycle.
Les échanges ont porté sur le suivi de cette retraite, organisée les 5 et 6 juin 2026 en partenariat avec le HCDH et UPR Info, ainsi que sur les moyens de traduire ses recommandations en propositions concrètes. Les deux parties ont également évoqué l'organisation d'un événement parallèle lors d'une prochaine session du CDH afin de promouvoir ces conclusions.
Le Délégué interministériel a également rencontré M. Mahamane Cissé-Gouro, Directeur de la Division des mécanismes relevant du Conseil des droits de l'Homme au HCDH.
Les échanges ont porté sur les résultats de la retraite d'évaluation de l'EPU et sur le Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi (NMIRFs), coprésidé par le

Maroc, le Portugal et le Paraguay, considéré comme un outil innovant de suivi des engagements internationaux.
Les deux parties ont également évoqué les échéances de 2027, notamment la réunion annuelle du réseau qui sera accueillie par le Maroc.

À cette occasion, M. Belkouch a indiqué que cette dynamique s'inscrit dans la volonté du Royaume de poursuivre sa contribution en portant de nouvelles propositions de réforme, afin d'améliorer l'efficacité des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.
Par ailleurs, M. Belkouch s'est entretenu avec M. Alfonso Barragues, Directeur adjoint du Bureau de liaison du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) à Genève.

Dans une déclaration à la presse, ce dernier a salué un partenariat « déjà de longue date » avec le Maroc, renforcé par un accord de coopération visant la mise en œuvre des recommandations internationales, notamment dans le cadre de l'EPU.
Il a également mis en exergue l'engagement du Royaume dans des domaines prioritaires tels que « la lutte contre la violence envers les femmes et les filles » et « l'accès des femmes et des filles aux services de santé sexuelle et reproductive ».

Par ailleurs, la DIDH a pris part à une rencontre destinée à présenter les conclusions du « Dialogue de Glion XI », dont elle a été l'un des partenaires organisateurs, autour du thème : « 30 ans après Pékin : mobiliser le système des Nations Unies ».

L'intervention de la Délégation a mis l'accent sur le rôle des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (NMIRFs), qui permettent de traduire les recommandations internationales en actions concrètes et coordonnées.

Dans ce contexte, l'expérience du Maroc a été mise en avant, à travers les efforts déployés par la DIDH pour renforcer la coordination interministérielle et l'appropriation des recommandations internationales, illustrant une dynamique nationale orientée vers la mise en œuvre effective des engagements en matière de droits humains.

La participation marocaine aux travaux de cette session du CDH se poursuit les prochains jours avec, notamment, l'organisation d'un événement parallèle, jeudi, sur le thème de « la protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption ».

Coorganisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC), en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès des Nations Unies à Genève, cette rencontre verra la participation d'experts internationaux, notamment le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption de Vienne.

CDH: le Maroc organise un événement sur "la protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption"



Le Maroc a organisé, jeudi au Palais des Nations à Genève, un événement parallèle sous le thème "La protection des droits de l'Homme à travers la prévention de la corruption", en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, mettant en lumière les liens étroits entre la promotion des droits fondamentaux et la lutte contre la corruption.

Co organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC), en coopération avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès de l'ONU à Genève, cette rencontre a réuni des responsables nationaux et des experts internationaux de premier plan, dont le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption (IACA) de Vienne, Drago Kos.

Modéré par l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations unies à Genève, Omar Zniber, ce side event a

notamment connu la participation du délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, du président de l'INPPLC, Mohamed Benalilou, ainsi que de hauts responsables onusiens de l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC), du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme et de la Coalition de la Convention des Nations Unies contre la corruption (UNCAC).

Dans son allocution d'ouverture, M. Zniber a souligné que "la corruption détourne des ressources essentielles des services publics critiques tels que l'éducation, la santé, la protection sociale ou les infrastructures", aggravant les inégalités et affaiblissant la confiance dans les institutions publiques. "Ce faisant, la corruption affecte la pleine jouissance de tous les droits de l'Homme", a-t-il affirmé.

L'ambassadeur a également rappelé l'urgence de l'action internationale face à un phénomène aux conséquences économiques et sociales considérables. Citant des données récentes, il a relevé qu'"une personne sur cinq ayant été en contact avec un agent public en 2024 s'est vu demander le paiement d'un pot-de-vin", tandis qu'entre 8 % et 25 % des investissements publics mondiaux seraient perdus chaque année à cause de la corruption et de la mauvaise gestion.

Cette rencontre intervient dans un contexte marqué par le renforcement, au sein des Nations unies, de la reconnaissance des effets néfastes de la corruption sur la jouissance des droits fondamentaux. Plusieurs résolutions du Conseil des droits de l'Homme, notamment la résolution 59/6 adoptée en juillet 2025, ont souligné que la promotion et la protection des droits humains ainsi que la prévention et la lutte contre la corruption sont des processus mutuellement complémentaires et renforcés.
Porte-plume de la résolution biennale sur les effets négatifs de la corruption sur la jouissance des droits de l'Homme, le Maroc œuvre à

promouvoir une approche fondée sur “une idée simple mais puissante : la promotion des droits de l’Homme et la prévention ainsi que la lutte contre la corruption se renforcent mutuellement”, a indiqué M. Zniber à ce propos.

Le diplomate a mis en avant plusieurs axes prioritaires de cette résolution, notamment la centralité de la prévention. “Prévenir la corruption n’est pas seulement plus efficace que d’agir après que le préjudice est survenu. C’est aussi un impératif en matière de droits de l’Homme”, a-t-il déclaré, plaidant pour un renforcement de l’éducation, de la formation et de la sensibilisation à l’intégrité.

Zniber a enfin plaidé pour une plus grande cohérence entre les travaux du Conseil des droits de l’Homme et ceux liés à la Convention des Nations unies contre la corruption, estimant qu’il existe un fort potentiel pour intégrer davantage l’approche fondée sur les droits humains dans les mécanismes internationaux de prévention de la corruption.

La rencontre a permis de mettre en avant l’expérience marocaine dans ce domaine, notamment en matière d’éducation aux droits de l’Homme et à l’intégrité, de renforcement des capacités, de participation de la société civile, de collecte de données et d’utilisation des technologies numériques comme outils de prévention de la corruption et de protection des droits fondamentaux.

L’événement a, par ailleurs, offert l’occasion d’examiner les conséquences économiques et sociales de la corruption, de faire le point sur les obligations internationales découlant à la fois de la Convention des Nations unies contre la corruption et du droit international des droits de l’Homme, ainsi que d’identifier les synergies possibles entre les processus conduits à Genève, Vienne et New York.

dans ce parcours, puisqu'elle a explicitement affirmé que le renforcement et la protection des droits de l'homme, ainsi que la prévention et la lutte contre la corruption, sont des domaines complémentaires et interdépendants.

L'organisation de cette rencontre a été assurée par la Délégation interministérielle chargée des droits de l'homme et l'Instance Nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, en collaboration avec la Mission permanente du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève.

La rencontre a rassemblé des responsables nationaux et des experts internationaux de premier plan, dont le doyen de l'Académie internationale de lutte contre la corruption à Vienne, Drago Kos, ainsi que de hauts responsables du Bureau des Nations Unies contre la drogue et le crime, du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et de la Coalition de la Convention des Nations Unies contre la corruption.